

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد المالية العامة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د

بعنوان

أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)

تحت اشراف:

د. بومدين حسين

من اعداد الطالب:

لحول إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ. د باركة محمد الزين
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	د. بومدين حسين
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	د. بومدين محمد
ممتحنا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر أ	د. بلحسن الهواري
ممتحنا	جامعة ادرار	أستاذ محاضر أ	د. مسعودي عبد الكريم
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر أ	د. داودي محمد

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر وتقدير

بسم الله الذي بوعتمه تتم الصالحات والحمد لله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،

وعملا بقول الحبيب المصطفى صل الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ومن أسدى اليكم معروفنا فكافئوه فان لم تستطيعوا فأدعوا له

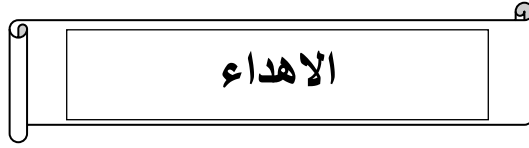
فانه ليسعدني ان اتقدم بتشكراتي الخالصة الى قدوتي الدكتور بومدين حسين الذي تفضل علينا بإشرافه على هذه الدراسة والذي لم يبخل على بالمدد والعون والجهد والنصيحة في انجاز هذا العمل فلنك استاذي وافر الامتنان والتقدير

كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر والامتنان الى رفقاء الدريج جليل زين العابدين، و بن معمر عبد الباسط

وكل شكر والتقدير الى أعضاء لجنة المناقشة الذين جهدوا في قراءة الأطروحة غاية في تصحيحها وتنقيتها

الى كل من ساهم من قريب او بعيد في لإنجاز هذا العمل.

لحول إبراهيم



اهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين، ابي الكريم سند الحيات ورفقة العمر حفزه
الله ورحاه

الى امي الغالية حفضا الله ورحاها، أطال الله عمرهما بكثير من الصحة والعافية
الى اخوتي واخواتي سند الحيات ادام الله عليهم ستره وعافيته ورضاه
الى كل الأصدقاء.

لجول ابراهيم



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري حول الضريبة، السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي	
2	مقدمة الفصل
3	I المقاربة النظرية للضريبة والسياسة الضريبة
3	1.I الاطار المفاهيمي للضريبة
3	1.1.I مفهوم الضريبة
4	2.1.I خصائص الضريبة
6	3.1.I اهداف الضريبة
9	4.1.I القواعد العامة للضريبة
14	5.1.I التصنيف الفني للضرائب
14	1.5.1.I التصنيف على اساس طبيعة الضريبة
15	I . 2.5.1.I التصنيف على اساس الواقعة المنشاة للضريبة
16	3.5.1.I التصنيف على اساس المصدر
17	4.5.1.I التصنيف القائم على اساس المادة الخاضعة للضريبة
17	5.5.1.I التصنيف القائم على اساس سعر الضريبة
18	6.1.I تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي
18	1.6.1.I الضريبة في الفكر الإسلامي
21	2.5.1.I الضريبة في الفكر التجاري
22	3.5.1.I الضريبة في الفكر الفيزوقراطي
23	4.5.1.I الضريبة في الفكر الكلاسيكي
23	- الضريبة عند ادم سمت
24	- الضريبة عند دافيد ريكاردو
25	- الضريبة عند جون باتيست ساي
26	5.5.1.I الضريبة في الفكر الكلاسيكي الجديد
26	6.5.1.I الضريبة في الفكر الكينزي

29	7.5.1.I الضريبة في الفكر النقدي
30	6.1.I نظريات الضريبة
30	1.6.1.I النظرية التعاقدية (العقد المالي)
31	2.6.1.I نظرية التضامن الاجتماعي
32	3.6.1.I نظرية الغرض الاجتماعي
33	4.6.1.I نظرية التضحية
33	5.6.1.I نظرية تخطيط وظائف الدولة
34	2.I الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية
35	1.2.I مفهوم السياسة الضريبية
36	2.2.I السمات العامة للسياسة الضريبية
37	3.2.I محددات السياسة الضريبية
39	4.2.I أهداف السياسة الضريبية
39	1.4.2.I الهدف المالي للسياسة الضريبية
40	2.4.2.I الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية
41	3.4.2.I تحقيق النمو الاقتصادي
42	4.4.2.I تحقيق الاستقرار الاقتصادي
42	- السياسة الضريبية والفجوة التضخمية
44	- السياسة الضريبية والفجوة الانكماشية
45	5.4.2.I أهداف اقتصادية أخرى
46	6.4.2.I الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية
46	- السياسة الضريبية وإعادة توزيع الدخل
47	- السياسة الضريبية وأهداف اجتماعية أخرى
47	7.4.2.I الأهداف السياسية للسياسة الضريبية
48	5.2.I أدوات السياسة الضريبية
48	1.5.2.I النفقات الجبائية
51	2.5.2.I النظام الضريبي المرجعي
51	6.2.I النظام الضريبي

51	1.6.2.I مفهوم النظام الضريبي
53	2.6.2.I اركان النظام الضريبي
56	3.6.2.I فعالية النظام الضريبي
56	- مفهوم فعالية وكفاءة النظام الضريبي
57	- مؤشرات قياس فعالية النظام الضريبي
57	1 مؤشرات Vito Tanzi
58	2 مؤشرات Musgrave
59	3 مؤشرات العناني
59	4 مؤشرات مجموعة العمل الأوروبية 2004
60	3.I الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي
60	1.3.I عناصر النمو الاقتصادي
60	1.1.3.I تراكم رأس المال
61	2.1.3.I الرأسمال البشري
62	3.1.3.I التقدم التكنولوجي
62	4.1.3.I التدخل الحكومي في النمو الاقتصادي
63	5.1.3.I كمية و نوعية الموارد الطبيعية و الاختلافات المناخية
63	6.1.3.I الانفتاح التجاري
64	2.3.I نظريات النمو الاقتصادي
64	1.2.3.I Classical theory of growth النظرية النمو الكلاسيكية
65	2.2.3.I New Classical theory of growth النظرية النمو النيو كلاسيكية
66	3.2.3.I Schumpeter Joseph للنمو الاقتصادي
68	4.2.3.I نظرية النمو لكينز
69	5.2.3.I نظرية النمو الجديدة (الداخلية) Barro -1988 Lucas -1986 Romer: 1990
71	3.3.I نماذج النمو الاقتصادي
71	1.3.3.I نموذج Harrod-Domar
74	2.3.3.I نموذج سولو - سوان solow-swan (التحليل الكلاسيكي) 1956
77	3.3.3.I نماذج النمو الداخلي

77	- نموذج (AK) 1991 Robilo
79	- نموذج 1990 Romer
80	- نموذج 1988 Lucas
81	- نموذج 1990 Barro
82	4.3.I قياس النمو الاقتصادي
82	1.4.3.I معدلات النمو النقدية
82	- معدلات النمو بالأسعار الجارية
83	- معدلات النمو بالأسعار الثابتة
83	- معدلات النمو بالأسعار الدولية
83	2.4.3.I المعدلات العينية للنمو
83	3.4.3.I مقارنة القدرة الشرائية
84	5.3.I حساب النمو الاقتصادي
84	1.5.3.I طريقة الناتج الوطني الحقيقي
84	2.5.3.I طريقة متوسط دخل الفرد
86	3.5.3.I طريقة القيمة المضافة :
86	4.5.3.I طريقة الدخل
86	5.5.3.I طريقة الانفاق
87	4.I العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي
94	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسات السابقة في موضوع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي	
96	تمهيد الفصل
98	1.II الدراسات التجريبية التي توصلت الى الأثر الايجابي للجباية على النمو الاقتصادي
112	2.II الدراسات التجريبية التي توصلت الى الأثر السلبي للجباية على النمو الاقتصادي
122	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2017	
124	تمهيد الفصل
125	1.III لمحة عن تطور السياسة الجبائية في الجزائر

125	1.1.III فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989)
125	1.1.1.III مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1969)
130	2.1.1.III مرحلة التخطيط الأولى (مرحلة بناء القاعدة 1970-1978)
136	3.1.1.III مرحلة التخطيط الثانية 1980-1989
140	2.1.III السياسة الجبائية في ظل فشل التخطيط المركزي وتبني نظام اقتصاد السوق 1990-1999
140	1.2.1.III اتفاق واشنطن
141	2.2.1.III تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي في الإصلاح الضريبي
143	3.2.1.III أهداف الإصلاح الضريبي
143	4.2.1.III أهم الخصائص الفنية للهيكل الضريبي الجديد بعد الإصلاح
144	- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
149	- قانون الرسوم على رقم الاعمال
153	5.2.1.III تطور حصيلة الجبائية لفترة ما بعد الإصلاح 1992-1999
155	3.1.III السياسة الجبائية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي 2000-2014
156	1.3.1.III تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2014
156	- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
157	- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009
158	- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014
158	2.3.1.III تحليل السياسة الضريبية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي 2000-2014
164	2.III وصف و تبرير منهجية الدراسة
165	3.III الإطار النظري للنموذج المستخدم
165	1.3.III التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL
165	2.3.III مميزات نموذج ARDL
167	3.3.III خطوات تطبيق نموذج ARDL
178	IV. الجانب القياسي
178	1.IV التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

180	3.IV مواصفات النموذج المستخدم
181	IV. 4 المنهج المستخدم في تقدير النموذج
182	V. تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
182	V.1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
182	V.1.1 اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج الداخلي الخام للفرد (PIB)
183	V.1.2 اختبار جذر الوحدة لمتغير لإجمالي رأس المال المادي (K)
183	V.1.3 اختبار جذر الوحدة لمتغير الجباية العادية (FO)
184	V.1.4 اختبار جذر الوحدة لمتغير الجباية البترولية (FP)
184	V.1.5 اختبار جذر الوحدة لمتغير النفقات الجبائية (DEPFISC)
185	V.2 منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك
186	V.3 تقدير العلاقة في المدى الطويل
189	V.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL
190	V.5 اختبار استقرار النموذج (stabilité test)
192	V.6 اختبارات تشخيص النموذج
192	V.6.1 اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ
192	V.6.2 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء
193	V.7 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية
195	خلاصة الفصل
197	خاتمة عامة
203	قائمة المصادر والمراجع
217	الملاحق



فهرس الاشكال والجداول

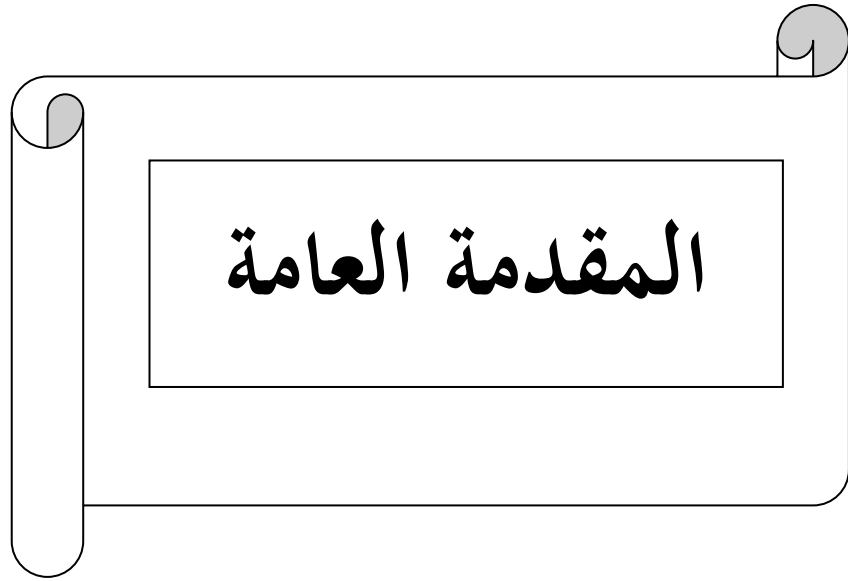
فهرس الأشكال

صفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
43	توازن الدخل القومي عند مستوى أكبر من مستوى التشغيل الكامل	1
44	توازن الدخل القومي عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل	2
78	الرسم البياني لنموذج AK	3
139	نسبة الجباية العادية والبترولية الى اجمالي الإيرادات الجبائية لفترة 1989-1962	4
139	تطور الجباية البترولية والجبائية العادية لفترة 1989-1962	5
144	هيكل قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	6
149	هيكل قانون الرسوم على رقم الاعمال	7
153	تطور حصيلة الجبائية الكلية لفترة 1999-1990 (الوحدة مليار دج)	8
154	تطور مكونات الجباية العادية خلال فترة 1999-1990	9
163	تطور المردود المالي للحصيلة الجبائية لفترة 2017-2000	10
191	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	11
	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	12

فهرس الجداول

صفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
127	الإيرادات والنفقات العامة لفترة ما بعد الاستقلال 1966-1963	1
128	الإيرادات الجبائية لفترة الانتظار 1969-1962	2
130	نمو الناتج الداخلي الخام لفترة الانتظار 1969-1963	3
132	بنية الاستثمارات المنفذة 1973-1971	4
133	الإيرادات الجبائية لفترة المخطط الرباعي الأول 1973-1970	5
134	بنية الاستثمارات المنفذة 1977-1974	6
135	الإيرادات الجبائية لفترة المخطط الرباعي الثاني 1979-1974	7
138	الإيرادات الجبائية لمرحلة التخطيط الثانية 1989-1979	8
142	اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي	9
146	حصص عوائد الرسم على النشاط المهني على الجماعات المحلية	10

148	نسب فرض الضريبة على الاملاك	11
152	المواد الخاضعة للرسم الداخلي على الاستهلاك والتعريف الخاصة بها	12
152	مواد الرسم على المنتجات البترولية والتعريف الخاصة بها	13
156	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات	14
157	مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009	15
160	معدلات الضرائب على أرباح الشركات	16
162	الامتيازات الضريبية لمرحلة الإصلاح الثانية	17
178	توصيف متغيرات الدراسة	18
182	نتائج اختبار ADF & PP لمتغير الناتج الداخلي الخام للفرد (PIB)	19
183	نتائج اختبار ADF & PP لرأس المال المادي (K)	20
183	نتائج اختبار ADF & PP للجباية العادية (FO)	21
184	نتائج اختبار ADF & PP للجباية البترولية (FP)	22
184	نتائج اختبار ADF & PP للنفقات الجبائية (DEPFISC)	23
186	نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد	24
187	مقدرات معلمات الأجل الطويل	25
189	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	26
192	نتائج اختبار ARCH	27
193	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM	28



ظل تحقيق النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي نالت اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمشرعين ومتخذي القرار، فتحقيق التنمية الشاملة يستدعي الخروج من دائرة الفقر والتخلف ولا يتحقق ذلك إلا من خلال انتهاج سياسة اقتصادية ومالية محكمة وفعالة.

كما أن السياسة الاقتصادية لا تظهر فعاليتها إلا من خلال الفهم العميق لخصائها، وتحليلها تحليلًا علميًا. من هذا المنطلق وضعت الدول النامية ومن بينها الجزائر، النمو الاقتصادي والتنمية قضيتها الأولى والجوهرية، ومن أجل ذلك جندت ما أتيج لها من مواردها المالية والبشرية لتحقيق هذا الهدف.

لقد اختلفت الدول النامية في سياساتها الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومتعددة أملا في الوصول إلى حل أمثل كفيل بتحقيق طموحاتها الاقتصادية الكلية ولكن وجدت صعوبة في وضع هذه السياسات الاقتصادية وتكييفها مع خصوصيات هذه الأنظمة المحلية الداخلية والتغيرات العالمية، فالسياسة الاقتصادية هي مجموعة من التدابير والأنظمة التي تحددها السلطة العمومية بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة وعلى رأسها النمو الاقتصادي، ان السياسة الاقتصادية بمختلف تشكيلاتها (سياسة مالية، سياسة نقدية، سياسة جبائية) تعد مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى الأهداف الجوهرية المعبر عنها من طرف "كالدور" بالمربع السحري وعلى رأسها النمو الاقتصادي.

تعد السياسة الجبائية من الآليات المهمة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها أحد ادوات سياسة المالية، فهي تنصب ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، كما تعد السياسة الضريبية من الركائز المهمة التي من شأنها ضبط الأنشطة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات عبر الظروف التي يمر بها الاقتصاد، إضافة إلى ذلك تعد موردا مهما يتميز بالدوام لتعبئة خزينة الدولة.

ففي الفكر الكلاسيكي كان دور الجبائية لا يتعدى تامين متطلبات الدولة من موارد مالية تقتصر على تغطية نفقات الأمن والدفاع والعدالة والتمثيل الدبلوماسي، ففي هذه المرحلة لم يكن للجبائية أثر ملحوظ على النمو الاقتصادي وهذا ما ذكره الكلاسيكيون بجمادية الضريبة. و لكن و مع ظهور الأزمة الاقتصادية سنة 1929 اخذ دور الدولة يتجه نحو التدخل في النشاط الاقتصادي و تصحيح الاختلالات الاقتصادية خاصة بعد فشل التنظيم التلقائي للسوق، متأثرا بأراء جون مينارد كينز و الذي نادى بتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال

تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لزيادة الطلب الكلي الفعال، فظهور مفهوم الدولة و وظائفها صاحب تطور السياسة الجبائية فأضحت الضريبة أداة في يد الدولة تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي بغية الحفاظ على التوازن الاقتصادي ، و إعادة توزيع المداخل و ضبط الطلب على السلع و الخدمات و حماية المنتجات المحلية ، و السيطرة على التضخم و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية و معالجة مشكلة البطالة، هذه الأهداف تخدم الدولة من خلال الرفع من معدلات الناتج الداخلي الخام الذي يعتبر مؤشر للنمو الاقتصادي .

إن اشكالية العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي احدثت حيزا كبيرا بين الاقتصاديين، فحسب (Musgrave 1959) فان تحديد السياسة الضريبية يلعب دورا حاسما في تحديد السياسة العامة للدولة باعتبار أن وظيفة توزيع المداخل أهم المهام الكبرى للدولة إضافة إلى الاستقرار الاقتصادي، كما ان الكينزيون يرون بان الضريبة تلعب دور القائد في تحديد الطلب على العمل هذا الأخير الذي يعتبر كمؤشر فعال في الرفع أو خفض معدلات الإنتاج وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

إن أثر الضرائب على النمو الاقتصادي كان مصدر دراسة الكثير من الاقتصاديين مثل (sato 1967) و (1967 Krzyzaniak)، (1974 Feldstein)، (1993 Esterly et Rebelo). وفقا لهؤلاء فان الضرائب تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في المرحلة الانتقالية فقط كما تؤثر على مستوى دخل الفرد أيضا، (1986 Romer)، (1988 Lucas)، (1992 Aghion et Howitt) يرون أن الضرائب ليس لها فقط تأثير على المرحلة الانتقالية بل لها تأثير على النمو أيضا في المدى الطويل.

من هذا المنطلق يتضح جليا بان الضريبة بعد حياديتها عند الكلاسيك أصبحت متغيرة مؤثرة على النمو الاقتصادي لا يمكن تجاهلها، ولكن سيبقى تأثيرها من عدمه مرهون بمدى قدرة الدولة على صياغة سياسة الضريبة يمكن أن تطلق العنان أكثر للنمو الاقتصادي.

وقد قامت الجزائر بصياغة لسياستها الجبائية منذ الاستقلال ، تلتها بإصلاحات اقتصادية مست بدورها النظام الجبائي سنة 1992 ، وقد كانت هاته الإصلاحات بعد الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تهاوي أسعار النفط سنة 1986 ، هذه الأخيرة كانت أهم بادرة دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في سياستها المالية بصفة عامة وسياستها الجبائية بصفة خاصة ، خاصة وان سياستها الجبائية التي كانت مورثة على النظام الاستعماري اعتمدت بشكل أساسي على الجباية البترولية في تعبئة إيرادات الدولة ، و على الرغم من هاته الإصلاحات إلا أن

الاقتصاد الجزائري عانى تقريبا من نفس المشكل خلال سنة 2014 مما استدعى إعادة النظر في السياسة الضريبية من جديد بالتركيز على الجباية العادية للتخلص النسبي من هيمنة الجباية البترولية على اجمالي الإيرادات العامة .
فمن خلال ما سبق نتضح معالم الإشكالية محل الدراسة.

إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2017؟

ولإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية تم اشتقاق جملة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن صياغتها كالتالي:

- ما المقصود بالضريبة وماهي تقسيماتها وأهدافها؟
- ما المقصود بالسياسة الضريبية وماهي ادواتها واهم النظريات التي تطرقت اليها؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي وماهي طرق قياسه وماهي اهم النظريات والعوامل المحددة له؟
- هل توجد دراسات خصت السياسة الجبائية بدور واضح كأحد محددات النمو الاقتصادي؟
- ما نوع العلاقة التي تربط بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير؟

فرضيات الدراسة:

- تأثر السياسة الجبائية في الجزائر على وتيرة النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير، الا ان هذا التأثير يبقى متواضع لا يرتقي الى المستوى المطلوب.

أهمية الدراسة:

تعد السياسة الجبائية من المصادر التمويلية الداخلية المهمة التي تعتمد عليها الدول في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، كما أنها تعد أداة هامة في يد الدولة لتصحيح الاختلالات الموجودة في النشاط الاقتصادي. ومن هذا المنطلق فان الاقتصاد الجزائري كغيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى يعتمد على فعالية هذه السياسة وبالتالي فان تحقيق الأهداف المسطرة ليس في تطبيق السياسة الجبائية فقط، وإنما أيضا في صياغة هذه السياسة صياغة مثلى من شأنها أن تطلق العنان للنمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يعتبر من الأهداف الجوهرية للسياسة العامة.

اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى جملة من الأهداف والتي تتلخص في:

- تقديم التأطير النظري للسياسة الجبائية والضريبة مع التركيز على اهم النظريات التي تناولت موضوع الضرائب والسياسة الضريبية.
- التأطير النظري للنمو الاقتصادي مع التركيز على اهم العوامل والنظريات والنماذج المحددة له
- ابراز العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على اهم الدراسات التي اعتبرت الضريبة كمتغير محدد للنمو الاقتصادي.
- الامام بأكبر قدر ممكن من الدراسات التي اختبرت أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي وتبيان فروقات نتائجها.
- اختبار أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر وتحليل نتائجها. وهذا من خلال الاخذ بمتغيرات مفسرة للنمو سبق وان تم دراستها اما وجه الإضافة في هذه الدراسة هو ادراج متغير مفسر للسياسة الجبائية والذي لم يكن محل اهتمام أصحاب الدراسات السابقة خاصة في الجزائر، بالإضافة إلى قياس الأثر المترتب عن كل أداة للسياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لقد كان لاختيار الموضوع جملة من الأسباب يمكن ذكرها في الآتي:

- مكانة السياسة الجبائية في تعزيز قوة الدولة اقتصاديا باعتبارها أداة تهدف إلى تعبئة الخزينة العمومية وخلق مناخ استثماري ملائم من خلال النفقات الجبائية مما يادي الى دفع بعجلة الإنتاج الى الامام وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرضية.
- الرهان القائم على محاولة إبراز دور الجباية العادية محل الجباية البترولية ضمن السياسة الجبائية في الجزائر خاصة وإن الجباية البترولية عرضة لتقلبات أسعار النفط وهذا ما اتضح جليا من خلال أزمات تهاوي أسعار البترول التي أدت إلى حالة من الاختلال على المستوى الكلي.
- إن تحديد النظام الضريبي الأمثل الذي يحقق نمو اقتصادي مرتفع ومستقر، يعتبر أحد الأسس الهامة بالنسبة لمتخذي القرار في صياغة أو إعادة النظر في إعطاء الأولوية لنوع من الضرائب على غرار نوع آخر، او لأداة من أدوات السياسة الجبائية على حساب أداة أخرى لما لذلك من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على الجزائر
- الإطار الزمني: تتضمن هذه الدراسة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017

منهجية الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر وللإحاطة الشاملة بالموضوع والوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة للتحقق من صحة الفرضية، تستند هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستنباطي في دراسة الجانب النظري قصد الإحاطة بمفهوم النمو الاقتصادي، أهم العوامل المحددة له، وأهم النظريات والنماذج المفسرة له، وأيضاً للإحاطة بمفهوم الضريبة والسياسة الجبائية، وأهم النظريات المحددة لهما، وكذلك التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع من جوانب معينة، كما تم الاستناد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من الدراسة فمن حيث أدوات التحليل تم استخدام طرق كمية باعتماد أسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لاختبار أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول:

- **المبحث الأول:** فسوف نتطرق إلى الإطار النظري للضريبة والسياسة الضريبية باعتبارها تدرج ضمن السياسة الاقتصادية المتكاملة، معرّفًا بتطورها التاريخي وأطرها النظرية، تصنيفات الضرائب في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تشكيلة السياسة الجبائية للجزائر مكوناتها أهدافها.
- **المبحث الأول:** تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي ومحدداته، بالإضافة إلى أهم النظريات التي تبنته وتطورها التاريخي، ومن ناحية أخرى سوف نقوم بعرض أهم نماذج النمو الاقتصادي وطرق قياسه.
- **المبحث الثالث:** تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي وتأثير متغير الضريبة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهذا من خلال التحليل لاهم الدراسات ذات الصلة.

الفصل الثاني: وتضمن الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وقد تم تقسيم هذا الفصل حسب نتائج كل دراسة فمنها دراسات وجدت أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وأخرى وجدت اثر سلبي للضريبة على النمو الاقتصادي، اما الجانب الثالث فحسب نتائجها فقد وجدت ان للضريبة (حيادية) لا تأثر في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: فهو فصل تطبيقي استهل بدراسة تحليلية لتاريخ وتطور السياسة الجبائية في الجزائر، ثم دراستنا القياسية لأثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي للفترة المدروسة وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، لتقدير العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل والأجل القصير.

-الفصل الأول-

الإطار النظري حول الضريبة، السياسة
الجبائية والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

تسعى كل دول العالم وبدون استثناء الى الزيادة او الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، كما يعتبر هذا الهدف من أسمى الأهداف التي تسعى اليها الدول المتقدمة سعيا للحفاظ على هاته المعدلات المرتفعة الى جانب الحفاظ على مستوى معيشة مرضي للأفراد. اما الدول المتخلفة فهي تهدف الى التخلص من حلقة الفقر والتخلف باحثا في ذلك على الأسباب والعوامل المحددة للنمو. فموضوع النمو الاقتصادي واهم العوامل المحددة له والمتغيرات المؤثرة فيه قد حظي باهتمام العديد من الاقتصاديين، الا انه تم اهمال بعض المتغيرات والتي من شأنها التأثير بصفة ملحوظة على النمو الاقتصادي. وفي الآونة الأخيرة كثر الحديث عن الضريبة و السياسة الضريبية كمتغير مؤثر على النمو الاقتصادي بشكل كبير و اعتماده كأحد المحددات الهامة للنمو، فانتهاج السياسة الضريبية المثلى له دور محوري في استقرار الاقتصاد و النمو الاقتصادي ، نظرا لتعلقها المباشر بتعبئة الإيرادات العامة للدولة و تمويل المشاريع التنموية و تصحيح الاختلالات التي تطرا على الاقتصاد بين الحين و الاخر و على هذا الأساس و للتفصيل أكثر في السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي و تحديد نوع العلاقة بين هاذين المتغيرين تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث أجزاء، حيث يقدم الجزء الأول المفاهيم المتعلقة بالضريبة و السياسة الضريبية، و اهم النظريات التي تطرقت الى هذا الموضوع بالإضافة الى التطور التاريخي للضريبة و الدور الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للضريبة و اختلافه عبر الزمن، اما الجزء الثاني فيتضمن المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي و محدداته، طرق قياسه، بالإضافة الى اهم النظريات و النماذج المفسرة له و كجزء أخير سوف نتطرق الى طبيعة العلاقة الرابطة بين متغيرة الجباية و النمو الاقتصادي.

I. المقاربة النظرية للضريبة والسياسة الضريبية :

تعددت مفاهيم الضرائب والتي أوردها الباحثون وعلماء المالية العامة، ان هذا الاختلاف حدث في توضيح الطبيعة الحقوقية للضريبة فمنهم من وصفها بأنها علاقة مبنية على التعاقد والتبادل بين الأفراد والدولة ومنهم من اعتبرها من مستلزمات السلطة التي تمارسها الدولة على الأفراد. ان منبع هذه الأفكار بادر من نظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو، حيث يقول ان الأفراد عندما وافقوا على الحياة الجماعية فقد تعاقدوا بدورهم على تنازل كل فرد من حرياتهم الطبيعية إلى الهيئة الحاكمة التي ترعى شؤون الجماعة. من هذا المنطلق اعتبر الكثير من المفكرين أن الضريبة هي صلة تعاقدية بين الدولة والفرد فقد اعتبر البعض الضريبة بأنها عقد بيع، فالفرد يشتري من الدولة حق التمتع والتأمين عليه. كما رأى آخرون الضريبة على أنها قسط التأمين الذي يدفع من قبل المواطنين لقاء سلامتها الشخصية وسلامة ممتلكاتهم¹. وقد وصف آدم سميث الضريبة بأنها عقد أيجار يدفعه الأفراد مقابل انجاز الدولة للخدمات والمرافق العامة. وفي العصر الحديث قد اختلفت نظرة الضريبة على أن طبيعتها عقدية فأصبحت النظرة الحديثة هي نظرة حقوقية فالضريبة من المنظور الحديثة هي إحدى الخصائص السلطة السياسية والسيادة القومية، ولذا أصبحت الضرائب أداة هامة في يد الدولة لتوحيد الاقتصاد زيادة على دورها كمورد للإيرادات المالية والوظائف المتعددة الأخرى كإعادة توزيع الدخل.

I.1 الإطار المفاهيمي للضريبة :

تعتبر الضريبة كمورد سيادة أصبح يتبوأ مكان الصدارة بالنسبة للإيرادات العامة للدولة، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى بعض النقاط التي توضح لنا ماهية الضريبة وماهية الخصائص التي تميزها عن باقي الإيرادات العامة للدولة، إلى جانب الأساس الذي تستند إليه سلطة الدولة في فرض الضرائب وجبايتها والقواعد التي ينبغي النزول عندها حتى يكون فرض الضريبة وتحصيلها ملائماً لتعبئة الخزينة العمومية للدولة وفي نفس الوقت ملائماً لصالح الأفراد.

I.1.1 مفهوم الضريبة :

لقد اختلف تعاريف الضريبة بين الاقتصاديين فقد عرفها:

1- جاستون جار Gaston Gere على أنها " أداة تقني تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا

مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة"².

¹ قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص80.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006، ص151.

- 2- كما عرفها محمد البنا على أنها مدفوعات اجبارية مرتبطة بأنشطة معينة تحصلها الحكومة من الأفراد، فهي مبالغ نقدية يلتزم الأفراد والمنشآت بدفعها بشكل الزامي للحكومة. وترتبط هذه المبالغ بأنشطة معينة مثل الحصول على دخل أو تملك أصول أو التصرف في الدخل والممتلكات ودون أي مقابل محدد¹.
- 3- وقد عرفت أيضا بأنها فريضة الزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها من دون مقابل والضريبة تمكن الدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع².
- وقد عرفها رفهة محجوب على أنها اقتطاع مالي يقتطع جزءا من طرف الدولة من ثروة الأشخاص الآخرين من دون مقابل تتلقونه لغرض تحقيق النفع العام³.
- 4- وعرفت الضريبة أيضا بأنها "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي وبدون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية⁴.
- 5- تعرف الضرائب أيضا بأنها "اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة والجماعات المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية"⁵.
- ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص تعريف شامل للضريبة، فهي الاقتطاع النقدي الذي يقتطع جبرا من الأفراد المكلفين بالضريبة بغير مقابل وبصفة نهائية يتلقاه الأفراد، وهذا قصد تحقيق الأهداف العامة.
- إن تعريف الضريبة يستلزم منا الوقوف على أهم الخصائص التي تتسم بها الضرائب والمحددة في أربع خصائص هي كالتالي:

2.1.I خصائص الضريبة :

1- الضريبة فريضة نقدية:

إن الأصل في الضريبة هي صيغة النقدية فالضريبة تدفع بصورة نقدية، تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، إن المعاملات أصبحت تقوم على استخدام النقود سواء في القطاع العام أو الخاص، ومادامت النفقات العامة للدولة تطرح بصفة نقدية فإن الإيرادات العامة بما فيها الضرائب لا بد أن تكون بصفة نقدية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الضرائب التي كانت في العصور القديمة تدفع بصورة عينية كأجزاء من المحاصيل الزراعية أو

¹ محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص180.

² حامد عبد الحميد دراز، المالية العامة، مؤسسة الشباب للنشر، الاسكندرية، 2010، ص 157.

³ خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص11.

⁴ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص144.

⁵ Jacques Perceboi, Economie des finance publiques, Armand colin éditeur, Paris, 1991 p 44.

أيام عمل بدون مقابل، قد نجم عنها عيوب متعددة، فضلا عما تتحمله إدارة التحصيل للضرائب العينة من أعباء تحصيل الضرائب العينية وتكاليف حفظها إلى غاية وقت إنفاقها. إن فرض الضرائب العينية يخل بأحد الركائز الأساسية لفرض الضريبة وهو مبدأ العدالة، لأن الأفراد يلتزمون بدفع نسبة من المحاصيل رغم ما قد يكون هناك من تفاوت في مراكزهم المالية فيما يتعلق بالتكاليف الحقيقية التي أنفقت على إنتاج هذا المحصول¹ إضافة إلى ذلك فإن الضريبة العينية هي منوطة بوعاء أو مادة خاضعة للضريبة محددة وهي المحاصيل الزراعية، إذ يصعب مثلا فرض ضريبة عينية على القيم المنقولة أو كسب العمل لما أوجب على الضريبة في أن تتخذ خاصية النقدية.

2- الضريبة فريضة إجبارية:

ومعنى هذه الخاصية أن الأفراد المكلفون بالضريبة ليس لهم الحرية في دفع هذه الفريضة الضريبية إلى الدولة. ويترتب عليه ما للسلطة الجبائية من حق التنفيذ الجبري على أموال المكلفين، ونظرا لعنصر الإيجاب فإن الضريبة تحاط بضوابط قانونية معينة وهذا لتفادي الإخلال في العدالة الضريبية، وما يترتب عنها من ظلم قد يحيط ببعض المكلفين، كما أن القوانين التي تنظم الضريبة يجب أن تتماشى مع الظروف المحيطة بالمكلفين²، أن صفة الإيجاب في دفع الضرائب هي تجسيد واطهار شكل من أشكال سيادة الدولة وتدخلها في الأنشطة الاقتصادية. فالضريبة تفرض بطريقة أحادية (صادرة عن الدولة) وتحصل باستعمال الجبر، مصاحبة في ذلك عقوبات عن المتخلفين في دفع الضريبة³. ولكي يكتسب هذا الإيجاب الصفة الشرعية والقانونية، تجعل مختلف الدول فرض الضريبة أو تعديلها أو إلغائها في صلاحيات القانون ضمن دستور الدولة⁴، فالقانون هو الذي يحدد الأحكام والتنظيمات الخاصة بالضريبة.

وعلى الرغم من صفة الإيجاب بالنسبة للضريبة إلا أن هناك تسهيلات لمستحقات الضريبة كالاشتراكات أو المساهمات، إن هذه التسهيلات لا تنقص من المفهوم الوظيفي صفة الجبر، ولكن هي تعميم رضي الأفراد بالضريبة. فعنصر الإكراه في صفة الجبر إن صح التعبير هو إكراه بالتراضي بين الدولة والمكلفون بالضريبة.

3- الضريبة فريضة بلا مقابل:

¹ عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 152

² قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 82.

³ محمد عباس محرز، مدخل الى الجبائية والضرائب، دار النشر ITCI، الجزائر 2010، ص 12.

⁴ عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني، اطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014 ص 69.

إن الأفراد المكلفون بدفع الضريبة لا يتحصلون على أي مقابل من هذا الدفع، أي أن الضريبة تدفع بصرف النظر عن المقابل المباشر من الدفع بل يدفعها الأفراد لارتباطهم بالدولة¹. فقد يستفيد الأفراد من الخدمات التي تقدمها الدولة، كما أنهم قد لا يستفيدون من تلك الخدمات، إن المقصود من كون الضريبة فريضة بدون مقابل مباشر هو أن الدولة ضرورة اجتماعية واقتصادية تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، هذه الأهداف يصعب تحديد المنافع المتحصل عنها من طرف كل فرد، مما يتطلب على الأفراد التضامن من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للدولة وبالتالي تصبح الضريبة فريضة يجمعها التضامن الاجتماعي والانتساب والمثلول للدولة.

فوفقا لهذه الخاصية فإنه لا يجوز للأفراد تقدير المنافع المتحصل عليها بمقدار الضريبة المقتطعة منه، يمكن أن تكون المنافع التي يتحصل عليها فردا أكبر من مقدار الاقتطاع الضريبي أو يمكن أن تكون أقل من مقدار الحصول على منافع المرافق العامة لذا ومن خلال التعاريف التي سبقت وذكرناها نجد أن حل الاقتصاديين وعلماء المالية العامة قد عرفوا الضريبة بخاصية أنها فريضة بلا مقابل. وهذا تجسيدا لدور للدولة التنموي في الأنشطة الاقتصادية. كما ان الضريبة تدفع بصفة نهائية اذ لا يمكن استرجاع قيمة الضريبة المقتطعة من طرف دافع الضريبة، فلا يحق للفرد المطالبة باسترجاع القيمة المالية المقتطعة للضريبة طالما تم تحصيلها من طرف مصالح الدولة المكلفة بذلك، حتى ولو أجبرت لدافع الضريبة عدم انتفاعه من خدماتها، إن هذه الخاصة هي الطرف الذي يميز الضريبة عن غيرها من إيرادات الدولة كالقرار الاجباري الذي تلتزم الدولة برد مبلغه للمقترضين بل وأحيانا بدفع فوائد عنه.

4- الضريبة فريضة تحقق النفع العام:

يتم فرض الضريبة وتحصيلها لتغطية مختلف النفقات العامة التي تتولاها الدولة، بهدف تقديم خدمات عامة، إذن إن الأساس الجوهرى الذي يحتم فرض الضريبة هو تحقيق النفع العام لمختلف أصناف الأفراد من خلال سياسة الانفاق العام المنتهجة من طرف الدولة على مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن الممكن تقديم أهداف الدولة من الضريبة إلى جملة من أهداف.

3.1.I أهداف الضريبة :

1.3.1.I الهدف المالى :

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سابق ص82.

يعد الهدف المالي الأول في أي سياسة ضريبية لأي دولة فتوسع مهام الدولة وزيادة أنشطتها لتحقيق الخدمات العامة اللازمة للأفراد يستلزم التزايد المستمر في إنفاقها العام مما يستلزم زيادة الطلب على الموارد المالية، وبما أن الضريبة الأداة الأكثر إسهاما في تعبئة إيرادات الدولة، وجب على هذه الأخيرة انتهاج السياسة الضريبية المثلى التي تتماشى والحصول على أكبر حصيلة ممكنة من الضريبة¹.

2.3.1.I الهدف الاقتصادي :

اعتبر الكلاسيكيون الضريبة أنها أداة في يد الدولة لتحقيق الهدف المالي فحسب آدم سميث فان الضريبة تعمل على ملئ خزانة الدولة بغية قيام هذه الأخيرة بمهامها الرئيسة المتمثلة في الأمن والدفاع والعدالة والتميز الدبلوماسي² أما الأنشطة الاقتصادية فهي حرة من التدخل الحكومي وقد أولى تحقيق التوازن الاقتصادي إلى تلقائية السوق، إلا أنه ومع تطور الفكر الاقتصادي من حيادية الدولة إلى تدخل في الأنشطة الاقتصادية من خلال سياساتها العامة وعلى وجه الخصوص السياسة الضريبية، ظهر للضريبة آثار اقتصادية سواها على المستوى العام الطول الاجل أو على المستوى الظرفي، وبعد أزمة الكساد سنة 1929 برز الفكر الكينزي الذي اعتمد على الموازنة العامة في حل معضلة الكساد العالمي، فمنذ ذلك الحين أصبحت الضريبة و السياسة الضريبية أداة هامة في يد الدولة لتصحيح الاختلاف الواقعة في الاقتصاد بغية تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يعد جوهر الأهداف في سياسة اقتصادية العامة فالأهداف الاقتصادية للضريبة أخذت حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديون وعلماء المالية العامة، هذه الاهداف هي بدورها قسمت إلى أهداف عامة وأهداف انتقائية.

3.3.1.I الهدف الاقتصادي العام للضريبة :

للضريبة أثر على تصحيح الاختلالات الاقتصادية فهي أداة توجه لامتصاص الفائض من القدرة الشرائية والى محاربة التضخم، فالولايات المتحدة الأمريكية أحسن مثال لذلك فهي قد قادة مثل هذه السياسة تحت اسم المرونة الضريبية، والتي تعني التغيير الحاصل في الناتج الداخلي الخام الناجم عن التغيير في السياسة الجبائية فتعمل الدولة على انعاش الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية من خلال التحفيزات الجبائية والتي هي عبارة عن تخفيضات أو إعفاءات، وعلى العكس من ذلك يمكن للدولة الرفع من معدلات الضريبة أو طرح ضرائب جديدة في مجالات

¹ فاطمة السويبي، المالية العامة، الموازنة والضرائب، بيروت، لبنان، 2005، ص78.

² Michel Lascombe, Xavier Vandendriessche, les finances publiques, Editions dalloz, 8^{ème} édition, Paris, 2013, p 09

معينة وهذا بغرض امتصاص النمو السريع الغير المرغوب فيه والتي تدعي الدولة أن زيادة الإنتاج فيه له آثار مميزة بالاقتصاد الوطني.

4.3.1.I الهدف الانتقائي للضريبة :

يمكن للضريبة بالقيام بمهمة انتقائية عندما تميل الدولة إلى تشجيع قطاع اقتصادي معين دون القطاعات الأخرى، وهذا بغرض النمو المتوازن بين القطاعات أو أهمية قطاع معين وتمييزه عن باقي القطاعات فعلى سبيل المثال يمكن للدولة أن تقوم بانتقاء قطاع الصيانة وتشجيعه وهذا لضعف البنية الصناعية للبلد، فتقوم بتشريع قوانين ضريبية مخفزة تخص المؤسسات الصناعية عن غيرها من المؤسسات¹.

5.3.1.I الهدف الاجتماعي :

للضريبة أهداف مهمة على المستوى الاجتماعي، فهي تعد الأداة الأكثر فاعلية في توزيع المداحيل بين الأفراد وحسب R. Musgrave فإن التوزيع الأمثل للمداحيل والتي يعد الوظيفة الثانية للدولة فإنه يتم من خلال مخطط "ضرائب إعانات"². يتم ذلك بتوزيع الدخل عن طريق الضريبة لصالح الطبقة الفقيرة على حساب الطبقات الغنية، فتفرض الدولة ضرائب منخفضة النسب على السلع الواجبة للاستهلاك من طرف الأفراد ضعفاء الدخل. وفي المقابل تفرض ضرائب بنسب مرتفعة على السلع التي يستهلكها أصحاب الدخل المرتفع.

ومن جهة أخرى فإن الدولة تستخدم الضريبة كأداة للحد من الاستهلاك الواسع لبعض السلع المضرة كالسجائر والمشروبات الكحولية والحد من تكلفتها الاجتماعية عن طريق فرض ضرائب مرتفعة المعدلات على هذه المنتجات بهدف الحفاظ على صحة الأفراد وتقليل مختلف الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الاستهلاك الواسع لمثل هذه السلع³.

كما تعمل الدولة على تشجيع بعض الجمعيات ذات النشاطات التضامنية الاجتماعية كدور اليتامى والعجزة وجمعيات ذات الخدمات الاجتماعية والتضامنية وهذا من خلال الاعفاء الضريبي الكلي أو الجزئي.

6.3.1.I الهدف السياسي :

¹ محرزى محمد عباس، مدخل الى الجبائية والضرائب، مرجع سابق، ص167.

² ريتشارد موزقريف، بيجي موزقريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992، ص

31

³ Alain Steichen, Manuel de droit fiscal, Edition Saint-Paul, Luxembourg, 5^{ème} edition, 2010, pp 39-40

قد تهدف الضريبة الى تحقيق أهداف سياسية معينة وهذا حسب السياسة العامة للدولة بمحابة فئة معينة بإعفاؤها من الضريبة أو تخفيف العبء عنها، كطبقة الملاك أو رجال الأعمال أو أصحاب رؤوس الأموال أو حتى طبقة العمال¹. هذا وفقا للنظام السائد في البلد وكذا وفقا للظروف السياسية التي يمر بها البلد فيمكن للدولة أن تستخدم إعفاءات ضريبية بالنسبة للعمال مثلا بغية الحصول على سلم اجتماعي أو تفادي بعض المشاكل كالإضرابات، كما أنه يمكن للدولة الرأسمالية محابة رجال الأعمال ذوي الشركات بغية الحصول على استثمارات محلية أكثر.

I.1.4 القواعد العامة للضريبة :

ان المقصود بالقواعد العامة للضريبة هي تلك القواعد التي يجب مراعاتها في عملية فرض وتحصيل الضرائب. لقد حدد آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" مجموعة من القواعد المتكاملة فيما بينها، هذه الأخيرة تسمح بصياغة نظام ضريبي أمثل يجمع بين مصالح مختلفة الأطراف، فقد حددها سميث والكلاسيكيون في العدالة واليقين والملائمة والاقتصادية². وقد تميزت هذه القواعد بقداستها، فاحترام المشرع لهذه القواعد عند فرض الضريبة أو تحصيلها يجعل منها طرف قوي من الدولة والأفراد على حد سواء.

إن فرض الضريبة يستلزم تجاذب ثلاث مصالح:

- 1- مصلحة الخزينة العامة للدولة.
- 2- مصلحة المكلف بالضريبة (الأفراد الخاضعون للضريبة).
- 3- مصلحة المجتمع.

- فالأولى وكما ذكرنا سابقا هي من الأهداف الأساسية أو هي الهدف الجوهرى من فرض الضريبة، فتعبئة الخزينة العمومية من أولويات الدولة،

- أما مصلحة الفرد فتكمن في اقتضاء تحمل أقل عبئ ضريبي ممكن لأن أي تعدي للضريبة على الدخل الضروري للفرد يستلزم تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد

¹ Alain Steichen, Op Cit, p42

² Adam Smith, Recherches sur la nature et la cause de la richesse des nations, livre 5, Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, Site web : <http://pages.infinit.net/sociojmt>, consulté le 23/03/2016 a 15 :15, pp 104-106.

- أما مصلحة المجتمع تقتضي ألا تكون الضريبة معيقة للنمو الاقتصادي والاجتماعي بل يجب أن تكون الضريبة أداة تطلق العنان للنمو. غالباً ما تتضارب هذه المصالح فتقود إلى حصول على مصلحة على حساب مصلحة أخرى، فتكون الأولوية للمصلحة الأكثر أهمية بينما يتم التضحية بالمصلحة الأقل أهمية، فلربما اقتضت مصلحة على ملئ الخزينة العامة وفي مقابل ذلك يثقل كاهل المكلف بالضريبة جراء زيادة نسبة الضريبة أو فرض ضريبة جديدة أخرى، وأحياناً يمكن أن تتطلب المصلحة تخفيف العبء على الأفراد فيقود ذلك إلى التضحية بمصلحة الخزينة. إن هذا التعارض بين المصالح ينتج بتطور دور الدولة والضريبة لدى أضيفت قاعدة خاصة (إضافة إلى قواعد آدم سميث) وهي القاعدة الوظيفية¹.

I.1.4.1 قاعدة العدالة والمساواة :

إن قاعدة العدالة عند الكلاسيكيين وبالأخص آدم سميث هي أن يساهم جميع الأفراد في نفقة الدولة بحسب مقدرتهم أي بقدر نسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة. وقد أخذ آدم سميث بالضريبة النسبية أي بضرورة تناسب الضريبة مع الكل، مما يعني أن الخدمة التي يتلقاها الفرد تزداد مع تزايد دخله وهذا تطبيق لنظرية العقد المالي. والتي تعتبر الضريبة ثمناً مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة، إلا ان (ساي) قد كان له وجه نظر أخرى للعدالة الضريبية. فهو يرى بأن الضريبة التصاعدية هي الأكثر تجسيداً لقاعدة العدالة فهي تخفف العبء على متواضع الدخل وترتفع النسبة كلما ارتفع الدخل، إن فكرة (ساي) في الضريبة التصاعدية هي أكثر واقعية وأكثر تطبيقاً للعدالة الضريبية. هذا ما أدى بالتفكير الاقتصادي الحديث إلى الأخذ بالقاعدة النسبية التصاعدية كأسباب لتحقيق هذا المبدأ، فالضريبة التصاعدية هي التي تسمح بأن يساهم المكلفون بالضريبة كل حسب مقدرته².

إن مفهوم مبدأ العدالة الضريبية في الاقتصاد الحديث هو مفهوم يتعدى تقسيم الأعباء الضريبية وفقاً لمستويات الدخل بالمقارنة مع الخدمات الممنوحة من طرف الدولة، وضمن هذا النطاق أخذت العدالة الضريبية شكلين أساسيين³:

* العدالة أمام الضريبة: وهو المفهوم التقليدي لمبدأ العدالة أي تحقيق المساواة بين الأفراد بمعاملتهم

بالمثل في دفع الضريبة.

¹- فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص83

²- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اتراد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009، ص 129.

³- يوسف قاشي، أشكال تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة الإدارة والنمو للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 10، صص98-99.

* العدالة عن طريق الضريبة: وهنا يتم استخدام الضريبة كأساس لتحقيق العدالة من خلال تقليل

الفوارق في الدخل بين الأفراد.

هناك العديد من المناهج والنظريات التي يمكن استخدامها لتحقيق العدالة في الضريبة، هذه المناهج: منهجية المنفعة العامة، والقدرة على الدفع وظيفية الضريبة.

1- **منهج المنفعة العامة:** حسب هذا المنهج تعتبر الضريبة مقابل منفعة وهو منهج كلاسيكي بحيث يعتبر

نصيب الفرد من الضرائب نصاباً عادلاً فقط إذا ما تساوى مع المنفعة المتحصل عليها من طرف الدولة.

2- **منهج القدرة على تحمل الضريبة (الدفع):** وفقاً لهذا المنهج يتم مراعاة القدرة على دفع الضريبة

والمقصود بالقدرة هنا هو القدرة المالية والاجتماعية والظرفية، فالقدرة المالية تعني أن الضريبة تكون عادلة إذا ما تم تقسيم العبء الضريبي على الأفراد كل حسب دخله المالي وكل حسب قدرته المالية هنا يتم هذا التقسيم بأسلوبين:

العدال الأفقية: وتعني تساوي نسبة الضريبة المفروضة على الأفراد المتساوون في دخلهم.

العدالة العمودية: أي تصاعد النسب الضريبية بتصاعد الدخل

أما العدالة الاجتماعية والظرفية فتعني مراعات الحالات الاجتماعية للأفراد محل فرض الضريبة وكذا الوقت

المناسب لفرض الضريبة.

3- **منهج الضرائب الوظيفية:** إن هذا المنهج يبرز دور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي تحقيقاً للسياسة

الاقتصادية العامة، مستعملتاً في ذلك أداة الضريبة، وفقاً لهذا المنهج تتحقق العدالة الضريبية إذا ما تم تحقيق الأهداف العامة للدولة. والتي استخدمت الضريبة من أجلها، لذا وفقاً لهذا المنهج فإن عند فرض الضريبة يجب تقدير ما إذا أمكنت هذه الأخيرة من تحقيق الأهداف العامة للدولة، وقد تكون هذه الأهداف على سبيل المثال حماية الاقتصاد الوطني من بعض أشكال الصادرات أو زيادة تنافسية المؤسسات المحلية.

2.4.1.I قاعدة اليقين :

والمقصود باليقين تحديد كل الأمور المتعلقة بالضريبة منذ تشريع الضريبة إلى غاية تحصيلها، وهذه القاعدة هي

مهمة بالنسبة لكل من الدولة والمكلف بالضريبة ويجب أن تكون الضريبة محددة ومعلومة واضحة وضوحاً تاماً وأن يكون سعرها وعائها ووقت دفعها معلومين مسبقاً، كما يجب الإخطار بأسلوب تحصيلها¹، إن هذه القاعدة

¹ أعاد حمود القيس، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 129

مهمة في تجسيد الوعي الضريبي لدى الافراد المكلفين بالضريبة بالإضافة الى تفادي الظواهر السيئة كالتهرب والغش الضريبي. ان قاعدة اليقين تتطلب امرين في التشريع الضريبي¹:

- صياغة القانون الضريبي يجب ان يتسم بالبساطة والوضوح بعيدا عن التباس او غموض
- ان تكون القوانين الضريبية في متناول كل الافراد، فيجب على الدولة اىصال المعلومات اللازمة عن طريق النشر في الجريدة الرسمية او وسائل النشر الاخرى.

I.1.4.3 قاعدة الملائمة :

هذه القاعدة تحتم على الضريبة ان تجي في انسب الاوقات وأفضل الاساليب وأسهلها مراعية في ذلك ظروف وراحة المكلفين، فالضريبة على الدخل يجب ان يكون وقت فرضها حين يحصل الافراد على دخلهم، كما ان جباية المحاصيل الزراعية يجب ان يكون في وقت الجني.

بالإضافة الى ذلك يجب على الادارة الجبائية وضع تسهيلات من شأنها مراعات ظروف المكلفون كالدفع بالتقسيط من خلال رزنامة لدفع الضريبة ولكن على هذه التسهيلات ان لا تمس بالحصيلة الضريبة والتي بدورها تمس بالمصلحة العامة والدولة².

I.1.4.4 قاعدة الاقتصاد :

تقضي هذه القاعدة على الاقتصاد في التحصيل الضريبي، فيجب ان يكون ما ينفق اقل من المقدار المحصل عليه. ان الاقتصاد في النفقة لا يعني بالضرورة الاقتصاد في نفقة جباية الحصيلة الضريبية فقط، بل يتعدى ذلك الى الاقتصاد بالتسهيل على المكلف وتخفيض التكاليف على الافراد مما ينجم عنه زيادة في الاموال المتاحة للأفراد المجتمع ويمكن تلخيص اسباب الاقتصاد في النفقة الى ما يلي:

- الاقتصاد في نفقات التحصيل يزيد من الاموال المتاحة لفائدة الخزينة العامة
- الاقتصاد في نفقة التحصيل يضمن للضريبة مصداقيتها وفعاليتها كمورد هام للدولة وكذا وعي الافراد باهتمام الدولة بأموالهم وعدم تبذيرها.

I.1.4.5 القاعدة الوظيفية :

¹ فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص28

² هاشم عبد الرحمان التكروري، الاسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص94

ان هذه القاعدة من قواعد تجسيد دور الدولة في الحيات الاقتصادية فالضريبة لم تعد حيادية كما رأوها الكلاسيكيون امثال سميت وريكاردو بل اصبحت الضريبة اداة هامة في يد الدولة لتوجيه وتصحيح الاختلالات الاقتصادية وفقا للأهداف العامة وهذا من اجل تحقيق مصلحة الافراد والمجتمع.

ففرض الضريبة يراعى فيها كل القواعد السالفة الذكر الى جانب ذلك الجانب الوظيفي ونعني بالجانب الوظيفي مدى صلاحية الضريبة في تحقيق الاهداف العامة للدولة فوفقا لهذه القاعدة فان الضريبة تستخدم لتحقيق اهداف اجتماعية و سياسية واقتصادية عامة ،فادا ارادت الدولة تخفيض حجم الاستهلاك الكلي لجأت الى زيادة في العبء الضريبي او فرض ضرائب مرتفعة على السلع التي تريد التقليل من استهلاكها وعلى العكس من ذلك ،فاذا ارادت الزيادة من استهلاك سلع معينة فأنها تلجأ الى خفض من العبء الضريبي او الغاء بعض الضرائب ، فهنا يصبح للضريبة الدور الوظيفي في تقليص او توسيع حجم الاستهلاك وفقا لما تقتضي الحالة الاقتصادية .

اما اذا اريد بالضريبة تقليص الفوارق الطبقية في المجتمع فان الدولة تعمل على زيادة الضرائب على المداخيل الكبيرة او على الثروات بفرض ضريبة تصاعدية بسعر مرتفع مع الشرائح الكبيرة من الدخل والثروة. وبهذا اصبحت هذه القاعدة من اهم القواعد التي تراعيها الدولة عند فرض الضريبة.¹

I.1.5 التصنيف الفني للضرائب :

I.1.5.1 التصنيف على اساس طبيعة الضريبة :

من هذا المنظور تم تصنيف الضرائب الى مباشرة واخرى غير مباشرة ان هذا التقسيم هو تقسيم قديم نسبيا الى انه لا يزال عمليا

-الضرائب المباشرة:

هي كل اقتطاع من راس المال او دخل المكلف، تفرض مباشرة على ذات الثروة، ولا يتم نقل عبئها بل يتحملها المكلف او المنشأة الخاضعة للضريبة بصفة نهائية.²

¹فاطمة السويسي مرجع سابق، ص 89

² Messaoud saoudi, l'essentiel des finances publiques, Ellipres édition, 2014, Paris, p185

وقد اجمع الاقتصاديون على ان الضرائب المباشرة هي ضرائب الدخل والثروة اي انها الضرائب التي تمس كل من الملكية والثروة والدخل¹. يتم تحصيل الضرائب المباشرة بواسطة قوائم اسمية والتي تنقل مباشرة من المكلف بالضريبة الى الخزينة العامة للدولة

- الضرائب الغير المباشرة:

هي ضرائب تقع في غالب الاحيان على العناصر الاستهلاكية او الخدمات المقدمة وبالتالي هي ضرائب يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة مثل هذه الضرائب هي الضرائب المفروضة على خدمات البيع والصنع والطابع... الخ². فهي ضرائب يمكن نقل عبئها كلياً او جزئياً الى اشخاص آخرين حتى يتحملها المكلف النهائي الخاضع للضريبة في الاصل.

هناك وجه شبه كبير بين هذين النوعين من الضرائب لذا صعب وجود معيار موحد للتفرقة بين الضرائب المباشرة والغير المباشرة، لذا حدد علماء الجبائية معايير متعددة للتفرقة فهناك معيار التحصيل، ومعيار نقل العبء الضريبي، ومعيار المادة الخاضعة للضريبة.³

فحسب معيار التحصيل فاذا كانت العلاقة مباشرة بين المكلف بالضريبة والادارة الضريبية كانت الضريبة مباشرة، إضافة الى ذلك تعتبر الضريبة مباشرة إذا تم التحصيل وفقاً لجداول اسمية بأسماء المكلفين. اما الضرائب الغير المباشرة فيصعب على الادارة الجبائية تحديد المكلفين بالضريبة الذين يدفعون الضريبة عند اقتناء السلع والخدمات، اما بالنسبة لمعيار نقل العبء الضريبي فالضريبة تعتبر مباشرة إذا تحمل المكلف بالضريبة دفعها لمصلحة الضرائب اما إذا أمكن نقل العبء الضريبي الى شخص اخر فان الضريبة هنا تعتبر غير مباشرة.

بالنسبة لمعيار التصنيف القائم على اساس المادة الخاضعة للضريبة فان فرض الضرائب على اوعية تتصف بالثبات مثل الدخل فان الضريبة تعتبر مباشرة، اما إذا كان الوعاء الضريبي غير ثابت فان الضريبة تعتبر غير مباشرة مثل الضرائب على الاستهلاك، فالاستهلاك هي مادة خاضعة للضريبة لا تتسم بالثبات فمقدار الاستهلاك قد يزيد في مناسبات كما قد ينقص في اخرى.⁴

I. 2.5.1.1 التصنيف على اساس الواقعة المنشاة للضريبة :

¹ محرزى محمد عباس، مدخل إلى الجبائية والضرائب، ITICS للنشر، الجزائر، ص 38
² محمد الشريف، تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان 2017، ص 72
³ هاشم عبد الرحمان لتكروري، مرجع سابق، ص 122 أطروحة دكتوراه غير منشورة
⁴ هاشم عبد الرحمان لتكروري، مرجع سابق، ص 123

وفقا لهذا الاساس في التصنيف فان الالتزام بالضريبة ينشا بمجرد حدوث الواقعة التي تلزم المكلف بدفع الضريبة وهي تقسم الى اربعة اقسام وهي¹:

- واقعة تملك راس المال: اي تملك الفرد لراس المال عن طريق انتقال الاموال من شخص الى اخر وهو ما يترتب عليه تكليف ضريبي ومثال على ذلك انتقال المال من الموروث الى الوارث، فهنا يصبح الوارث خاضع للضريبة من جراء تملكه لراس المال. كذلك الامر بالنسبة لتحسين العقارات الذي ينجم عنه زيادة قيمة هذا العقار مزداد القيمة يعتبر منشأة للضريبة وتفرض عليه ضريبة راس المال عقاري ويطلق عليها اسم الاتاوة.²
- واقعة الانتاج: تفرض ضريبة على الانتاج ما تم تحويل مادة اولية الى منتجات سواء كانت مصنعة بصفة نهائية او بصفة نصف مصنعة.
- واقعة الاستهلاك: ان عرض او توجيه اي سلعة للاستهلاك سواء كانت سلعة استهلاكية نهائية او سلعة انتاجية يترتب عليها تكليف ضريبي، ان هذا التكليف الضريبي ناتج عن واقعة الاستهلاك مجسد في مختلف الضرائب الغير المباشرة كضريبة القيمة المضافة.
- واقعة الحصول على الدخل: سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا فانه بمجرد الحصول على الدخل فان ذلك يجعله خاضعا لتكليف ضريبي.

3.5.1.I التصنيف على اساس المصدر :

وفقا لهذا الاساس تصنف الضرائب الى ضرائب متعددة وضرائب وحيدة، فنظام الضريبة المتعدد يعتمد على تخصيص ضريبة لكل نشاط وهنا نجد انواع مختلفة ومتعددة من الضرائب تتعدد بتعدد الأنشطة، اما الضريبة الوحيدة فهي تجميع الأنشطة بكل انواعها (تجارية، صناعية، فلاحية...) واخضاعها لضريبة موحدة كضريبة الدخل الاجمالي.³

لقد عرفت الأنظمة الضريبية قديما ضريبة موحدة كانت تفرضها الدولة للحصول على ما تحتاج إليه من موارد مالية وقد كان أول من دعا بهذا النمط عن الضريبة Vauban سنة 1707م الذي اقترح إلغاء كل الضرائب و إحلالها بضريبة واحدة أطلق عليها اسم ضريبة العشور وقد أيد الفكرة جيل الطبيعيين الذين نادوا

¹ خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 19

² شريف محمد، مرجع سابق ص 77

³ خلاصي رضا، مرجع سابق، ص 19-20

بالضريبة الموحدة على الأراضي الزراعية والتي اعتبروها المصدر الوحيد للثروة محتجين في ذلك كون ملاك الأراضي هم الفئة الوحيدة المنتجة إيرادا إضافيا ، وان فرض الضريبة على غير الزراعة يلزم ملاك الأرض على تحمل عبئ تلك الضريبة ومرجع ذلك كون فرض الضريبة على التجار و الحرفيين سيؤدي إلى ارتفاع أسعار خدماتهم المقدمة لملاك الأرض وبالتالي يصبح الملاك هم من يتحملون هذه الزيادة في سعر الخدمات و التي هي نفس نسبة الضريبة المفروضة عليهم ، وفي الاقتصاد الحديث لقيت فكرة الضريبة الوحيدة ترحيبا من بعض الاقتصاديين على اساس معيار الدخل الاجمالي¹. هذا الدخل الذي مصادره مختلفة بالنسبة للفرد وحتهم في ذلك انه وفقا لهذا المبدأ تتحقق العدالة الضريبة من جهة، وسهولة فرض وتحميل الضريبة دون اثقال كاهل الادارة الضريبة والمكلف من جهة اخرى.

فعلى الرغم من مزايا الضريبة الوحيدة الى ان الاقتصاد المعاصر يرى الأمثلة الضريبية في تعدد الاوعية الضريبة الموافقة لتعدد الضرائب. وهذا ما يوافق التطورات الاقتصادية والتوسع في الأنشطة. هكذا تشمل الضرائب كافة الأنشطة الاقتصادية ودخول و ثروات الافراد، اضافة الى ذلك فان نسبة الضرائب المتعددة تكون قليلة الى ما تم توحيدها، مما يجعل الافراد أكثر تماشيا مع متطلبات الادارة الجبائية في التحصيل.

I.1.5.4 التصنيف القائم على اساس المادة الخاضعة للضريبة :

وفقا لهذا التصنيف تقسم الضرائب الى ضرائب على الاشخاص وضرائب على الاموال ويعرف كل منها كما يلي²:

1- الضرائب على الاشخاص:

وهي الضرائب التي تتخذ الشخص مادة خاضعة للضريبة. ويمكن تسميتها بالضرائب على الرؤوس او الضرائب على الافراد.

2- الضرائب على الاموال:

يعتبر هذا التصنيف الاموال مادة خاضعة للضريبة ففي النظم الضريبية المعاصرة تفرض الضريبة على ثروة او دخل الافراد لا الافراد في حد ذاتهم والمقصود من دخل الافراد ما يحصل عليه الأشخاص من مداخيل مالية او ما

¹ محرزى محمد عباس، مدخل الى الجبائية والضرائب، مرجع سابق، ص55

² عادل العلى، مرجع سابق، ص137

يملكه من قيم استعمال في وقت معين بما في ذلك من ارض او عقار او بيت او سلع انتاجية او استهلاكية وادوات مالية او مبلغ من النقود.

5.5.1.I التصنيف القائم على اساس سعر الضريبة :

من خلال اساس هذا التصنيف يتضح لنا ان للضريبة سعر، ويمكن تعريف عر الضريبة على انه نسبة الضريبة الى وعائها، ووفقا لهذا التقسيم تقسم الضريبة الى ضريبة نسبية وضريبة تصاعدية.

1- الضريبة النسبية:

تمثل ذلك الاقتطاع الضريبي الذي يفرض بنسبة واحدة على مجموع المداخل.¹

تقتطع هذه الضريبة نسبة واحدة من جميع الخاضعين لها فهي لا تحابي فئة على فئة اخرى بحيث يخضع جميع الافراد بالتساوي الى نفس الاقتطاع الضريبي. تعد الضريبة النسبية محل اهتمام الاقتصاديين الكلاسيكيين فقد اعتبروها ضريبة عادلة ففرض نفس النسبة يجسد مبدا العدالة بين الافراد فعلى سبيل المثال اذا كانت نسبة الضريبة الواجب اقتطاعها هي 10% فإنها تقتطع من صاحب دخل الـ 100 دينار وكذلك صاحب دخل 1000 دينار فيقوم الاول بدفع 10 دنانير اما الثاني فيدفع 100 دينار. كما ان هذه الضريبة سهلة وغير معقدة فهي تفرض بسعر واحد مهما تباينت المداخل، كما انها لا تحدد الدخول و الثروات وبالتالي فهي لا تحدد النشاط الاقتصادي ولكن هذه الضريبة هي عادلة من الناحية المحاسبية فقط، اي ان عدالة هذه الضريبة ليست حقيقية، يتأثر صاحب دخل الـ 100 دينار أكثر من صاحب دخل الـ 1000 دينار بصفة كبيرة. لدى رأى علماء المالية العامة ان النوع ان الضريبة التصاعدية هي الاكثر تحقيقا للعدالة.²

2- الضريبة التصاعدية:

تفرض الضريبة تصاعديا وفقا لتغير الوعاء الضريبي فتزداد كلما ازداد مقدار الوعاء الضريبي وتقسّم الضريبة التصاعدية بدورها الى تصاعدية بالطبقات وتصاعدية بالشرائح³:

تصاعدية بالطبقات: ويكون ذلك بان يقسم المشرع وعاء الضريبة الى عدة طبقات ويحدد لكل طبقة سعر معين ويزداد السعر بالزيادة كلما تصاعدت الطبقات.

التصاعدية بالشرائح: وفي هذا التصاعد يقسم الدخل او وعاء الضريبة الى عدة شرائح او اقسام متساوية او غير متساوية ويفرض على كل شريحة سعر معين يتصاعد كلما انتقلنا من شريحة الى اخرى.

¹ خلاصي رضا، مرجع سابق، ص 20

² عادل العلي، مرجع سابق، ص 155

³ عادل العلي، مرجع سابق، ص 160.

I.1.6 تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي :

I.1.6.1 الضريبة في الفكر الإسلامي :

قبل التطرق الى مفهوم الضريبة في الفكر الاسلامي لابد من التطرق الى مفهوم الايرادات العامة في الاسلام هذا لوجوب توضيح اوجه الاختلاف بين مختلف الايرادات المالية لما لها من تشابه فقبل الهجرة النبوية لم يكن هناك نظام مالي محدد بل كانت العوائد المالية ما يجوب به الاغنياء من المسلمين على الفقراء منهم لسد الحاجات الضرورية.

وبعد الهجرة النبوية تكونت الدولة الاسلامية في مدينة المنورة واطرقت اليها من قبل فرض الزكاة على المسلمين كمورد اول للدولة تبعها فرض الغنائم ثم الفبيء وبعدها الجزية. ان هذا النظام في الايرادات المالية لمتغير في العهود الاولى للدولة الاسلامية اما في عهد عمر بن الخطاب، فقد تنوعت الايرادات المالية وتطورت، لقد تطورت الايرادات المالية للدولة بتطور سياسة الدولة التوسعية، اضافة الى تزايد الحاجات العامة وتزايد الانفاق عليها، ففرض الصديق اضافة الى الايرادات السالفة الذكر ضرائب اخرى كضريبة الخراج، على الاراضي التي فتحها المسلمون عنوة كما تم فرض العشور. وقد سار على نهج عمر بن الخطاب سائر الخلفاء من بعده لما تضمنه نضامه المالي من قدر كبير من العدالة والمساوات، بحيث اعتبر نظام الجباية في عهد عمر من الانظمة الهامة التي اعتمدها الدولة لمشاريعها التوسعية وازدهارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- مفهوم الضريبة في الفكر الاسلامي:

ان تعريف الضريبة في الفكر الاسلامي يختلف عن التعاريف في الافكار الاقتصادية الوضعية وهذا راجع الى نظرة الشرع اتجاه الضريبة التي تختلف عن نضرة الرأسماليين او الاشتراكيين او الكينزيين فقد عرفها الامام الغزالي بانها: "ما يوظفه الامام على الاغنياء بما يراه كافيا عند خلو بيت المال من المال".

لقد اختلفت الضريبة في الفكر الإسلامي بالخصائص التالية¹:

- الضريبة فرض الاهي على المسلمين.
- لا يجوز فرض الضريبة إلا في حالة خلو بيت المال من المال.
- تفرض الضريبة بهدف تغطية الحاجات العامة والضرورية فإذا ما اقتضت تلك الحاجات رفعت الحاجة إلى الضريبة.

¹ ابراهيم محمد خريس الضرائب في النظام المالي الاسلامي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 72-73

- تفرض الضريبة في الإسلام على فئة معينة من الأشخاص وهم الأغنياء من أصحاب الأموال

ان الخائص السالفة الذكر توضح ان الضريبة اعتبرت ايراد غير الايرادات التي ذكرت من قبل وديعة ذلك الى ان التطور الضريبي واكب التطور الوظيفي للدولة فمن الواضح ان الضريبة المقصود بها ليس الزكاة، فالزكاة هي دعائم مالية لبيت المال المسلمين بينما الضرائب هي مورد مالي استعجالي إذا ما نفذ بيت المال من الاموال الموجودة فيه. ضمن هذا الإطار يجب توضيح الاختلاف بين الضريبة والزكاة هناك عدة اوجه اختلاف توضح مدى اختلاف الضريبة عن الزكاة وهي:¹

اختلاف من حيث مصدر التشريع والانصب: مما لا شك فيه ان الزكاة هي من وضع الله عز وجل فالتشريع الخاص بها منصوص عليه في القران الكريم، كذلك الامر بالنسبة لمقادير وانصبه الزكاة. اما الضريبة فمصدرها من الدولة فهي من تشريع الضريبة حسب الحاجة اليها وكذلك مقدارها ومواعيد تحصيلها.

اختلاف من حيث الثبات والدوام:

تتصف الزكاة بصفة الدوام فهي غير قابلة للتغيير، فنصابها وحبائتها وطرق تحصيلها وتخصيصها، خصائص لا يبطلها اي كان فهي عبادة فرض عين على كل قادر مكلف بها اما الضريبة فهي لي لها صفة الثبات والدوام وللسلطة صلاحية تعديلها او حتى الغائها ان اقتضى الامر.

الاختلاف في العلاقة مع السلطة: ان اساس هذا الاختلاف نابع من علاقة المكلف بالضريبة مع السلطة التي فرضت الضريبة، فالدولة هي من تشريع الضريبة ونصابها ومقدار الحاجة اليها. اما الزكاة فغير ذلك فانا على المكلف تأديتها حتى ولو حجبت السلطة عن تحصيلها فهي علاقة المكلف مع ربه باعتبارها ركن من اركان الاسلام.

لقد تطورت الدولة الاسلامية في القرون الوسطى وتنوعت نشاطاتها توسعا كبيرا مما حتم اتخاذ سياسات اقتصادية تتماشى والوضع الاقتصادي الملائم لدولة متنوعة ولعل اهم المفكرين الاسلاميين الذين اهتموا بالسياسة الضريبية في هذا العصر نجد ابن خلدون الذي يرى العلاقة التناسبية بين الضرائب وتطور الدولة.

فحسب ابن خلدون فان الضريبة في هدفها المالي تختلف باختلاف تطور الدولة حين قال: "اعلم ان الجباية اول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، واخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة".²

¹ عيد الهادي علي النجار، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والاسلامي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1، 2011، ص95.

² عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص264

حسب ابن خلدون فان فرض الضريبة يتمشى وتطور الدولة وفي نطاق ذلك ميز بين ثلاث مراحل¹:
المرحلة الاولى: وهي مرحلة مثالية الدولة الاسلامية فاذا طبقت الدولة الشريعة الاسلامية، فان الضرائب المفروضة تكون قليلة ويرجع ذلك الى اكتفاء الدولة بالمغانم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع.

المرحلة الثانية: وسميت ايضا بالمرحلة العصبية، ففي هذه الحالة تكون الدولة في مرحلتها الاولى (البداية) تهتم الا بتوفير الحاجات الاساسية فتكون نفقاتها قليلة، مما لا يستدعي الحاجة الى فرض الكثير من الضرائب على الافراد.

ان هذه المرحلة تكون فيها الدولة الاقرب الى البداوة، فتقلص حجم الضرائب في هذه المرحلة يشجع الافراد على الاستثمار بأموالهم وتوسيع انشطتهم الاقتصادية. وبالتالي زيادة حجم الانتاج فهذه المرحلة هي مرحلة الازدهار بالنسبة للدولة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة حضارة الدولة فيرى ابن خلدون ان بمجرد وصولها لأوجه الحضارة و الرفاه فان حاجات الرفاه و الترف تزداد، وبالتالي فان نفقاتها تتجاوز في هدفها الضروريات الى تلبية الضروريات و الكماليات ايضا ولتغطية تلك النفقات المتزايدة وجب على الدولة الرفع من مقدار الضرائب المفروضة على الافراد وكذا استحداث ضرائب جديدة كالتى تفرض على المعاملات في الاسواق، و اشار ابن خلدون ان الضرائب يجب ان ترتفع بطريقة تدريجية يتمشى مع زيادة نفقات الدولة على السلع الكمالية من جهة، ومن جهة اخرى فان التدرج في رفع قيمة الضريبة من شأنه ان يعود الافراد على تلك الضريبة، وعدم السماح له بالشعور بالتزايد الجبائي المفروض عليهم .

كما نوه ابن خلدون ان الضريبة من شأنها ان تكون سببا في تخلي بعض الافراد على نشاطهم الاقتصادية، فتزايد الضرائب بصفة مستمرة من شأنه ان يثقل كاهل المكلفين بالضريبة، خاصة إذا ما قارن الأفراد فوائدهم بما يدفعونه للدولة. ففي هذه الحالة يكون الافراد امام خيار واحد وهو ترك النشاط الاقتصادي والذي هو موضوع الضريبة بغية التخلص من عبئ التكاليف مما يؤثر على الإيرادات الضريبية بالسلب لذا وجب على الدولة حسب ابن خلدون مراعات تزايد نسبة الضريبة لعدم الوقوع في مثل هذا الأشكال.

I.1.5.2 الضريبة في الفكر التجاري :

¹ عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص ص265-267

راج الفكر التجاري في أوروبا خلال القرن 15 و16 وارتكز هذا الفكر على الأسواق من خلال التجارة، ولقد جاء هذا التيار التجاري من جراء تحرر العبيد والفلاحين من سيطرة النظام الإقطاعي في أوروبا كنتيجة لعوامل عدة، فاتجه معظم المتحررين إلى أنشطة خارج النشاط الزراعي معتمدين بالأخص على التجارة بالدرجة الأولى. اعتمد هذا التيار على التجارة بالدرجة الأولى لتكوين الثروة، بافتراض تدخل الدولة في تنظيم ذلك فالميزان التجاري لا ينشأ من تلقاء نفسه بل لابد أن يكون محل لسياسة هادفة من طرف الدولة وبالتالي إخضاع التجارة الخارجية لقيود تهدف إلى تحقيق فائض تجاري يتسم بالدوام وتمثلت هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وكذا تدخل الدولة في مجال الإعانات بالنسبة للصادرات¹.

يعتبر Jane Colbert (المركنتينية الفرنسية) أول من أول من نادي بحماية مصلحة الدولة والذي اعتبر إن مصلحة الدولة أعلى من أي شيئاً آخر ولما كان أساس الثروة عند التجار هو ما يتم امتلاكه من معادن نفيسة وضع كولبر على نظام حماية جمركية معتمدا على الضريبة الجمركية على الواردات للحد منها كما نادى كولبر بالتحرر من القيود الضريبية المضرة بالسكان². فالضريبة حسب كولبر هي أداة في يد الدولة لدعم الإنتاج المحلي وللحد من تسرب العمليات إلى الخارج.

إما بالنسبة للمركنتينية البريطانية فقد رأى Betty William وDavid Hume أنه على الدولة إن تحدد مصادر إيراداتها وأفضل طريقة لجمع تلك المصادر³. فحسب بيتي فإنه على الدولة وضع سياسة مالية بشقيها، فتفرض ضرائب على الأشخاص وتحصلها ولكن وفقاً لشروط معينة فالأمراء يقومون بجباية الأموال ولكن لا ينبغي أن يتوسعوا في تلك الجباية، وذلك لأن فرض الضريبة بكثرة من شأنه سحب النقود من المعاملات بين الأفراد في إطار نشاطهم مما يؤثر على هذا النشاط. من خلال مناقشة بيتي للضرائب وحق الدولة فيها فإننا نجد متأثراً بمصلحة الأفراد فيقر أن الملكية الخاصة هي من تحدد المرتبة الاجتماعية للأفراد، ثم يربط ذلك بالضرائب، فالأفراد يدفعون الضرائب إلا إذا اقتنع وان هذه الجباية لا تنقص من مكانتهم الاجتماعية ولا من مواردهم المالية، لدى يرى أنه على الدولة فرض الضرائب بشكل يتناسب مع حجم ملكية الأفراد⁴.

أما Tucker فيرى أن الضريبة الجمركية على الواردات يجب أن تتناسب طردياً مع مدى تصنيع المنتجات، فمعنى أن الضريبة على المواد الأولية تكون أقل تكلفة ويزداد مقدار الضريبة تدريجياً كلما ازدادت درجة تصنيع المنتج إلى أن تبلغ أقصى حد حين يصبح المنتج نهائياً، وسبب ذلك حسب توكر إن السلع الأجنبية النهائية

¹ خاد أبو القمصان، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 03

² وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتينية إلى الكلاسيكية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2011، ص 51

³ وسام ملاك، مرجع سابق، ص 54

⁴ عبد الرحمان يسرى، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، 2013، ص 168

تتضمن قدرا كبيرا من العمل وكذلك بالنسبة للسلع المحلية البريطانية لذلك وجب وضع ضريبة عالية المستوى حتى ينافس العمل الأجنبي العمل الانجليزي¹.

I.3.5.1 الضريبة في الفكر الفيزيوقراطي :

ظهر هذا الفكر في فرنسا أواخر القرن 17 وبداية القرن 18 عبر مجموعة صغيرة من المفكرين هم أول من اعتبروا أنفسهم اقتصاديين يعد فرو نسوا كيناي أبو المدرسة الطبيعية والذي اختلف عن التجار في مفهوم الثروة فكيناي يعتبر الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد للثروة.²

أما الضرائب في الفكر الطبيعي فكانت حكرًا على الطبقة الفقيرة، طبقة المزارعين، ونظرا لتشعب الضرائب على هذه الطبقة كان يصعب جبايتها كما أن مصالح الجباية لم تتسم بالكفاءة اللازمة للحصول مما كان يجبر الدولة على الاقتراض من الممولين والتجار، ولكن الطبيعيون رفضوا مبدأ الاستدانة لان القروض حسبهم تضر بالزراعة وبالتالي بالمصلحة العامة، لقد رأى كيناي في هذا الموضوع انه على الدولة أن تنتهج سياسة مالية محكمة من خلال عدة خطوات³:

- إصلاح ضريبي شامل
- تخفيض نفقات الحكومة وخاصة نفقات الترفيه
- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي ففي مجال الإصلاح الضريبي دعا الطبيعيون إلى فرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي فقط، وإلغاء كل الضرائب التي كانت مفروضة على مختلف الطبقات، هذه الضريبة يخضع لها الجميع دون استثناء سواء كانت طبقة الملاك أو الطبقة العقيمة (تجار وصناعيين أو مزارعين) وان نسبة هذه الضريبة حددت في حدود الثلث من الناتج الصافي.

إن هذه الضريبة الوحيدة هي نتيجة منطقية لتحليل الطبيعي القائم على مفهوم الثروة، والتي يرى الطبيعيون أن مصدرها الزراعة ولذلك فان الضريبة تقع في الأخير على عاتق طبقة الملاك وان فرضت مبدئيا على طبقات أخرى، ويمكن استخلاص أهم أسباب فرض الضريبة الوحيدة إلى ما يلي:

¹ محمد عمير ابو عيدة، عيد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص 114

² سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص 71

³ محمد عمر أبو عيدة، مرجع سابق، ص ص 163-164

- سهولة تحصيلها فالضريبة الوحيدة لا تحتاج إلى إدارة جبائية ذات كفاءة عالية
- قلة تكلفة تحصيل هذه الضريبة
- إن الضريبة الوحيدة عند الطبيعيين وإن كانت تقلص من وعائها إلا أنها توسع من قاعدتها.

I.1.5.4 الضريبة في الفكر الكلاسيكي :

- الضريبة عند ادم سمت :

عرف ادم سمت الضريبة على أنها عقد إيجار ومعنى ذلك أن الفرد يدفع إيجار لقاء استخدامه للخدمات والمرافق التي تقدمها الدولة¹.

وقد حدد ادم سمت القواعد اللازمة التي ينبغي إن يقوم عليها أي تشريع ضريبي، فحسب سميت هنالك أربع قواعد تحكم فرض وتحصيل الضريبة² :

1- يجب على رعايا الدولة أن يساهموا في دعم الدولة قدر الإمكان مما يتناسب مع قدراتهم، وهذه هي قاعدة العدالة الضريبية عند سميت فكل مكلف يدفع الضريبة بالقدر الذي يتناسب مع الخدمة المتحصل عيها من الدولة.

2- إن الضريبة عند سميت هي فريضة إلزامية فيجب على الفرد دفع الضريبة جبرا وليس اختيارا.

3- يجب فرض الضريبة في الوقت المناسب، وفقا للوضع المالي للأفراد وبصفة اقل إزعاجا للمكلفين بالضريبة.

4- يجب الاقتصاد في تحصيل الضريبة، بحيث يجب تصميم الإدارة اللازمة والكفؤة لتكون تكاليف تحصيل الضريبة اقل من الضريبة.

- الضريبة عند دافيد ريكاردو :

أما ريكاردو فقد وصف الضرائب على أنها الجزء المقتطع من ناتج الأرض أو الصناعة الخاصة بالبلد والتي يتم دفعه دائما للدولة، كما حث ريكاردو على أن الضريبة تمس الدخل بصورة مباشرة هذا الدخل قد قسمه ريكاردو إلى ثلاث مداخيل لطبقات اجتماعية وهي¹:

¹قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، دار نقات للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص80

² Adam Smith, recherche sur la nature et les cause de la richesse des nations, livre 7, Édition complétée le 26avril 2002 à Chicoutimi, Québec. P 105

- الأجور بالنسبة للعمال.
- الأرباح بالنسبة لمالكي رأس المال.
- الإيجار بالنسبة لمالكي الأرض. إن كل هذه المداخل تبقى خاضعة لضريبة نسبية وحيدة تجسيدا لمبدأ سميت في العدالة الضريبية.

حسب ريكاردو فإنه من الصعب جدا تحديد رأس المال الثابت مع رأس المال المتداول كما أكد على العلاقة بين رأس المال الوطني ودور الضرائب في ذلك فالفكرة العامة لريكاردو تنص على أن الضرائب تحد من قابلية تجميع رؤوس الأموال لأنها تمس بالدخل على وجه الخصوص وهذا ما ينتج عنه ضعف في الإنتاج². لقد كانت أفكار ريكاردو ميدانية أكثر منها نظرية ففي كتابه "الاقتصاد السياسي والضرائب"

قد حدد وجهة نظره في الضرائب فأوضح مفهومها في أنها: الجزء المقتطع من طرف الدولة من منتج الوطني من الأرض والعمل وهذه الاقتطاعات تدفع دائما في آخر المطاف إما من رأس المال أو من الموارد الطبيعية³.

ولقد ربط ريكاردو الضرائب وتراكم رأس المال والإنتاج فحسب ريكاردو فإن الإنتاج السنوي عندما يفوق الاستهلاك فإن ذلك يزيد من رأس المال، وعندما لا يغطي الإنتاج السنوي الاستهلاك فإن ذلك رأس المال ينخفض، فراس المال يزداد بتزايد الإنتاج أو يخفض الاستهلاك الغير المنتج⁴.

أما علاقة الضرائب بالإنتاج وتراكم رأس المال فإن ريكاردو يقر بأنه ما من ضرائب لا تميل إلى الحد من قوة هذا التراكم⁵.

فالضرائب كلها تفرض على رأس المال أو العائد فإذا فرضت الضرائب مع رأس المال ولا بد من أن يكون لها أثر على تقليص هذه الأموال التي بدورها هي أموال أساسية في تنظيم الصناعات المنتجة في البلد وإن فريضة هذه الضرائب على الدخل فإنها تجبر الأفراد على أن يوفروا كمية تلك الضرائب المقروضة عن طريق خفض استهلاكهم غير المنتج وبالتالي التضحية ببعض المنتجات لضروريات رفاهيات الحياة.

¹David Ricardo, des principes de l'économie politique et de l'impôt, Édition électronique réalisée le 6 juillet 2002, p 97, Une édition électronique réalisée à partir du fac-similé de l'édition originale telle que reproduite parla Bibliothèque Nationale de France :<http://www.gallica.bnf.fr/>

² محمد الكامل شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 7، 2015، ص20

³Moustapha bensahli, la gouvernance en fiscalité ses sept règles capitales, ENAG éditions, alger,2014, p212

⁴David Ricardo, op, cit, p97

⁵Abdekader bouderbal, La fiscalité a la porte de tous, la maison des livre, Alger, 3eme édition avec mise à jour 1987, p 138

فالفكرة العامة لريكاردو في موضوع الضرائب تخص مع أن للضرائب الأثر السلبي في تراكم رأس المال الذي هو المحرك الأساسي لعملية الإنتاج¹.

- الضريبة عند جون باتيست ساي:

أما جون باتيست ساي والمعروف بقانون ساي للمنافذ والذي مفاده أن العرض يخلق الطلب المساوي له. فيرى أن الضريبة إلزامية من أجل مواجهة ظاهرة عجز الميزانية والرجوع إلى الحالة الطبيعية لمبدأ الموازنة والذي يعد أجدد مبادئ المدرسة التقليدية، وترجع فكرة ساي في إلزامية الضرائب إلى رفضه مبدأ الاستدانة لإعادة التوازنات المالية²، فالقرض ينتج عنه فوائد وبالتالي زيادة النفقات العامة مستقبلا أما الضرائب بصفة لا مقابل الذي جسده سميت تعد الحل الأمثل لتغطية النفقات العامة مع إزاحة خطر العجز مستقبلا.

I.1.5.5 الضريبة في الفكر الكلاسيكي الجديد :

لقد تبنى الكلاسيكيون الجدد أفكار مبادئ الكلاسيكيون القدامى، وقد قدموا قراءة لهذه الأفكار بمنهج جديد أظفا عليه الصبغة العلمية "الرياضية" وبالأخص في مجال السوق التوازن، معتمدين في ذلك على التحليل الجزئي الاقتصادي.

إن نظرة اقتصاديو هذه المدرسة إلى الضريبة تختلف، فمنهم من رأى بأن الضريبة تتحدد داخل السوق دون أن تتدخل الدولة وذلك تجسيدا لمبدأ الحرية والمنافسة، بينما ذهب آخرون أن الضريبة يجب أن تفرض من طرف اخر لتصحيح الاختلالات التي تمس نموذج اقتصادي.

Lion Walras 1804 - 1910 يرى من خلال كتابه "الدولة والسكة الحديدية" أن على الدولة أن تقوم وظيفه صيانة السكة الحديدية واحتكار بعض الخدمات أنه الصفة العمومية كالنقل، وأن تقوم أيضا بمهمة توزيع الثروة ويرى والراس أن ذلك لا يحصل بتحصيل الموارد المالية اللازمة للقيام بمثل تلك المهام المتمثلة في الخدمات العامة، هذه الموارد تحصل من فرض الضرائب على ملاك الأراضي أو كرائها للمزارعين بعد تأميمها³.

¹ محمد كامل شلغوم، مرجع سابق، ص20.

² محمد الشريف، تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016-2017 ص64.

³ صرامة عيد الوحيد، تدخل الدولة في ضل الانتقال الى اقتصاد السوق مداه وحدوده، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص34.

أما Alfred Marchal 1842-1924 رائد المدرسة الكلاسيكية الجديدة فقد اهتم بالأسباب المؤدية إلى الفقر وإمكانية تلاشي هذه الظاهرة. أما بالنسبة لتوزيع الدخل القومي فهو يرى بأن المنافسة هي الصفة السائدة في السوق وأن الاحتكار ما هو إلا حالة طبيعية¹، لقد حدد مارشال تدخل الدولة بآلية الضرائب في مجموعة من المهام اعتبرها مهام تصحيحية للاختلالات الخاصة على مستوى الاقتصاد والتي من شأنها تحسين رفاهية الأفراد، فيمكن للدولة فرض الضرائب فقط لتصحيح الاختلالات في الميدان الصناعي وذلك إما بفرض الضرائب على الصناعات التي تعمل تحت تأثير تناقص الغلة أو عن طريق منع الإعانات على الصناعات التي تعمل تحت تأثير تزايد الغلة أما في معظم الحالات فإن آلية السوق والمنافسة التامة هي التي تؤدي إلى التخصيص مثل الموارد الاقتصادية².

أما Pigou فقد منح دوراً رائداً للدولة في النظام الاقتصادي فهو يرى بأن الدولة مسؤولة عن الأنشطة التي لا تؤدي فيها المنافسة إلى نتيجة مثلى³، فالمنافسة الكاملة لا تؤدي بالضرورة إلى وضعية مثلى في الاقتصاد، إن فشل السوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو ما قاد بيجو إلى الحدية عن الدور ألتدخلي للدولة لتصحيح الانحرافات الحاصلة في الاقتصاد وحسب بيجو فإن أسباب فشل السوق تكمن في ثلاث مواضيع أساسية⁴ :

- وجود السلع العامة التي لا تخضع لآليات السوق الحر والتي على الدولة إنتاجها.
- الاحتكار هو وضع تزايد فيه عوائد الحجم، وهذا ما يتسبب في فشل آليات السوق الناجمة عن مشكلة تسعير المنتجات.
- التأثيرات أو الوفورات الخارجية و التي تعطي توازناً وهمياً للسوق و هذا ما يدفع الدولة من خلال آلياتها و على رأسها الضريبة بالدفع بعجلة الاقتصاد إلى التوازن الحقيقي و مثال ذلك الشركات التي تتسبب بتلويث محيطها و ما ينتج عنها من تكلفة اجتماعية تتحملها الدولة في علاج الأفراد المصابين من جراء التلوث فحسب بيجو فإنه من الواجب على الدولة فرض ضرائب على التلوث، و تكون نسبة هذه الضريبة مساوية لحجم

¹ - صرارمة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص33.

² محمد عمر أبو عبيد، مرجع سابق، ص410.

³ Lino kaliana, l'état vue par les économistes, Rapport de stage au sein de la Direction Générale du Trésor écrit en partenariat avec Martine Perbet, rédacteur en chef des Cahiers de l'Evaluation, Lyon, 2014, p05.

⁴ Elodie BERTRAND et Christophe DESTAIS, Le « théorème de Coase », une réflexion sur les fondements microéconomiques de l'intervention publique, Article disponible en ligne à l'adresse <https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2002-2-page-111.htm>, p 114, consulté le 18/06/2017

انخفاض رفاهية الأفراد التي تستفد منها الشركات الملوثة بالبيئة. لقد سميت الضريبة على التلوث بالضريبة البيجوفية نسبة إلى بيجو وهي ما تعرف في الاقتصاد الحديث بالجبائية الخضراء¹.

وعلى الرغم من أن بيجو من أنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة والتي تجسد مبدأ الحرية الاقتصادية إلا أنه قد وضع الخطوط العريضة لأهمية الدولة في الأنشطة الاقتصادية خاصة في مجال الضرائب

ففي كتاب اقتصاد الرفاه وضع بيجو الفكرة المتمثلة في إن الضريبة التي تفرضها الحكومة تكون مفيدة لتصحيح فشل السوق، فالحل الأفضل عند الكلاسيكيين هو المنافسة التامة لكن هذا الوضع مستحيل بالنسبة لكل اقتصاد، فيرى بيجو أن تدخل الحكومة هو الحل الثاني الأفضل من خلال فرض الضريبة، هذا ما يساعد على الحد من العوامل الخارجية السلبية وإزالة العبء عن المجتمع الناجم عن هذه العوامل الخارجية السلبية. إضافة إلى ذلك فإن للضريبة دور مهم في التقليل من الاستهلاك الزائد بالضريبة التي حددها بيجو يتم بموجبها تصحيح التكلفة السلبية التي يتم إنشائها بطريقة مباشرة من قبل الشركات وهي كما سماها بضريبة الخطيئة².

6.5.1.I الضريبة في الفكر الكينزي :

لقد كان جون مينارد كينز 1882-1946 الأثر البارز في تغيير ملامح الاقتصاد العالمي، خاصة وأن أفكار كينز جاءت متزامنة مع أزمة الكساد العالمية لسنة 1929 والتي أظهرت نقاط القصور في الفكر الكلاسيكي وفشل السوق في الحفاظ على التوازن العام.

لقد كان لكينز عدة دوافع لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولعل أهمها هو عجز السوق في إعطاء إشارات سعرية ملائمة، خاصة مع وجود آثار خارجية أو جانبية للنشاط الاقتصادي، هذه الآثار تنجم عندما لا يتم إدراج بعض المتغيرات الجانبية للإنتاج أو الاستهلاك ضمن أسعار السوق، في هذه الحالة فإن الأسعار لا تعكس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد³.

¹ فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجبائية البيئية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 7، 2010، ص 349

² Bas Jacobs, Ruud A. de Mooij, Pigou meets Mirrlees : On the irrelevance of tax distortions for the second-best Pigouviantax, Journal of Environmental Economics and Management, num 71, 2015 pp 91-93.

³ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، لبنان، 2010، ص 55

فيرى كينز أنه يجب توسيع وظائف الدولة عن طريق سياسة اقتصادية متكاملة، أما في ميدان الضرائب فإن الدولة تستطيع التحكم في الميل الحدي للاستهلاك لبعض الفئات في الاجتماعية، ويتم ذلك عن طريق الرفع من معدلات الضريبة على مداخيل الأفراد¹.

افترض كينز فرض نوع الضرائب التصاعديّة المباشرة و التي بدورها تعمل على زيادة الاستهلاك و انخفاض الادخار، هذا ما يؤثر سلبيًا على الاستثمار. لكن كينز ربط نظام الضرائب التصاعديّة بما يوفره من مشاريع و منافع عامة فنظام الضريبة التصاعدي يكون ذو فعالية كبيرة أكبر من المساعدات الحكومية إلى ما تحولت تلك الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفع إلى أصحاب الدخل المنخفض عن طريق الإنفاق الحكومي على المشاريع و المنافع العامة، هذه السياسة تعمل على الحفاظ على الطلب الكلي الفعال في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد مهدداً بتناقص الفرص الاستثمارية².

إن للسياسة المالية عامة والسياسة الضريبية خاصة الدور المهم في الحفاظ على التوازن الاقتصادي وحسب كينز فإن الضريبة هي الأداة المثلى لتصحيح الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد بغية الوصول إلى حالة التوازن.

7.5.1.I الضريبة في الفكر النقدي :

واجه الاقتصادي كينز في أواخر الستينات و بداية السبعينات مشكلات كبيرة تجلت في تصاعد مستويات البطالة و التضخم معا، إذ لم تستطع النظرية الكينزية تفسير هذه الظاهرة و التي سميت لاحقاً بظاهرة الركود التضخمي، ففي ظل هذه الظروف ظهر الفكر الاقتصادي النقدي و الذي يعد كتحدٍ كبير للنظرية الكينزية من طرف مجموعة من المفكرين من جامعة شيكاغو و كان من روادها ميلتون فريدمان، فلقد طور فريدمان نظريته منذ أربعينيات القرن الماضي إلا أنها لم تلقى صدى إلا بعد عقود من الزمن وقد تلاءمت هاته الأفكار في مبادئها مع التقليد الواسع للفكر الكلاسيكي حيث أكد فريدمان على النقاط التالية³:

- دور النقود في تحسين المستوى التوازني للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار
- الأزمات التي تجتاح النظام الرأسمالي تعود إلى القيود التي تعطل عمل الاقتصاد الحر (تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية).

¹ محمد الشريف، مرجع سابق، ص 67

² محمد عمر ابو عيدة، مرجع سابق، ص 498

³ نذير قمر، عصبان مبروك، ص 351

ان السياسة النقدية لفريدمان هي سياسة تهدف إلى زيادة رفاهية الأسر في الاقتصاد لا مركزي، وقد وجد فريدمان إن السياسة المثلى تتمثل في معدل فائدة اسمي مساوي للصفر ويجب ان يكون معدل التضخم سلبيا ومساويا لسعر الفائدة الحقيقي¹.

أما في مجال الضرائب فقد نادا فريدمان والنقديون بخفض الضرائب وحجتهم في ذلك إن أزمة الكساد التضخمي تعود أسبابها إلى ركود الإنتاجية. فالضريبة تعمل على تخفيض الادخار والاستثمار وبالتالي تخفيض مبادرات الإنتاج، وعيله ينادي النقديون بتخفيض الضرائب المباشرة على رأس المال وهذا كتحفيز لزيادة الادخار والاستثمار وزيادة عرض الإنتاج².

6.1.I نظريات الضريبة :

تعتبر الأسس النظرية بمثابة البنية التحتية لصياغة النظم الضريبية، كما تعتبر من المبررات الأساسية للخوض في موضوع الضرائب فهي من المبررات التي على أساسها يتم فرض هذه الأخيرة وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم النظريات الكبرى التي عالجت موضوع فرض الضرائب.

1.6.1.I النظرية التعاقدية (العقد المالي) :

في مجال الضرائب تعتبر هذه نظرية وليدة نظرية العقد الاجتماعي والتي تنص على أن الدولة هي ظاهرة إدارية قامت نتيجة اتفاق حر واختياري بين مجموعة من الأفراد فظلوا الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية مدنية وسياسية، بتنازلهم عن بعض من حريتهم³.

تعود جذور أفكار هذه النظرية إلى الفكر الكنائسي في العصور الوسطى وكذا الفكر الإسلامي في نفس العصر وقد ارتبطت هذه النظرية بأسماء ثلاثة مفكرين وهم "جون جاك روسو" و"توماس هوباس" و"جون لوك". فالفكرة المالية لهذه النظرية تعالج موضوع الضرائب على أنها علاقة تعاقدية بين الدولة و الفرد وفقا لأساس قانوني لفرض هذه الضرائب و التي تسمى بالعقد المالي⁴. فوفقا لهذه النظرية يلتزم الأفراد بدفع ضرائب مقابل ما توفره لهم الدولة من خدمات متمثلة في حماية الأفراد و تحقيق العدالة فالأفراد يتنازلون عن جزء من أموالهم للدولة بإرادتهم لحصولهم على تلك المنافع و هذا التنازل يحصل على شكل ضرائب تقتطع من مداخيلهم إن هذه النظرية لا ترى

¹Nikolay Arefiev, la fiscalité optimale du capital, thèse de doctorat, Université Paris I Panthéon-Sorbonne, 2006. P56

²محمد الشريف، مرجع سابق، ص 68

³ Luc Goudbout, Matthien Arseneau, Le dosage des impôts ai sein de la structure fiscales québécoise le dépassement de la taxation des revenus vers la consommation, serie scientifique n 11, CIRANO, Montréal, 2005, p 6

⁴هاشم عبد الرحمان التكروري، مرجع سابق، ص 54

الفرق بين دفع الضرائب مقابل السلع الممنوحة و بين شراء السلع فمبدأ هذه النظرية مطابق لمبدأ السوق ضمن الاقتصاد العام¹.

فالضرائب حسب نظرية العقد المالي هي ذلك السعر الذي يدفعه الفرد كثمن للحماية أو أجرا للانتماء إلى جماعة المجتمع المنظم.

لقد أعطت هذه النظرية مبررا لفرض الضرائب على أفراد المجتمع، إلا أن هذه النظرية هي بعيدة عن الواقع فقيامها على العلاقة التبادلية للمنفعة بين الفرد والدولة، يجعل من الضريبة كسعر لقاء الخدمة المستغلة، وبالتالي فإن الدولة ستقدم خدماتها للأفراد الذين سيدفعون ثمن الضريبة ويستثنى من لا يستطيع الدفع وهذا أمر منافي للمصلحة العامة وبعيد عن الصواب الذي على أساسه يجب أن تفرض الضريبة.

I.1.6.2 نظرية التضامن الاجتماعي :

جاءت نظرية التضامن الاجتماعي كنتيجة لنظرية العقد المالي، فمفاد هذه النظرية يقضي بتضامن الأفراد كل حسب مقدرته المالية في المساهمة في الاعباء العامة لتمكين الدولة من توفير الخدمات الأزمة للأفراد بدون استثناء، وبغض النظر عن مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع فوفقا لهذه النظرية تقوم الدولة بما تتمتع به من سلطة بفرض ضرائب على الأفراد كل حسب مقدرته المالية، باعتبار أن تلك الضرائب المفروضة هي واجب وطني قصد المشاركة في الاعباء العامة للدولة، وقد برز في هذا المجال المفكر الفرنسي Le Doy Beaulieu حيث وصف الضريبة على أنها المبلغ المستقطع عن الأفراد والتي يحول التغطية النفقات العامة للدولة قصد تطبيق مبدأ التضامن القومي².

كما عرفها الألماني "Schoffle" على أنها ما تطلبه الدولة من إسهام مالي من المواطنين كواجب عام بغض النظر عما يتحصل عليه الفرد من منافع، كما أن نظرية التضامن الاجتماعي أو القومي تنص بتضامن فقط بين أفراد الجيل الواحد وإنما تضامن بين مختلف الأجيال وهذا ما يتناسب مع تطور الخدمات التي تقوم بها الدولة لتحقيق توازنات اقتصادية واجتماعية وسياسية³.

إن أهم ما تنص عليه هذه النظرية:

¹ هاشم عبد الرحمان التكروري ص 54

² هاشم عبد الرحمن التكروري ص55.

³ - عدلي البابلي، "المالية العامة والنظم الضريبية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص410.

- عمومية الضريبة ومبدأ الأبد، إلا أنها تنص على إعفاء الغير القادري على دفع الضرائب تجسيدا لمبدأ آخر وهو العدالة الاجتماعية.
- تفرض الضريبة مع أن مقدارها ليس بنفس مقدار المنفعة المتحصل عليها بعكس نظرية العقد المالي. فالضريبة هي واجب وطني يتحمله البعض ويمكن أن يعفي منه البعض ولكن الخدمات العمومية المقدمة من طرف الدولة هي للجميع الأفراد بدون إقصاء¹.
- إن الضريبة هي عقد لا يحدد بزمن معين فكما هي عقد بين الجيل الواحد أيضا تعد عقد بين أجيال فالضريبة الآنية يمكن أن يستفيد من منافعها جيل لاحق. كما يلتزم الجيل المعاصر يدفع فوائد إقصاء الدين العام الذي عقده الجيل السابق².

I.1.6.3 نظرية الغرض الاجتماعي :

أول من نادى بهذه النظرية هو الاقتصادي الألماني "Wagner"، فحسب فاجنر فإن تطور البيئة الاقتصادية الوطنية يتطلب المرور من منظمة الاقتصاد الخاص إلى منظمة الاقتصاد الجماعي، وهذا ما يتجلى في التمديد التدريجي للنشاط العام ودور الدولة، كما أكد فاجنر بأن القطاعين العام والخاص هو العامل اللازم لتطوير الثروة، بالإضافة إلى أن الضرائب وتطورها لا يخل بالإنصاف بقدر ما هو ضرورة اقتصادية حقيقية³.

لقد انقاد فاجنر تدريجيا إلى الابتعاد عن الليبرالية التقليدية مبينا عدة تدخلات اقتصادية للدولة، فيرى تدخل الدولة من خلال الضرائب والانفاق الجواب عن الطبقية، فحسب فاجنر فان عدم تدخل الدولة من خلال هاتان الاليتان يأزم الحالة الاقتصادية كثيرا، خاصة وان أليات السوق الحر ادت الى عدت اختلالات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي⁴. فزيادة الانفاق العام المستلزم من تطور الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعوب، يستلزم بدوره زيادة التحصيل الضريبي لتغطية تلك النفقات⁵.

كما رأى فاجنر ان تصاعدي الضرائب هي الاداة الفعالة في التقليل من حدة الفوارق الاجتماعية الكبيرة و توزيع الثروات و الدخل بين الافراد كما قسم دخل الافراد الى قسمين الاول لسد الحاجات الضرورية اما الثاني فهو لسد الحاجات الاقل اهمية، هذا الاخير هو القسم محل فرض الضريبة تصاعديا فبهذه الضريبة التصاعدي يتم

¹ عدلي البايلى، مرجع سابق، ص410.

² هاشم عبد الرحمن التكروري. مرجع سابق، ص60

³ Alain Alcouffe, Maurice Baslé. Adolph Wagner : d'un engagement militant nationaliste à la coévolution "privé-public". La pensée économique allemande, 2009, p15

⁴ Alain Alcouffe, Maurice Baslé, Adolph Wagner, op, cit, p17

⁵Alain Alcouffe, Maurice Baslé, Adolph Wagner, op, cit, p14

تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بنقل جزء من اموال الاغنياء الى رصيد الفقراء¹. من خلال ذلك فان الضريبة التصاعدية تنادي الى التقليل من حدة التفاوتات بين دخول الافراد المجتمع فهي بمثابة اداة لتوزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة في المجتمع كما ندد فاجنر بهيمنة المؤسسات على سلطة المجتمع العامة، فالإفراد يتفاعلون مع مصالح المجتمع بكونهم لا يبصرون في الحاضر ولا يتنبؤون بالمستقبل عما يجب انجازها وذلك لأنهم قاصرون عن فهم المصالح المشتركة لذا وجب على الدولة انقداهم من المخاطر الانية والأزمات المستقبلية.

ان هذا الوضع يفرض نظاما حكوميا يبرر تدخل معتمدا على النقاط التالية²:

- وحدوية المصير لأفراد المجتمع
 - صعوبة حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من طرف الافراد وحدهم وعدم وعي الافراد بمجال الحاجات الجماعية
 - ضرورة التضامن المادي بين الافراد لحل تلك المشاكل العامة للحصول على المنافع الجماعية
- على الرغم من اختلاف النظريات المفسرة لفرض الضريبة في جوانب عديدة الا انها تتفق في احقية الدولة في فرض الضرائب واقامة نظام جبائي يخدم المصلحة العامة للأفراد وهناك نظريات اخرى تثبت هذه الاحقية.

I.4.6.1 نظرية التضحية :

مفاد هذه النظرية ان الضريبة موجودة بوجود الدولة نفسها، فالدولة ظهرت نتيجة التطور التاريخي وبالتالي فان ضرورة الاعتراف بالدولة كهيئة عامة ذات سلطة يستوجب ضرورة الاعتراف بحقها في فرض الضرائب واعدادها وفقا لسياسة العامة وكذا ضرورة اعدادها لطرق تحصيل تلك الضرائب والرسوم باعتبار هذه الاخيرة أحد الوظائف الاساسية للدولة ومن الادوات التدخلية والمهمة لأداء الوظائف الحكومية³.

I.5.6.1 نظرية تخطيط وظائف الدولة :

تنسب هذه النظرية الى الالماني ريتشارد موسقرايف "R. Musgrave" فهو يرى بان سبب وجود القطاع العام والدولة يرجع الى ضعف الية السوق في انجاز كل الوظائف الاقتصادية فالسياسة العامة للدولة ضرورة لا بد منها لتصحيح الاختلال الحاصل في الاقتصاد وتوجيه الحالات الا متوازنة في السوق⁴.

الى جانب ذلك وجود السلع العامة ذات المواصفات العمومية والتي اضحت ضرورة مهمة لتحقيق رفاهية الافراد، وهناك سبب اخر لتدخل الدولة من خلال فرض الضرائب وهو التفاوت المتفاقم بين الطبقات الاجتماعية

¹ هشام عبد الرحمان التكروري، مرجع سابق، ص61

² محمد الصغير جاري، اقتصاد عمومي مبادئ ومناهج في تخصيص الموارد، MSD للنشر، الجزائر، 2010، ص23

³ حجاجي توفيق، مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية دراسة قياسية، اطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 34

⁴ ريتشارد موزقريف، مرجع سابق، ص20

والتي تؤدي الى تطوير الرأسمالية وتوسعها تاركنا على جانب العديد من الافراد من دون وظائف ومن دون تغطية صحية ومن دون اسكان.

وفقا لما سبق وضع موزقريف في نظريه تخطيط الدولة ثلاث وظائف جوهرية للدولة وهي:

- وظيفة التخصيص
- وظيفة التوزيع (من خلال الضرائب)
- وظيفة الاستقرار

وتعتبر السياسة الضريبية الاداة المثلى التي من شأنها تحديد السياسة العامة للدولة وهذا ضمن وظيفة التوزيع فتتمثل هذه الوظيفة في تحصيل الايرادات، ونقلها الى وكلاء اخرين على اساس اعتبارات اجتماعية، وتتولى الادارة العامة اي الدولة هذه الوظيفة باعتبارها المنظم للحيات الاقتصادية والاجتماعية ساعية من خلال وظيفة التوزيع الى تحقيق ثلاث اهداف اساسية¹:

- 1- مكافحة اوجه عدم المساوات: من خلال المساعدات المقدمة لدوي الدخل الضعيف
 - 2- دعم النمو (المنطق التنظيمي): هنا توضع الدولة في دور المتحكم الاقتصادي بالية الضرائب، فمثلا بقيامها بخفض الضرائب فإنها تزيد من القدرة الشرائية للأسر وبالتالي زيادة الاستهلاك وعلى العكس من ذلك فارتفاع الضرائب يجعل القدرة الشرائية منخفضة فينخفض الاستهلاك وهذا ما يمكنه التأثير على الطلب الكلي وعلى مستوى العمالة والانتاج.
- اما بخصوص التوزيع الامثل للمداخيل فقد وضع موزقريف مخطط ضرائب-الاعانات وهذا المخطط يجمع بين الضريبة التصاعدية على الدخل والاعانات المنخفضة الدخل².

فالضرائب التصاعدية تستعمل لتمويل مشاريع الدولة في مجالات عدة لتقدم خدمات عامة، لاسيما الخدمات التي يستفد منها على وجه الخصوص العائلات المنخفضة الدخل كخدمات الاسكان.

كما انه يمكن القيام بوظيفة التوزيع بطريقة اخرى بنفس المخطط ضريبة-اعانات، هذه الطريقة تمكن من فرض الضرائب على السلع التي يشتريها في الغالب المستهلكين ذوي الدخل المرتفع، وفي المقابل تقم الدولة بتحويل اعاناتها الى السلع التي يستهلكها في الغالب ذوي الدخل المنخفض.

2.I الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية.

¹ ريتشارد موزقريف، مرجع سابق، ص24

² ريتشارد موزقريف، مرجع سابق، ص31

تعتبر السياسة الضريبية أحد ادوات السياسة المالية، والذي يؤثر على كافة فروع الاقتصاد مما يفسر صعوبة فصل السياسة الضريبية على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي¹. فللسياسة الضريبية ابعاد متعددة جوهرها البعد الاقتصادي والمالي. فتعمل اقتصاديا على الحفاظ الى الحد المستطاع على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرضية، إضافة الى الوظيفة التقليدية والتي تنحصر في تحقيق تمويل كافي لميزانية الدولة، كما تهدف السياسة الضريبية الى ضبط الاستهلاك واعادة توزيع المداخيل.

1.2.I مفهوم السياسة الضريبية :

- عرف اعداد حمود القيسي السياسة الضريبية على انها: "جزء من اجزاء السياسة المالية وهي مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطة العامة، بغرض ادارة الشؤون العامة في ظروف اقتصادية ومالية من خلال القوانين والانظمة المالية والضريبية"².

فالسياسة الضريبية من خلال هذا التعريف هي اداة في يد الدولة تستخدمها:

اولا: في تنظيم الشؤون العامة للأفراد، فصد تلبية حاجاتهم

ثانيا: هي مجموعة من التدابير والقوانين التي تسنها السلطة العامة، اي انها سياسة تفرضها الدولة وفقا لما تفتضيها الحاجة العامة ووفقا لما تراه الدولة مناسبا لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية.

ثالثا: هي سياسة تتغير بتغير الاوضاع الاقتصادية والمالية فالسياسة الضريبية لا تكون فعالة الا إذا كانت

تتسم بالمرونة، متماشيتا في ذلك مع الاوضاع الاقتصادية وكذا الحاجة المالية لتعبئة الخزينة العمومية.

- وفي تعريف اخر لعبد الباسط علي حازم الزبيدي، عرف السياسة الضريبية بانها: «التكيف الكمي لحجم الايرادات الضريبية وكذلك التكيف النوعي لمصادر تلك الايرادات بغية تحقيق اهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية واثاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وتقريب طبقات المجتمع وتقريب التفاوت بين الافراد في توزيع الثروات والمداخيل"³.

- كما عرفت على انها سلوك الدولة بالاعتماد على خطة معينة تصنعها لتسيير شؤونها الضريبية من اجل تحقيق اغراض مالية او اجتماعية او اقتصادية او سياسية⁴.

¹ Gervasio Semedo, Malik Bensafra, Laurent Gautier, économie des finances publiques, ellipses edition, paris,2010, p236

² اعداد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص ص84-85

³ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2013، ص42

⁴ امين عبد الفتاح سلام، السياسة الضريبية للدول المتخلفة، اطروحة الدكتوراه في الحقوق جامعة عين الشمس، 1975، ص48

- وفي تعريف مرسي السيد الحجازي للسياسة الضريبية فهو يرى بانها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها، مستخدمة في ذلك كافة الموارد الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى بغية تحقيق اهداف المجتمع¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا وضع مفهوم شامل للسياسة الضريبية فهي احدى ادوات السياسة المالية و التي تستخدمها الدولة في توجيه الخطط المسطرة لتحقيق الاهداف العامة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، مستخدما في ذلك مصادرها الضريبية المحققة و المحتملة . و لفعالية السياسة الضريبية لابد ان تتوفر هذه الاخيرة على مجموعة من السمات والخصائص ،فعلى الرغم من اختلاف السياسات الضريبية عبر البلدان الا ان هذه السمات لا بد من مراعاتها اثناء وضع السياسة الضريبية باعتبارها اسس مشتركة تقوم عليها اي سياسة ضريبية .

I.2.2 السمات العامة للسياسة الضريبية :

1- السياسة الضريبية هي سياسة متكاملة: ومفاد هذه الخاصية هو ان للسياسة الضريبية اجزاء ومكونات تتسم بالتكامل والتناسق فهي ليست مجموعة متناثرة من الاجزاء فكل اجراء او تشريع ضريبي هو اجراء مكمل لأجراء آخر، بحيث لا يتم النظر الى كل مكون على حدة بل يجب النظر اليه على انه جزء من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة وبالتالي يجب النظر الى مكونات السياسة الضريبية على انها تحقق الاهداف العامة².

فعند تصميم مكونات السياسة الضريبية يجب مراعات التكامل والتناسق فيما بينها فالتصميم بعيدا عن علاقة التكامل سوف يادي الى:

- التعارض في الاهداف العامة³. فمثلا لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية وخاصة المراحل الاولى للتنمية قد يؤدي الى زيادة حدة التفاوتات في توزيع الدخل والثروة بين الافراد وبالتالي فان هنالك تناقض بين هدف التنمية وهدف العدالة الاجتماعية
- التعارض في اساليب وسائل تحقيق الاهداف العامة و هذا ما من شأنه الانعكاس على السياسة الضريبية ككل⁴. فمثلا تحقيق هدف حماية الصناعة المحلية يستوجب الرفع في الضرائب الجمركية على السلع

¹مرسي السيد الحجازي، الضريبة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2001، ص07

²سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي واهداف المجتمع، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص 10

³عبد الباسط على جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص43

⁴سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص11

المستوردة البديلة، وهذا قد يتعارض مع أسلوب تحقيق هدف ضبط الاستهلاك من خلال زيادة اسعار ضرائب الاستهلاك على المنتجات المحلية التي تم حمايتها.

2- السياسة الضريبية تعتمد على الإيرادات الضريبية المحتملة والفعلية:

ان نطاق السياسة الضريبية يشمل الإيرادات الضريبة الفعلية اي الحقيقية والمعبر عنها بالاقتطاعات المحصلة لمختلف الضرائب والرسوم المفروضة والتي تتكامل داخل نظام ضريبي فعال بغية الوصول الى الاهداف المرجوة، بالإضافة الى الإيرادات الضريبية المحتملة والتي تشمل الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع انشطة اقتصادية معينة، باعتبار هذه الحوافز هي إيرادات ضريبة مضحى بها في وقت ومحتمل تعويضها في وقت اخر¹.

3- السياسة الضريبية هي عنصر من عناصر السياسة الاقتصادية:

مما لا يمكن نفيه ان السياسة الضريبية هي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، فالسياسة الضريبية هي اداة في يد الدولة لتحقيق الاهداف العامة والتي هي في نفس الوقت اهداف السياسة الاقتصادية الكلية هذه الاخيرة تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

3.2.I محددات السياسة الضريبية :

1- المحددات السياسية:

ان الضريبة لا تحدد او تعدل او تلغى ال بموجب القانون، بمعنى ان الضريبة خاضعة للقرار السياسي والذي يتخذ على اعلى مستوى من السلطة. وهذا ما يوضح ان اي سياسة ضريبية تكون متأثرنا بالقرارات والاضاع والاهداف السياسية². فعلاقة السياسة الضريبية بالتوجه السياسي العام للبلد هي علاقة قوية لا يمكن فصلها، فادا كان النظام السياسي السائد هو نظام الحزب الواحد منهجا واسلوبا فانه من المتوقع صياغة السياسة الضريبية

¹ Moustafa Bensahli, la gouvernance en fiscalité et ses sept règles capitales expérience algérienne, EMAG Edition, Alger, 2014, p 103

² عبد الباسط على جاسم الزبيري، مرجع سابق، ص46

بطريقة تخدم الاهداف السياسية لنظام الحكم، بحيث يتم تصميم هذه السياسة بمنح العديد من الإعفاءات والمزايا للطبقة الحاكمة.

اما إذا كان النظام السائد في البلد هو نظام ديموقراطي فانه يتم صياغة السياسة الضريبية بما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وبذلك يتم تفضيل نوع من الضرائب على نوع اخر لكون هذا النوع المفضل يساهم أكثر من غيره في تحقيق الاهداف المرجوة.

ايضا تتأثر صياغة السياسة الضريبية للبلد بعلاقته بالبلدان الاخرى، فعند وضع السياسة الضريبية يجب مراعات علاقة البلد الدولية بهدف تعزيز العلاقات الدولية.

2- المحددات الاقتصادية:

هنا الحديث سوف يكون عن النظام الاقتصادي السائد في لبلد، فهذا الاخير له تأثير مباشر و كبير على بناء سياسة ضريبية ملائمة و التي تخدم الحالة الاقتصادية للبلد فيما اذا كان بلد متقدم او بلد سائر في طريق النمو ففي النظام الرأسمالي مثلا تكمن اهداف السياسة الضريبية في تغطية النفقات الازمة، بالإضافة الى الحوافز الضريبية المتمثلة في الإعفاءات التي تسمح بزيادة معدل تراكم راس المال و التوجه في اتجاه الأنشطة التي تساهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، كل ذلك يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسة الضريبية في الدول الرأسمالية، كما تعتبر السياسة الضريبية كأداة لتوزيع الدخل القومي و محاربة الاثار السلبية لسيران السوق الحر.

فالساسة الضريبية في البلدان الرأسمالية تلعب دورا هاما في الحفاض على التوازنات الاقتصادية والسبب في ذلك هو ان الدولة في النظام الرأسمالي لا تملك وسائل الانتاج وبالتالي فإنها لا تستطيع السيطرة على الاسعار والاستهلاك وقرارات الادخار والاستثمار فالسيطرة هنا هي لقوى السوق مما يبرز دور السياسة الضريبية في تصحيح بعض الاختلالات الاقتصادية، اما في النظام الاشتراكي فتكون كل الدخول صورة من صور الانفاق الحكومي العام وكل نفقات الافراد مصدر من مصادر الايرادات العامة فالدولة تقوم بتحقيق كل ما يمكن للضريبة ان تحققة دون استخدام الضريبة فالدولة هي التي تحدد ماذا تنتج ولما تنتج وكيف تتم عملية الانتاج فالنظام الاشتراكي يتميز بسلطة الدولة على وسائل الانتاج، ومن خلال ذلك فان السياسة الضريبية في النظام الاشتراكي تستهدف تحويل الاستثمارات والخدمات العامة وتوجيه المشروعات العامة واعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق أكثر عدالة، بالإضافة الى محدد النظام الاقتصادي نجد ان السياسة الضريبية تتحدد وفق ما إذا كان هذا البلد من البلدان المتقدمة او السائرة في طريق النمو. ففي البلدان المتقدمة تلعب السياسة الضريبية دورا هاما في اعادة توزيع

الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة كما تعمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي الذي هو جوهر السياسة العامة باعتبار البلدان المتقدمة تملك جهازا انتاجيا ضخما ودخلا قوميا مرتفعا وكذا متوسط مرتفع لدخل الفرد لذلك تعتبر السياسة الضريبية من الادوات الهامة لاستمرارية العملية الانتاجية والحفاظ على اعلى مستوى للتشغيل الكامل وكذا الحفاظ على الاقتصاد من مظاهر التضخم والركود. هذا بعكس البلدان النامية التي تتميز انظمتها الضريبية بانخفاض نسبة الاقتطاع وهيمنة الضرائب الغير مباشرة وهذا ما يجعل هذه البلدان بحاجة دائمة الى اصلاحات عميقة على مستوى السياسة الضريبية¹.

3- المحددات الاجتماعية:

تتأثر السياسة الضريبية بالفلسفة الاجتماعية بما فيها من نقاط اساسية ولعل اهم هذه النقاط تتجسد في العدالة الاجتماعية، القيم والعادات، وحجم السكان².

1- العدالة الاجتماعية: تعتبر المحدد الاساسي لأي سياسة ضريبية فالضريبة التصاعدية قد ارتبطت تاريخيا بالفلسفة الاجتماعية لما لها من عدالة في تقليل الفوارق الطبقية بين مرتفعي الدخل ومنخفضي او منعدميه.

2- عادات المجتمع والقيم الاخلاقية: تأثر هذه الاخيرة في صياغة السياسة الضريبية، فالسياسة الضريبية تصاغ وفقا لمعتقدات والقيم الاجتماعية للبلد خاصة في المجال الربوي والتجارة الخمر واليناصيب... الخ فهنا يكون للضرائب الدور البارز في الحد او في إطلاق العنان لمثل تلك الأنشطة.

3- الكثافة السكانية وحجم الاسر: وهو محدد مهم للبلدان ذات الكثافة السكانية الضعيفة، فنجد سياستها تميل الى الإعفاءات في الضرائب الشخصية وتركز على الضرائب الغير المباشرة بعكس البلدان ذات الكثافة السكانية العالية والتي تعتمد في سياستها الضريبية على الضرائب الشخصية.

4.2.I اهداف السياسة الضريبية :

تفرض اي ضريبة من اجل تحقيق اهداف معينة ففي المالية التقليدية كان الهدف الاساسي هو تمويل النفقات العامة اي الهدف المالي ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للسياسة الضريبية ادوار تعدت الدور المالي الى اهداف اخرى سياسية واقتصادية وفقا لهيمن النظام الاقتصادي ودرجة النمو وكذلك وفقا للأيدولوجية المهيمنة على الدولة³.

¹ Jean-Luc Mathieu, la politique fiscale, Economica, paris, 1999, pp36-41

² عيد الباسط على جاسم الزبيري ص50

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص30

1.4.2.I الهدف المالي للسياسة الضريبية :

تعد فكرة الهدف المالي للسياسة الضريبية من افكار التقليديين وبالتحديد المدرسة الكلاسيكية، فالهدف الاساسي حسب الكلاسيكيين للاي سياسة ضريبية يكمن في تغطية النفقات العامة ولتحقيق هذا الهدف نادا رواد هذه الفكرة بتحقيق شرطين اساسيين وهما: حيادية الضريبة ووفرة حصيلتها.

ان فكرة حيادية الضريبة نابعة عند الكلاسيك من عدم إيمانهم بتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية فهذا التدخل هو بمثابة اخلال بالتوازن الطبيعي، فحيادية الضريبة تعني عدم احداث اي أثر للضريبة المفروضة على النشاط الاقتصادي او عدم احداث اي أثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف الافراد¹.

ان حيادية الضريبة و تمويلها فقط للنفقات العامة للدولة بقي مجرد افكار نظرية لا تطبق في الواقع، حيث لكل ضريبة اثار اقتصادية و اجتماعية سواء عن قصد في ذلك او عن غير قصد فحتي عندما فرضت الضريبة بغرض الهدف المالي فإنها قد اظهرت اثار غير مالية فنجد الضرائب الجمركية قد فرضت لغرض غير مالي كحماية المنتجات المحلية او التقليل من حدة الاستيراد، الى جانب ذلك فان الضرائب التي فرضت على المداخيل قد ساهمت الى حد كبير في التقليل من التفاوتات الاجتماعية كما تم اعفاء بعض الافراد من دفع الضرائب و ذلك لتشجيع أنشطة اقتصادية على حساب أنشطة اخرى. لذا فان الضريبة لم تكن يوما محايدة سواء كان الهدف مقصود او غير مقصود.

اما بالنسبة لوفرة الحصيلة الضريبية فهي تعني ان الحصيلة من الضرائب يجب ان تغطي النفقات العامة². ووفقا لذلك فالضريبة يجب ان تكون منتجة بتحقيقها اكبر حصيلة ممكنة و هنا يكمن دور السياسة الضريبية في التركيز على نوع الضرائب الذي تتسم باتساع نطاقها كالضرائب على السلع ذات الاستهلاك الواسع بالإضافة الى تقليص النفقات الجبائية، و تفعيل الضرائب المتعددة بدل الضرائب الوحيدة كما ان الضرائب يجب ان تتسم بالمرونة و الثبات و نعني بالثبات ان الحصيلة الضريبية يجب ان لا تتغير بالتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي .

يعد الهدف المالي للسياسة الضريبية هدف جوهري لا يمكن انكاره، فزيادة حجم الدولة وحاجات الافراد يستوجب موارد مالية متزايدة، الا ان حيادية الضريبة هو شيء مرفوض في الواقع لما للضريبة من تأثير اقتصادي واجتماعي وسياسي وهذا ما اولى له الاقتصاديون اهمية بالغة إضافة الى الهدف المالي التقليدي.

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2003، بدون دار نشر، ص38

² ناصر مراد، ص40

I.2.4.2. أهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية :

تختلف الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية باختلاف الوضع الاقتصادي إلى أهداف اقتصادية عامة وأهداف اقتصادية انتقائية حسب القطاعات الاقتصادية. فالهدف الاقتصادي العام يحتم توجيه السياسة الضريبية إلى معالجة الفائض من القدرة الشرائية ومحاربة التضخم وهنا يجدر الحديث عن مرونة الضرائب في تحقيق الهدف العام من خلال سياسة جبائية ظرفية. وفي أحيان أخرى تقوم السياسة الجبائية بعمل انتقائي، وهذا بعمل الدولة إلى تشجيع قطاع اقتصادي معين، فتقوم الدولة بسن قوانين وإجراءات ضريبية تحفيزية لصالح القطاع المراد تشجيعه. وفي أحيان أخرى يكون الهدف من السياسة الضريبية الحد من النمو السريع الغير مرغوب فيه لقطاع انتاجي ترى الدولة ان زيادة انتاجية هذا القطاع يسبب ضرر بالاقتصاد الوطني او يسبب خلل فب اهداف السياسة العامة¹.

ان الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية هي بالغة الأهمية وخاصة ان حجم الدولة في نمو مستمر، هذه الأهداف لا تنحصر فقط في الازمات الظرفية التي يمر الاقتصاد الوطني بها بل لها أهداف بعيدة المدى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأطول فترة ممكنة وفيما يلي سيتم التفصيل في الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية:

I.3.4.2. تحقيق النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف العامة التي تعمل الدولة على تحقيقها من خلال تفاعل الدولة بدور المحرك لإنعاش هذا النمو وتحسين معيشة الافراد فالنمو الاقتصادي هو ذلك التطور الذي من خلاله ينمو انتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن².

لقد عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطورا كبيرا خاصة في فترة الثمانينات، فالنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي تعتبره تراكم لأربع عوامل وهي: الراس المال المادي والتكنولوجي والبشري والعمومي.

ولتحسين معيشة الافراد يستلزم الامر تخفيف العبء الضريبي المفروض على المكلفين حيث تنخفض الضريبة بمقدار معين من اجل زيادة الدخل بنفس نسبة انخفاض الضريبة. ولتحديد مقدار الزيادة المتجانسة مع مقدار انخفاض الضريبة تم وضع القانون التالي:

¹ Paule Marie Gaudemet, Joel Molinier, Finances publiques Budget/Trésor, Tom1, 7^{ème} edition, Edition Montchrestien, paris, 1996, p 90

²ناصر مراد، ص 41

$$\Delta Y = \frac{C}{1 - C} \Delta T$$

حيث:

ΔY : التغير في الدخل

ΔT : التغير في الضرائب

C : الميل الحدي للاستهلاك

وفقا لهذا القانون فان تخفيض الضرائب بمقدار ΔT يؤدي الى مضاعف الدخل بمقدار $\frac{C}{1-C}$ وتعتبر هذه القيمة عن المضاعف الضريبي، فقيمه متوقفة على الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك كبيرة كلما كانت قيمة المضاعف كبيرة من خلال هذا القانون يتضح ان الدولة باستخدام الضريبة كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي والمعبر عنه بتحسين معيشة الافراد (ارتفاع مداخيل الافراد) بالاعتماد على الإعفاءات الضريبية والتي تستلزم الزيادة في الدخل المتاح سواء كان الدخل للأفراد او للمستثمرين¹.

4.4.2.I تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

الاستقرار الاقتصادي مفهوم مركب يتضمن السعي للحصول على هدفين رئيسيين² :

الهدف الاول يتضمن استمرار التشغيل لعوامل الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية مع تفادي حدوث كساد اقتصادي والثاني تفادي حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار اي محاولة تجنب ظاهرة التضخم.

ان الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يستلزم الحديث عن الفجوات التضخمية والانكماشية حيث ان الاستقرار الاقتصادي يتضمن الاستقرار في مستوى الدخل والاسعار عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية³.

- السياسة الضريبية والفجوة التضخمية:

¹ Père LLaou, Fiscalité et croissance une approche par les modèles, Economica, paris, p 33

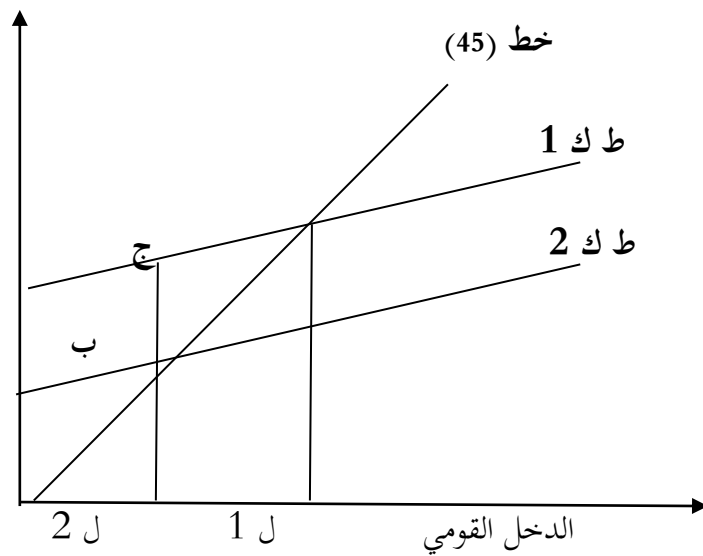
² Père LLaou, Op Cit, P 45

³ سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي واهداف المجتمع الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص148

وفقا للتحليل الكينزي فان الفجوة التضخمية تظهر في اقتصاد ما عندما يتحقق المستوى التوازني للدخل القومي عند مستوى اعلى من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية. ويمكن تبيان قياس الفجوة التضخمية بيانيا ومن تم تحليل دور السياسة الضريبية في معالجة هذه الفجوة، في الشكل رقم (1) يتم توضيح توازن الدخل القومي عند مستوى أكبر من مستوى التشغيل الكامل:

الشكل رقم (1): توازن الدخل القومي عند مستوى أكبر من مستوى التشغيل الكامل

الطلب الكلي او الانفاق الكلي



تقاس الفجوة التضخمية بيانيا بمقدار (ب، ج) ولعلاج هذه الفجوة فان الامر يتطلب التخفيض من الطلب الكلي بنفس مقدار الفجوة اي بمقدار (ب، ج) فيصبح منحنى الطلب الكلي من (ط ك 1) الى (ط ك 2) وبهذا يتحقق التوازن عند النقطة (ب) وتعتبر السياسة الضريبية أحد الادوات الفعالة في تصحيح ومعالجة هذه الفجوة، فالسياسة الضريبية تؤثر على مكونات الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب فيه، ان التغير في الطلب الكلي يستوجب التغير في السياسة الضريبية وهذا من خلال:

- زيادة معدلات الضريبة على الدخل وخلق ضرائب جديدة على المداخيل بصفة عامة
- تخفيض الضريبة على السلع المستوردة وخاصة الاساسية منها فخفض سعر الضريبة يادي الى زيادة السلع المستوردة في الاسواق الداخلية وهذا ما يقلل الطلب على السلع المحلية وبالتالي تفادي الارتفاعات السعرية.

- فرض ضرائب غير مباشرة على السلع المعدة للتصدير وخاصة تلك السلع التي ترتفع أسعارها محليا مما يؤدي الى زيادة الكمية المتاحة منها في الاسواق المحلية وبالتالي تفادي الضغوط التضخمية.

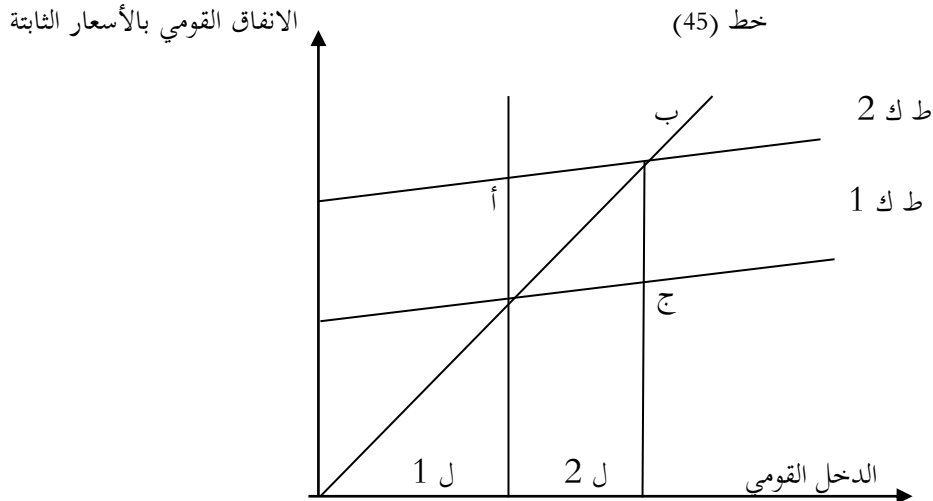
من خلال هذه الإجراءات الضريبية وفقا لسياسة ضريبية تصحيحية تهدف الى تفادي الضغوط التضخمية فان منحى الطلب الكلي يتوجه الى الاسفل مقللا بذلك حجم الفجوة التضخمية الى غاية القدر المطلوب لتحقيق التوازن للدخل القومي عند مستوى التشغيل الكامل اي بيانيا عند النقطة (ب) في الشكل الاول.

تجدر الاشارة الى ان هذا التحليل للفجوة التضخمية والانكماشية هو نموذج كينزي، ولكن وفقا لتفسير لمانسن والذي يفترض ان سبب الاستقرار الاقتصادي هو التغير في الطلب الكلي، حيث يتم اهمال جانب العرض الكلي تماما محتجا في ذلك ان العرض يتسم بالمرونة التامة.

- السياسة الضريبية والفجوة الانكماشية:

ايضا للسياسة الضريبية دور في تصحيح الاختلال الحاصل في الاقتصاد من خلال معالجة حالات الانكماش الاقتصادي ويتضح ذلك جليا من خلال الشكل رقم (2):

الشكل رقم (2): توازن الدخل القومي عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل



نلاحظ من خلال الشكل (2) ان ل 1 أصغر من ل 2 والذي يمثل الدخل القومي عند مستوى التشغيل الكامل، فهناك فجوة انكماشية تقدر (ب، ج) وإزالة هذه الفجوة الانكماشية والوصول الى الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل ل 2 نستخدم السياسة الضريبية الملائمة لذلك والمتمثلة في:

- تخفيض معدل الضرائب والذي يسمح بزيادة دخل العائلات وقطاع الاعمال وما يترتب عنه من زيادة حجم كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي الرفع من الطلب الكلي على الانتاج القومي في المجتمع.

- الاعفاءات الضريبية بغرض زيادة الطلب الكلي.

وتستمر السياسة الضريبية في ذلك الى ان تصل الى مستوى (ط ك 2) والتي يتحقق عندها ازالة هذه الفجوة الانكماشية والوصول بمستوى الدخل القومي الى مستوى الدخل عند التوظيف الكامل ل 2

5.4.2.I اهداف اقتصادية اخرى :

من خلال ما ذكرناه يتضح ان النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي من اولويات اهداف السياسة الضريبية ولكن ذلك لا ينكر وجود اهداف اقتصادية اخرى هذه الاهداف احيانا لا تقل اهمية عن سابقتها بل وتتكامل معها.

1- المحافظة على قيمة النقد وحماية الصناعة المحلية:

ان محاربة التضخم من خلال السياسة الضريبية من شأنها معالجة قيمة النقود، فزيادة نسب الضرائب ينخفض دخل الافراد وبالتالي ينخفض الطلب الكلي وتنخفض معه حدة التضخم وهذا ما من شأنه ان يجعل قيمة النقد في حالة من الاستقرار، بالإضافة الى حماية الصناعة الوطنية من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة من صناعات اجنبية وفي المقابل تقدم اعفاءات سواء كانت كلية او جزئية على الصادرات من السلع المحلية.

2- تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي للاستثمارات وتحقيق التنمية:

يتم ذلك من خلال سياسة ضريبية تعمل على تشجيع قطاع على قطاع حسب ما هو مرغوب فيه من طرف الدولة وتبعاً للأهداف السياسة العامة، فتقوم الدولة بإعفاءات ضريبية لقطاعات معينة قصد جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية خاصة بالنسبة للقطاعات التي تساهم بصورة كبيرة في تنمية الاقتصاد كقطاع الصناعة والفلاحة

والصناعات الاستخراجية بالنسبة للدول الريفية. فتعمل السياسة الضريبية على خلق مجال استثماري كبير والذي بدوره يحقق معدلات تنمية مرضية¹.

I.2.4.6 الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية :

- السياسة الضريبية وإعادة توزيع الدخل :

من الاعتبارات التي توضع على أساسها السياسة الضريبية اعتبارات اجتماعية، ومن أهم هذه الاعتبارات الاجتماعية إعادة توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع نضمن هذا النطاق كان من الواجب التفرقة أولاً بين توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل وهذا لتفادي الخلط بينهما نظراً للاختلاف الكبير بين المفهومين.

فتوزيع الدخل يعني توزيع الدخل الوطني على عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه وهو ما يسمى عند الاقتصاديين بالتوزيع الأولي، أما إعادة توزيع الدخل فيعني استفادة جميع الأفراد بمختلف طبقاتهم من الدخل الوطني مثل هذا التوزيع يسمى بالتوزيع النهائي².

إن إعادة توزيع الدخل هي تلك السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة بغية تحويل المداخل بين أفراد المجتمع أو بين طبقات المجتمع بإنفاقها العام³.

فإعادة توزيع الدخل بين أفراد وطبقات المجتمع هي من بين الأهداف الهامة للسياسة الضريبية بغية تقليل التفاوتات بين طبقات المجتمع عن طريق فرض الضرائب التراكمية والضرائب التصاعدية على الدخل، فتصاعدياً تفرض الدولة ضرائبها على أصحاب الدخل المرتفع وبالموازاة مع ذلك تقوم الدولة بإعفاءات أو تقليل نسب الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل الضعيف مراعيًا في ذلك الظروف الشخصية للمكلفين⁴.

لقد اتفق جل الاقتصاديين على أن التوزيع الأمثل للمداخل يتحقق بتحقيق أعلى نسبة من الانصاف والعدالة الاجتماعية، فمسألة العدالة الاجتماعية كانت ولا زالت مسأله هامة من مسائل السياسة العامة والسياسة الضريبية على حد سواء، وبقيت العدالة الاجتماعية مرهونة بمدى قدرة السياسة الضريبية على كفاية الدخل في الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي.

¹ ناصر مراد، مرجع سابق، ص 51

² بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014 ص 163

³ Pirreb ezbakh, Shophie gherarbi, dictionnaire de l'économie, Larousse de paris, 2000, p 476

⁴ ناصر مراد، مرجع سابق، ص 56

لقد حدد موزقريف سنة 1959 أكثر الطرق مثالية لإعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب واضعا مخطط الضريبة-الإعانة، فهو يجمع بين مزيج من الضرائب التصاعدية على الدخل والإعانات المقدمة من طرف الدولة للعائلات المنخفضة الدخل.

فعوائد الضرائب تستعمل في تمويل مشاريع الدولة في مجالات عدة ومن بين هذه المجالات توفير الخدمات والسلع العمومية التي يستفيد منها على وجه الخصوص العائلات والافراد منخفضة الدخل كخدمات الاسكان. وفي المقابل تقوم الحكومة من خلال سياستها الضريبية بفرض ضرائب على السلع التي يشتريها في الغالب المستهلكون ميسوري الحال بالموازاة مع الإعانات المقدمة لضعفاء الدخل فوفقا لهذه السياسة يتم تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع لدى تعتبر الضرائب على الدخل من أهم أنواع الضرائب التي تساهم في تقليل حدة التفاوت بين الدخل والثروات وهذا ما يعتبر هدف جوهرى للسياسة الضريبية.

-السياسة الضريبية وأهداف اجتماعية أخرى:

تعمل السياسة الضريبية كأداة لتحديد النسل في البلدان ،حيث تلجأ الدول التي ترغب في زيادة الكثافة السكانية إلى تخفيض الضرائب على الدخل بغية إتاحة المزيد من فرص الرفاهية و تحسين القدرة الشرائية لدى الأسر و بالتالي زيادة عدد السكان كما هو معمول به في الدول الاسكندنافية أما في حالة رغبة الدولة في التقليل من عدد المواليد تلجأ إلى الرفع من الضريبة على الدخل و بالتالي تدني القدرة الشرائية للأفراد والأسر ،مما يحث الأسر إلى إعادة النظر في تنظيم النسل و هذا الحال نجده ذات الكثافة السكانية المرتفعة كصين و الهند¹.

إلى جانب تحديد النسل من الأهداف الموضوعية للسياسة الضريبية نجد محاربة الآفات الاجتماعية السيئة التي ينتج عنها أضرار صحية أو بيئية فتفرض ضرائب عالية النسبة على السجائر والمشروبات الكحولية إلى جانب فرض الضرائب على الشركات الصناعية الملوثة للبيئة مما يجعل هؤلاء المنتجين أمام خيارين: إما التخلي عن مثل هاته الصناعات وإما تغيير طريقة الإنتاج بنوعية صديقة للبيئة وفي كلتا الحالتين افن هذه التدابير تسمح بربح تكلفة اجتماعية التي تثقل كاهل الدولة.

I.7.4.2.1 الأهداف السياسية للسياسة الضريبية :

¹حجماري التوفيق، مرجع سابق، ص 54

تهدف السياسة الجبائية إلى تحقيق أهداف سياسية معينة سواء كانت هذه الأهداف تخدم السياسة الداخلية أو الخارجية للدولة فتصاغ السياسة الضريبية للدولة وفقا لما يخدم الدولة في إرضاء الأفراد والتخفيف من حدة الضغط الجبائي وتفادي الإضرابات والاضطرابات الشعبية وذلك لتعزيز مركز سلطة الدولة في النظر للأفراد.

أما على الصعيد الدولي تقوم الدولة بصياغة سياستها وفقا لأسس التعاون الدبلوماسي للبلد مع باقي البلدان أطراف التعاون فتعمل أحيانا إلى منح امتيازات ضريبية للدول الصديقة والتي تخدم المصالح السياسية للبلد وهذا عن طريق التسهيلات الضريبية للمعاملات التجارية الخارجية وإلغاء بعض الضرائب الجمركية¹. أما في حالة العكس فتقوم الدولة برفع الضرائب للتقليل أو للحد من العلاقات بينها وبين الدولة المراد لها ذلك.

I.2.5 أدوات السياسة الضريبية :

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات لتحقيقها للأهداف المرجوة هذه الأهداف تتمثل في النفقات الجبائية والنظام الضريبي المرجعي.

I.2.5.1 النفقات الجبائية :

سميت بالنفقات الجبائية لما تخلفه من أثر في نقص الميزانية العامة، وبالتالي فإن هذه الآثار تكون مشابهة للآثار التي تترتب عن النفقات العمومية للدولة.

من المنظور السياسي يمكن تعريف النفقات الجبائية بأنها الفرق بين مقدار الضريبة الواجب تسديدها في إطار القانون الجبائي المحدد وبين المبلغ المسدد فعلا بعد التخفيض أو بعد الاعفاء المقدم للمكلفين بالضريبة.

أما التعريف الشامل للنفقات الجبائية فقد عرفت على أنها تحويل للموارد العمومية الناتجة عن تخفيض الالتزامات الجبائية مقارنة بالنظام الضريبي المرجعي بدلا إلى اللجوء إلى النفقات العامة المباشرة².

فالنفقات الجبائية هي تشريعات القانون الجبائي من اللوائح والممارسات التي من شأنها التقليل أو تأجيل الضريبة المستحقة لفئة معينة من المكلفين لأغراض تخدم السياسة الضريبية على وجه خاص والسياسة العامة

¹ناصر مراد، مرجع سابق، ص 58

²حجماوي توفيق، مرجع سابق ص 41

على العموم فهي تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية¹. فمن خلال المفهومين السابقين يتضح أن النفقات الجبائية من الأدوات الأساسية للسياسة الضريبية للدولة، ظاهريا تعد النفقات الجبائية بمثابة ربح مهدور بالنسبة للدولة تمس بمقدار الدخل المقدر وهذا بسبب الامتيازات أو التأجيلات أو التخفيضات الممنوحة لفئة خاصة من المكلفين أو الأنشطة الاقتصادية، ولكن في هدفها الحقيقي فإنها تخدم أهداف هامة من شأنها الرفع من وتيرة المر دودية الاقتصادية للبلد كما تعمل على تحقيق مختلف الأهداف العامة للسياسة الضريبية في الآجال الطويلة

وتتخذ النفقات الجبائية عدة أشكال، قد يتخذ كل شكل على حدا حسب الحاجة إليه وقد يتخذ مزيج من هذه الأشكال وتتمثل إشكال النفقات الجبائية فيما يلي²:

- التخفيضات الضريبية
- القروض الضريبية
- التخفيضات الخاصة بالمعدلات
- التأجيلات في مواعيد الدفع
- الإعفاءات الضريبية
- أشكال النفقات الجبائية:

1- الإعفاءات الضريبية:

ويقصد بالإعفاءات الضريبية إسقاط حق المكلف بالضريبة في موضوع المبلغ الواجب سداده مقابل ممارسته هذا الأخير لنشاط معين أو ممارسته نشاط معين في ظرف معين³.

بعبارة أخرى فان الإعفاءات الضريبية هي عدم فرض الضريبة على الدخل معين او مكلف معين ويكون هذا الإعفاء من دفع الضريبة اما بشكل مؤقت أو بشكل دائم لاعتبارات تقدرها الدولة بما يتلاءم والأهداف الاقتصادية العامة

- الإعفاءات الضريبية المؤقتة: وهي غالبا ما تكون إعفاءات تشجيعية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات خاصة في فترة بداية نشاطها وتتراوح هذه الفترة بين 03 إلى 10 سنوات مرتبطة بأهمية

¹ Luc Goudbout, Des baisse d'impôt pour quoi comment et quand, série scientifique N29, CIRANO, Montréal, 2005, p 29.

² Sven Steinmo, The evolution of policy ideas : tax policy in the 20th century, British Journal of Politics and International Relations, Vol. 5, No. 2, 2003, p 216.

³ رضا خلاصي، شذرات النظرية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2014، ص 501

وطبيعة الاستثمارات وقد تكون هذه الإعفاءات أما مؤقتة كلياً بمعنى إسقاط حق الدولة كلياً ولمدة معينة أو إعفاء مؤقت جزئي بمعنى إسقاط حق الدولة جزئياً ولمدة زمنية معينة¹.

1- التخفيضات الضريبية والمعدلات التمييزية:

والمقصود بالتخفيضات الضريبية التقليل من قيمة الضريبة المفرودة مقابل قيام المكلف ببعض الشروط الموضوعية فعلى سبيل المثال يخضع المكلف لمعدلات ضريبة اقل من المعدلات المفروضة العادية إذا قام بإعادة استثمار الأرباح². أو تخفيض نسبة الضريبة لتجار الجملة شرط التزامهم بتقديم قوائم اسمية للزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم.

أما المعدلات التمييزية: فمعناها تحديد أسعار الضريبة وفقاً لعدد من المحددات التي ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، وتتماشى هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع من جهة ومن جهة أخرى مدى مساهمة المشروع في التنمية الاقتصادية فعلى سبيل المثال تمنح معدلات تمييزية للمشاريع التي تعمل بصفة دائمة إلى التشغيل المتزايد لليد العاملة، فكلما كان المشروع أكثر استقطاباً لليد العاملة كلما كان معدل الضريبة أكثر تمييزاً (انخفاضاً) والعكس صحيح³.

القرض الضريبي:

تعد القروض العامة حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى تسمى القروض العانة، فانه من الممولين من تتوفر فيهم شروط خاصة فالقرض الضريبي لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة وإنما على تخفيض القيمة المستحقة من الضريبة، يتم تحقيق قيمة القرض الضريبي من الضريبة المستحقة إذا كانت قيمة القرض اقل من قيمة الضريبة أما إذا كانت قيمة القرض أكبر من قيمة الضريبة المستحقة هنا يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع⁴.

تأجيل دفع الضريبة:

¹ عبد الحق بو قفة بغداد بنين، الحوافز الجبائية والشبه الجبائية وأثرها على تصدير النمو في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص101

² طيب لحيلح، حنان شريط، الحوافز الضريبية ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 3، 2015، ص 48

³ طيب لحيلح، حنان شريط، مرجع سابق، ص49

⁴ عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 120

والمقصود بها أن المبالغ المحددة لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة وإنما تدخل المادة الخاضعة للضريبة في فترات لاحقة¹.

وتستخدم هذه التقنية في حالة تحقيق خسائر والغرض منها المحافظة على المؤسسة من تآكل رأس مالها².

2.5.2.I النظام الضريبي المرجعي :

يقصد بالنظام المرجعي الضريبي ذلك النظام المستند إلى المقتضيات التشريعية المعمول بها في مجال الضرائب والرسوم والتي يقوم بتدبيرها كل من المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب الغير مباشرة كما أن النظام الضريبي المرجعي هو نظام معمول به في إطار النظام العام³. ويتشكل النظام الضريبي المرجعي من التشكيلة التالية⁴:

- القاعدة الضريبية التي تجبا على أساسها الضرائب كصافي الدخل او فئة معينة من المعاملات
- الوحدة الضريبية كالفرد أو الشركة
- النسبة الضريبية التي تطبق على القاعدة
- الحدود الجغرافية للنطاق الضريبي
- أحكام الإدارة الضريبية

وللتوضيح الجيد للنظام الضريبي المرجعي لا بد من التطرق الى المفهوم العام للنظام الضريبي واهم

اركانه بالإضافة الى مؤشرات النظام الضريبي الفعال.

6.2.I النظام الضريبي :

تختلف ملامح النظام الضريبي من بلد الى اخر فالنظام الضريبي لاي بلد من البلدان هو تعبير عن مجموعة من العناصر الأيديولوجية بما فيها القانونية والاقتصادية والفنية التي تؤدي الى كيان ضريبي معين هذا الأخير الذي يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم⁵.

1.6.2.I مفهوم النظام الضريبي :

¹ عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، مرجع سابق، ص121
² رضا خلاصي، شذرات النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص503
³ تقرير النفقات الجبائية، وزارة المالية والتقديرات، رقم 12، المغرب، اكتوبر 2005
⁴ حجاوي توفيق، مرجع سابق، ص 42
⁵ عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، مرجع سابق، 2011، ص 67

أخذ مفهوم النظام الضريبي شكلان أحدهما ضيق والآخر واسع فمن المفهوم الضيق يمثل النظام الضريبي مجموعة القواعد القانونية والفنية والتي تمكننا من الاستقطاع الضريبي عبر مراحل متعددة ابتداء من مرحلة التشريع الى غاية مرحلة التحصيل، والمفهوم الثاني هو المفهوم الشاسع والمتمثل في كون النظام الضريبي مجموعة العناصر الأيديولوجية والفنية والاقتصادية التي تؤدي في تنظيمها وتفاعلها الى مع بعضها البعض الى كيان ضريبي معين¹

فمن خلال هذا المفهوم الشاسع يصبح النظام الضريبي ترجمة وصياغة للسياسة الضريبية في البلد بغية تحقيق اهداف هذه السياسة، بمعنى ان النظام الضريبي هو الصيغة العملية التي ترمي الى تحقيق أهداف السياسة الضريبية في المجتمع والمتمثلة عاداتا في الوصول الى حصيلة ضريبية مرضية وملائمة لتمويل النفقات العامة للدولة و بالتالي الرفع من الكفاءة الاقتصادية و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الرفع من معدلات التنمية للبلد ، بالإضافة الى تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع .

ان من خلال تحليل المفهوم الضيق والشاسع للنظام الضريبي يمكن اعتبار هذا الأخير على انه النظام الذي يتضمن مجموعة مختارة ومحدودة من الصور الفنية للضرائب بما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا يعمل بطريقة محددة وفقا للتشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من اجل تحقيق اهداف السياسة الضريبية².

من خلال ما سبق تتضح العلاقة الوطيدة بين النظام الضريبي و السياسة الضريبية من جهة و بين النظام الضريبي و السياسة الاقتصادية العامة من جهة أخرى، فالنظم الضريبية هي أداة في يد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للبلد، و قد تترجم السياسة الضريبية بنظام ضريبي او بعدة نظم ضريبية ،لذا فان اختلاف النظم الضريبية لا يعني اختلاف السياسة الضريبية للبلد، كما ان النظام الضريبي و الذي يصلح لتحقيق اهداف السياسة الضريبية لنفس البلد لا يصلح بالضرورة لتحقيق الأهداف المرجوة لسياسة ضريبية لبلد اخر على الرغم تشابه تلك الأهداف بين الدول.

و لي النظم الضريبية أيضا علاقة مع محيطها فهي علاقة تأثير و تأثر و هذا لان الانظام الضريبي وجد في الأساس ليعس واقع و طبيعة الهياكل الاقتصادية ،و كذا واقع الهياكل الإدارية و التنظيمية ،و يتخطى ذلك

¹ مرسي السيد الحجازي، محمد عمر حمادة أبو دوحن النظم الضريبية، الكس تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 10
² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 18

الى واقع مستوى الوعي الضريبي السائد ، فالنظام الضريبي يتكيف حسب تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية ، فبمجرد تحول الهياكل الاقتصادية ، فلا بد للنظام الضريبي ان يتكيف و متطلبات هذا التحول بغرض دعم هذا التحول، مع استيعاب المستجدات الخارجية المؤثرة سواء كانت هذه المؤثرات أيولوجية او ثقافية او تكنولوجية، هذه الاستجابة للتأثيرات تجل من النظام الضريبي نظاما منسجما مع كل المتغيرات سواء كانت داخلية او خارجية مهما كانت طبيعتها.

الا ان النظام الضريبي ليس دائما تابعا لمتغيرات المحيط بل ان له إمكانية ان يكون متغيرا مؤثر هو بدوره وفي هذه الحالة يكون للنظام الضريبي إمكانية ان يصبح هو المحدد الأساسي لعملية التطور وتكون اسهاماته إيجابية وظاهرة لتطويلا ودعم النشاط الاقتصادي من خلال إطلاق العنان للنمو الاقتصادي ومن خلال توفير الموارد المالية اللازمة التي تعتبر أحد المحددات الأساسية في تطوير البنية التحتية.

كما يمكن للنظام الضريبي ان يحفز بعض الأنشطة الاقتصادية المراد ترقيةها والتي ترى الدولة انه من الواجب الاهتمام بها مضرا لمساهمتها في تحقيق معدلات نمو مرضية، كما تستمد النظم الضريبية قدرتها على في التأثير، من خلال قدرتها على تغيير سلوكيات الاعوان الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

I.2.6.2.1 أركان النظام الضريبي¹:

ان تصميم النظم الضريبية هو فن شانته في ذلك شان بقية أجزاء علم الاقتصاد، ويستوجب تصميم النظام الضريبي الامام بالعديد من الاعتبارات ويتوقف بناء ضريبي أمثل على الفهم بعمق مختلف الأسس العلمية واحترام تام لمختلف مكونات النظام الضريبي ويمكن ذكر اهم الركائز والأركان للنظام الضريبي في الآتي:

1- التشريع الضريبي:

يعتبر القانون الضريبي احد فروع القانون العام، باعتبار الضريبة علاقة بين المكلف و الدولة و يقصد بالتشريع الضريبي مجموعة النصوص التشريعية و القانونية و التي من شأنها تحديد كل من الاوعية الضريبية و الأشخاص الخاضعين للضريبة و كذا الأشخاص المعفيين منها و كيفية حساب الضريبة و جبايتها، بالإضافة الى القوانين لضريبة التي تحدد مواعيد التحصيل و إيداع التصريحات و التظلمات و إجراءات المنازعات الضريبية و

¹ عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 67

اللوائح التفسيرية و التي الغرض منها توجيهي، و القوانين الإدارية التي تشرف عى عملية التطبيق للنظام الضريبي عمل اجهزته المختلفة منها التنفيذية و الرقابية.

وللقانون الضريبي قواعده الخاصة والتي تتمثل في:

1- التساوي في الامتثال الضريبي وفقا للمادة 23 من التصريح العالمي لحقوق الانسان¹، فعلى

الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مبدأ المساواة امام الضريبة.

2- مراعات تناسب الضريبة مع قدرة المكلفين

3- احترام مصادر القانون الضريبي الدولي والمتمثل في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مثل

الاتفاقيات المتعددة والثنائية لمنع الازدواج الضريبي وكذا التوجهات الدولية بخصوص التعامل مع قضايا ضريبية معينة.

ومجملا للقول فان لكل بلد قانون ضريبي يهتم بقواعد وأساليب تحقيق العدالة الضريبية وتحديد ملامح النظام

الضريبي، تحديد الإجراءات وأخيرا تحديد المنازعات الضريبية وفي الجزائر يتوزع القانون الضريبي على جملة من القوانين وهي:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- قانون الضرائب الغير مباشرة

- قانون حقوق التسجيل

- قانون الإجراءات الضريبية

- قوانين المالية السنوية المتضمنة التدابير والإجراءات الضريبية للسنة المعنية والتعديلات المدخلة

على احكام القوانين السابقة.

2- الهدف:

يسعى النظام الضريبي الى جملة من الأهداف تمثل في مجملها اهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة،

وفقا لخيارات المجتمع والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتكون هذه الأهداف في مجملها تحاول احترام

¹ التصريح العالمي لحقوق الانسان، المادة 23

المبادئ العامة للنظم الضريبية والتي تتمثل في العدالة في توزيع العبء الضريبي وقد تكون العدالة هدفا يسعى النظام الضريبي الى تحقيقه في إطار إعادة توزيع المداخيل او سياسات ضبط الأسعار او الدخول¹.

كما ان اهداف النظام الضريبي تختلف حسب النظام الاقتصادي السائد فهدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية المتقدمة هو في كونه أداة مالية تمكننا من الحصول على موارد كافية لتمويل الانفاق العام دون ان يؤدي ذلك الى روح المخاطرة والابتكار والقضاء على الحوافز الشخصية للإنتاج حيث لا يجوز اللجوء الى الضريبة الا في اضيق الحدود².

اما بالنسبة الى الدول الرأسمالية المتخلفة فيعمل النظام الضريبي على تنمية الادخار والاستثمار الى جانب تحقيق وظيفة التخصيص الأمثل للموارد وكذا الحد من التضخم.

وبالنسبة للدول الاشتراكية فيهدف النظام الضريبي الى كونه أداة في يد الدولة الغرض منها توجيه الاقتصاد والرقابة على الإنتاج ومقياس لكفايته، وعلى الرغم من الأهداف الكثيرة للنظام الضريبي الا انه يبقى هدف تعبأة إيرادات الدولة او الهدف التمويلي الهدف الجوهرى لاي نظام ضريبي باعتبار الموارد المالية هي أولى اهتمامات الدولة لما تجره من استثمارات ونفقات على البنية التحتية المساعدة على النمو والتنمية الاقتصادية على حد سواء.

3- الوسائل الفنية والتنظيمية:

- **الوسائل الفنية:** وهي مجموعة من الأساليب الفنية المختارة والقواعد العلمية المناسبة للاقتطاعات الضريبية بما يتلاءم مع خصائص المجتمع، وهذا يستلزم تحديد نسبة كل ضريبة بما يلائم قدرتها على تحقيق الأهداف³. وتشمل هذه العملية اختيار الوعاء الضريبي الذي تفرض على أساسه الضرائب وأساليب تقديم هذه الأوعية، الأسعار المطبقة، طرق التحصيل، واختيار التقنيات الملائمة للاقتطاعات الضريبية⁴. فهنا تقوم الدولة من هذه الوسائل ما يسمح لها بتحقيق اقصى حصيلة ضريبية ممكنة تتصف بالثبات من جهة وبالمرونة من جهة أخرى مراعيئا في ذلك ظروف البيئة السياسية والاقتصادية والتنظيمية.

كما يتم تبيان حصة كل ضريبة في العبء الضريبي الكلي ووفقا لذلك تتضح صحة العلاقة بين مجموعة الضرائب المختلفة في مجتمع معين وفي فترة معينة والتي تشكل الهيكل الضريبي لكل بلد.

¹ فنغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ الإصلاحات 1992: تقييم وفاق: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة1، 2017، ص 53

² خالد امين عبد الله، حامد داود طلحة، النظم الضريبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2015، الأردن، ص12

³ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 18

⁴ فنغور عبد السلام، مرجع سابق، ص 53

- الوسائل التنظيمية: وتتمثل في مجموعة القوانين واللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية والتشريعات، والتي تمكن من استقطاع الضريبة وتحصيلها تبرز أهمية هذه الوسائل عند اقتراح فرض الضريبة وعند اختيار وعائها، اذ يتطلب الامر التنسيق بين مختلف الضرائب وضرورة مراعات الوجود السابق لبعض هذه الضرائب¹. ولتحقيق هذا العنصر وجب مراعات الاعتبارات التالية:

- تجنب الضرائب التي ينطوي على احتمال سريان عدة ضرائب على نفس العناصر.
- الإبقاء على عدالة النظام الضريبي في مجموعة بغض النظر عن الضرائب منفردتا.
- مراعات الارتباط بين الضرائب المختلفة التي يتضمنها النظام الضريبي.

3.6.2.I فعالية النظام الضريبي :

فيما سبق قد حددنا الأركان الأساسية لبناء للنظام الضريبي لاي بلد، هذه الأهداف المتمثلة في الأساليب الفنية والتنظيمية والأهداف المرجوة، ثم يصاغ كل ذلك في شكل نصوص تشريعية، فبتوافر هذه الأركان يتم صياغة نظام ضريبي من الناحية الإجرائية، اما من ناحية فعالية هذا النظام فان ذلك يبقى مرهون بنتائج التطبيق العملي للنظام الضريبي.

- مفهوم فعالية وكفاءة النظام الضريبي:

عرف كل من Kalu وKatz الفعالية على انها القدرة على البقاء والتحكم في البيئة². هذا بالمعنى العام للفعالية، اما فعالية النظام الضريبي فتعني مدى قدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهذا بشكل متوازن³. فأهداف النظام الجبائي قد تتعارض فيما بينها فقد يتعارض الهدف المالي مع الهدف الاقتصادي بترجيح الهدف الاقتصادي من خلال محاولة إنعاش وتدعيم بعض القطاعات الاقتصادية من خلال الإعفاءات الضريبية اما كليا او جزئيا كتحقيق التوازن الجهوي او تنمية بعض المناطق.

وقد يتعارض الهدف المالي مع الأهداف الاجتماعية كمرعات المشرع للأوضاع الاجتماعية للأفراد وما يترتب عن ذلك من تخفيض في نسب الضرائب المفروضة على ذوي الدخل المنخفض وكنتيجة وعند صياغة أي نظام ضريبي فانه يصبح الزاما مراعات ثلاث مصالح:

- مصلحة الدولة: والمتمثلة فيما يتم تعبئته من موارد مالية لتغطية النفقات المختلفة، وكذلك بما يساهم في تحقيق السياسة الاقتصادية العامة.

¹ خالد امين عبد الله، مرجع سابق، ص13

² عبد السلام أبو القحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1993، ص109

³ Luc Goudbout, Suzie St-Serny, la réforme fédérale proposé de la péréquation :le mauvais remède pour l'un des organes vitaux du fédéralisme fiscale canadienne, Série scientifique n27, CIRANO, Montréal, 2005, p 19

- مصلحة المكلف: وتعني مراعات حالة المكلف بحيث يجب ان تفرض الضريبة وفقا للحالة الاجتماعية للفرد دون ان تكون عائق امام مصالحه وطموحاته واستثماراته، كما تتحقق مصلحة الافراد من خلال ما توفره الضريبة من مساعدات على تأدية اعماله بدون مخاطر.

- مصلحة المجتمع: وتعني ما توفره الضريبة من مصلحة عامة والمتمثلة في تحسين الخدمات العامة ورفاهية المجتمع. ان التوفيق بين هذه المصالح الثلاث صعب لذا من الواجب ان يحدث تقارب وتوازن فيما بينهما على أساس الأولويات، ويطرح اختيار الضريبة الفعالة من الناحية السكونية في اختيار القاعدة الضريبية ومعدل الضريبي، اما من الناحية الديناميكية فمن خلال الإصلاح الضريبي.

- مؤشرات قياس فعالية النظام الضريبي:

يعد تصميم أي نظام ضريبي أداة لتحقيق جملة من الأهداف وليس غاية في حد ذاته، وباعتبار فعالية النظام الضريبي هي القدرة على تحقيق الأهداف ولضمان تلك الفعالية فلا بد ان يستجيب النظام الضريبي الى مجموعة من المعايير يمكن من خلالها تقييم مدى فعاليته ولقد تعددت معايير التقييم للنظم الضريبية الفعالة وفيما يلي سوف نتطرق الى ثلاث مجموعات من مؤشرات للنظام الضريبي الفعال وهي مؤشرات Vito Tanzi ومؤشرات Musgrave ومؤشرات مجموعة العمل الأوروبية.

1- مؤشرات Vito Tanzi¹:

حسب Tanzi فان هناك ثمانية مؤشرات لتحديد النظام الضريبي الفعال:

- **مؤشر التركيز:** ويهتم هذا المؤشر بقياس مدى قدرة النظام الضريبي على تحصيل أكبر حصيلة ضريبية من عدد قليل من الضرائب ومعدلات ضريبية، وهذا كحل أفضل من توزيع الحصيلة الكلية على عدد كبير من الضرائب، ذلك لتفادي النفقات وتكاليف إدارة التحصيل الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى تفادي الازعاج الجهد الزائد دون فائدة تذكر.

- **مؤشر التشتت:** ويقاس هذا المؤشر ما إذا كانت هناك ضرائب قليلة الايراد ذات مردود ضعيف وما هو عددها نسبة الى الضرائب الكلية المشكلة للنظام الضريبي، ففي حالة وجود مثل هذه الضرائب وجب الغائها وهذا لتفادي عرقلة الوصول الى الأهداف المرجوة.

¹ عيد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 101

- **مؤشر التآكل:** وقياس هذا المؤشر ما إذا كانت الاوعية الضريبية الفعلية قريبة من الاوعية الممكنة، فالتوسع الاوعية يمكن من زيادة الحصيلة الضريبية، رغم اعتماد معدلات ضريبية منخفضة وعندما تبتعد الاوعية الضريبية الفعلية عن الاوعية الممكنة نتيجة الافراط في المزايا والمنح والإعفاءات الضريبية فان ذلك من شأنه ان يؤدي الى تآكل الأوعية الضريبية مما يستلزم رفع المعدلات بغية تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ويمكن ان يقود الى زيادة معدلات الغش والتهرب الضريبيين.

- **مؤشر متأخرات التحصيل:** وقياس هذا المؤشر مدى وجود اليات لقيام عملية التحصيل في مواعيدها. فالكثير من إيرادات الضرائب تعاني من نقص الفعالية في تحصيل مستحقات الضرائب، سواء لنقص الوسائل او لعدم القدرة على، لان التأخر يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم ولهذا وجب ان يضمن النظام الضريبي إجراءات صارمة ردية للحد من تأخر دفع المستحقات.

- **مؤشر التحديد:** يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، في ظل إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى، فيمكن مثلا تعويض الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل مثلا بضرريبة واحدة على مجمل الثروة ذات معدل منخفض.

- **مؤشر الموضوعية:** وقياس هذا المؤشر مدى اعتماد النظام الضريبي على الموضوعية في قياس الاوعية الضريبية ومدى شفائيتها ودقتها ومصداقيتها ويقترّب هذا المؤشر الى قاعدة اليقين والملائمة لآدم سميت، وهذا عندما يشترط ان تكون الضريبة واضحة ومعلومة وغير غامضة وملاءمتها ومراعاتها لظروف المكلف خاصة في مواعيد التحصيل.

- **مؤشر التنفيذ:** يقيس هذا المؤشر مدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، ويتعلق الامر هنا بمدى ملائمة التقديرات والتنبؤات وكذا مدى تطبيق كافة النصوص التشريعية والقانونية بالصورة المثلى ويجدر الحديث هنا الى دور كفاءة إدارة التحصيل، ف كثيرا ما يكون التهاون في تطبيق اللوائح والقوانين سببا في ضعف الحصيلة الجبائية الى جانب ذلك يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الإدارة المعنية باعتبارها الجهة التنفيذية للنظام الضريبي.

- **مؤشر تكلفة التحصيل:** هذا المؤشر يقيس مدى ارتفاع او انخفاض تكلفة التحصيل مقارنة بإيراداته الضرائب وهذا الأخير لا يختلف عن قاعدة الاقتصاد في التحصيل بحيث لا يجب ان تتعدى تكلفة التحصيل المبلغ المحصل.

2- مؤشرات Musgrave: هذه المؤشرات التي جسدها Musgrave تعبر عن مجموعة من

المتطلبات التي يجب توافرها في النظام الضريبي والمتمثلة في:

- ضرورة تساوي العبء الضريبي: ويعني ذلك تحقيق العدالة الضريبية سواء كانت هذه العدالة افقية أي تساوي الممولين (الذين الوضع الاقتصادي لديهم متساوي) بنفس الأعباء الضريبية، او العدالة العمودية والتي تناسب نسب الضريبة مع القدرات الاقتصادية المتفاوتة للممولين.
- ضرورة اختيار الضرائب بطريقة تسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ورفع كفاءة السوق بالإضافة الى صياغة هيكل ضريبي يطلق العنان أكثر للنمو الاقتصادي واستقرار كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- ومن الجهة القائمة على تنفيذ النظام الضريبي فيجب ان تكون تشريعات النظام الضريبي هي الدافع للإدارة بالعمل بصورة عادلة وغير اعتباطية وذلك من خلال وضوح التشريعات والقوانين.

3- مؤشرات العناني: وتضم في مجملها مجموعة من المعايير وهي:

- العدالة
- الوضوح
- الملائمة في الدفع
- الاقتصاد في النفقات
- المحافظة على كفاءة جهاز السوق
- عدم تعارض الضرائب مع اهداف النظام الضريبي

4- مؤشرات مجموعة العمل الأوروبية 2004:

جاءت هذه المؤشرات كنتيجة لاجتماع عمل مجموعة العمل الأوروبية حول الوعاء المشترك لمجمع الضرائب على أرباح الشركات وقد خلت الى ما يجب توفره في النظام الضريبي ليكون فعال، اما المؤشرات فهي كالتالي:

- العدالة الراسية
- العدالة الافقية
- الحيادية اتجاه مختلف الاستثمارات
- فعالية الوعاء في تحقيق الأهداف الأساسية
- البساطة والشفافية واليقين
- الانسجام والتجانس بحيث إذا كان لمعاملتين نفس النتيجة التجارية، فيجب ان يحققا نفس النتيجة

الضريبية

- المرونة: ضرورة تطور الاوعية الضريبية مع نمو الأسواق عبر الزمن
- الرقابة الضريبية

من خلال عرضنا لمختلف مؤشرات النظام الضريبي الفعال نرى ان هناك اختلاف حول المؤشرات، ولكن هذا الاختلاف ليس الى الحد الكبير، وبالرغم من هذا الاختلاف الا اننا يمكننا القول ان مؤشرات النظام الضريبي الفعال ليست الا إعادة لصياغة المبادئ التقليدية للضريبة ولكن هذه الصياغة اخدت شكل المعاصرة والمرونة والحداثة حسب التطورات الحاصلة في الأنشطة الاقتصادية.

I.3 الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

لقد استهل النمو الاقتصادي اهتمام الكثير من الاقتصاديين والباحثين وعلماء المنظمات العالمية وقد تعددت تعاريف الخاصة بالنمو فقد عرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الدخل القومي الحقيقي والذي يؤدي عبر الزمن إلى زيادة معدل النمو الطبيعي في المجتمعات الاقتصادية معتمدا في ذلك على زيادة المعرفة الإنسانية وتراكم رأس المال وزيادة القوى العاملة إضافة إلى زيادة الطلب على الإنتاج من السلع والخدمات.

I.3.1 عناصر النمو الاقتصادي :

لتحقيق نمو اقتصادي عبر البلد حدث ثلاث عوامل رئيسية متمثلة في:

I.3.1.1 تراكم رأس المال (رأس المال المادي) :

يعد الاستثمار من المحددات الرئيسية لتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي ، فالاستثمار هو المتغير الأساسي الذي يؤثر على التراكم رأس المال المادي وهو بدوره متأثر بمعدل الادخار باعتبار الادخار المحدد لتوفير رأس الأموال الممولة لأنواع مختلفة من الاستثمارات¹. اما تراكم راس المال المادي (اجمالي الاستثمار المحلي سابقا) و هو مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا اليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، و تشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي مثل البنائيات و الطرق و قنوات صرف المياه ، و المشتريات من الآلات و المعدات و السكك الحديدية و ما شابه ذلك ، بما فيها المدارس و المستشفيات و الهياكل الخاصة و المباني التجارية و الصناعية و المخزونات من البضائع لمواجهة التقلبات المؤقتة او غير المؤقتة في الإنتاج او المبيعات والعمل الجاري التنفيذ، وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 كما ان صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين راس المال.

I.3.1.2 الرأسمال البشري :

¹ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر-مصر-السعودية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 10.

يؤثر النمو السكاني إيجاباً على قوة الاقتصاد من خلال زيادة قوة العمل و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج فتتجم التغيرات في كمية العمل من التغيرات في القوى العاملة المهيمنة و المرتبطة (بالإضافة إلى عدد المواليد) بمتوسط العمر ، و معدلات نشاط الإناث و المهجرة ، و الاختلافات في أوقات العمل و المتضمنة ساعات العمل و نظام العطلات و غير ذلك . هذا من جهة كمية العمل الناجمة عن النمو السكاني ، كما هناك جانب آخر و المتمثل في نوعية العمل المؤثرة بدورها على النمو الاقتصادي و التي يعبر عنها بمدى تعلم الأفراد و أيضاً بمتوسط أعمارهم. إن عنصر النمو السكاني لا يؤثر على النمو الاقتصادي من ناحية العمل فقط وإنما من شأنه زيادة حجم الأسواق و سهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي الذي بدوره يحفز الطلب الاستثماري. كما ان لهذا العنصر أثر سلبي في حالة وجود فائض في سوق العمل في ظل محدودية الدخل الكلي.

تحتل الموارد البشرية مكانة هامة من بين محددات النمو الاقتصادي، فهي تعني القدرات، المواهب، المهارات والمعرفة لدى الافراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وبالتالي فهي عنصر أساسي يدخل في عملية التنمية¹. ويكون الاستثمار في رأس المال البشري على شكل برامج التعليم والتدريب، الصحة، التغذية، وغيرها من البرامج والمخططات الاجتماعية الأخرى². حيث أظهرت عدة نماذج أن رأس المال البشري يلعب دوراً هاماً في نمو نصيب الفرد من الدخل، فيرى Lucas أن رأس المال البشري يتراكم بطريقة داخلية ويعتبر المحرك الأساسي للنمو، ويحدث هذا التراكم بطريقتين:

*التراكم من خلال التعليم، ويمكن ذكر بعض الدراسات التي عالجت مبدأ معدل التمدرس و التي كانت على يد كل من (Barro 1991) ، (Mankiw, Romer et weil 1992) ، (levine et Renelt 1992)³

*التراكم من خلال عملية التعلم بالممارسة.

وقد بين كل من (Barro 1991) et (Lee 1993) بأن الرأسمال البشري والذي يقاس بمستوى التعليم يرتبط بشكل إيجابي مع النمو، هذا ما يدل على أن عنصر الرأسمال البشري له دور مهم في النمو وبالأخص النمو الداخلي. كما أكد Romer أن الرأسمال البشري من شأنه أن يحدد مسار النمو للبلد وتكمن أهمية هذا البلد

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2007، ص 137

² معط الله امال " اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2012، مرجع سابق ص 12

³ OCDE (2010), Le cout élevé des faibles performances éducatives, Edition OCDE, p, 13

فيما يملكه من مخزون الرأسمال البشري لا بالكثافة السكانية، فكلما كان هذا المخزون أكثر أهمية كلما زاد الأثر على النمو.

I.3.1.3 التقدم التكنولوجي :

أو كما يعرف بالتقدم التقني والذي يعني تطور وسائل الإنتاج وكذا التقدم من جانب التنظيم. فيعرف التقدم التكنولوجي بأنه سرعة تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بغية زيادة المستوى المعيشي للأفراد¹. إن التقدم التكنولوجي المدعوم بالابتكار يجعل من الممكن تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، والتي تمثل وحدها عامل من عوامل الأكثر أهمية بالنسبة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

I.3.1.4 التدخل الحكومي في النمو الاقتصادي :

ويتمثل هذا التدخل في الانفاق العمومي أو ما يعرف بالإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فقد اهتم العديد من الاقتصاديين بفحص انعكاسات مستويات الانفاق العمومي الجاري والاستثمار على النمو الاقتصادي، واختلفت النتائج التي توصلوا إليها، فبعض الدراسات وجدت أن هناك علاقة نسبية ذات أثر سلبي بين الانفاق العام للاستهلاك بعد طرح نفقات التعليم من نفقات الاستهلاك العام، والنتائج المحلي الخام.

وبالأخص دراسة (Barro 1997) ، على عكس دراسات كل من (Zon et all 1996) التي خلصت الى وجود علاقة بأثر إيجابي بين نفقات الاستهلاك العمومي وتحسب بالإنفاق الجاري كنسبة مئوية من النفقات العامة والنمو الاقتصادي. وقد قام عدد من الاقتصاديين بتسليط الضوء على الاستثمار العمومي والخاص وعلاقته ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، اذ توصل كل من (kumar et khan 1997) الى أن للاستثمار الخاص آثار أكثر إنتاجية بطريقة قوية ومنتينة على النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار العمومي، في المقابل كانت نتائج دراسات كل من (Singh, Nelson 1994), Villanueva, Loayza, Kright (1994) تشير الى الأثر المعنوي للاستثمار العمومي في البنى التحتية على النمو الاقتصادي خاصة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي²

I.3.1.5 كمية و نوعية الموارد الطبيعية و الاختلافات المناخية :

¹ اسماعين عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص374
² جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، اطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2012 / 2013، ص245

تعتبر الموارد الطبيعية من بين العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية¹، فهي العامل الأساسي الذي يؤثر على التطور الاقتصادي ويتوقف إنتاج أي اقتصاد ونموه على كمية ونوعية الموارد الطبيعية التي يمتلكها والتي تشمل عموماً: مساحة الأراضي، ونوعية التربة، المياه، الغابات، المعادن والموارد النفطية، المناخ... الخ. ووفرة الموارد الطبيعية أمر ضروري لعملية النمو الاقتصادي خاصة في مرحلته الأولى، فهي تزيد وترفعه إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح ومناسب، فلا قيمة لهذه الموارد إذا لم يستطع المورد البشري استغلالها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وبالرغم من أهمية هاته الموارد الا انها تبقى غير كافية لحدوث النمو الاقتصادي، فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية، لكن نجد أن نموه الاقتصادي لا يتأثر إذا ما بقيت هذه الموارد دون استغلال وحتى يتسنى تحويل الموارد من حالتها الطبيعية غير مستغلة إلى حالة اقتصادية مستغلة لا بد أن تكون شروط الطلب والتكاليف مشجعة. أما فيما يخص الاختلافات المناخية، فان معظم الدول النامية تقع في مناطق مناخية استوائية وحارة، في حين أن أغلب الدول الصناعية تقع في المناطق المعتدلة مناخياً. وقد يكون للظروف المناخية أثر على الوضع الاقتصادي لأي بلد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالتغيرات المناخية من شأنها ان تحدث تغيرات في النمو الاقتصادي خاصة في البلدان التي تعتمد على الموارد الزراعية بالدرجة الأولى.

I.6.1.3 الانفتاح التجاري :

يقصد بالانفتاح التجاري درجة انفتاح الاقتصاد مع العالم الخارجي، ومدى ارتباطه به، فالانفتاح على العالم الخارجي يسهل من تدفق المعلومات والخبرات والاكتشافات التكنولوجية التي تعمل على رفع كفاءة العنصر البشري ورأس المال المادي وبالتالي تحسين إنتاجية هذه العناصر. ولقد اثبتت العديد من الدراسات ان الانفتاح التجاري أحد المحددات المهمة للنمو الاقتصادي كدراسة Dollar 1992 من خلال دراسته لـ 117 دولة مستنتجا الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

ودراسة كل من (Warner et Sachs 1997) حيث قاما بقياس الانفتاح باستعمال مؤشر يرتكز على خمسة معايير: الحواجز غير الجمركية، المستوى المتوسط للتعريف الجمركية، معدل سعر صرف في السوق الموازي، وجود الاحتكار الحكومي من عدمه للسلع الموجهة للتصدير، إذا ما كان الاقتصاد اشتراكي أم لا. وخلص الباحثان الى أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو في المتوسط بمعدل 2 الى 2.5% أكثر من الاقتصاديات

¹ مدحة القرشي، مرجع سابق، ص 139

الأخرى. وأيضاً دراسة Romer 1999 باستعمال علاقة بسيطة بين الناتج الوطني الخام وحصّة الصادرات فوجداً أن للانفتاح في التجارة الدولية أثر موجب على الناتج الداخلي الخام¹.

2.3.I نظريات النمو الاقتصادي :

1.2.3.I نظرية النمو الكلاسيكية Classical theory of growth :

لقد اختلف الاقتصاديون الكلاسيك في بعض الآراء الاقتصادية، إلا أنهم اتفقوا فيما بينهم بخصوص النمو الاقتصادي فقد حاول الاقتصاديون الكلاسيكيون أمثال (سميت، مالتوس وريكاردو وماكس) اكتشاف الأسباب التي تؤدي إلى نمو طويل الأجل في الدخل القومي.

ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي² :

- افترض الكلاسيك ان الانتاج هو دالة لعدد من العوامل والمتمثلة في العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، فعامل الارض هو عامل ثابت خاضع لنظرية تناقص الغلة اما باقي العوامل الاخرى فهي عوامل متغيرة، وان النمو الاقتصادي يحدث إذا حدث تغير في أحد هذه العوامل او كلها، كما افترضوا ان النمو الاقتصادي يحدث بدافع تقدم الفن الانتاجي وعملية تكوين رأس المال باعتبار ان الارباح هي المصدر الوحيد لتراكم رأس المال.
- افترض الكلاسيك ايضا بان تزايد رأس المال يؤدي الى زيادة حجم السكان وفي نفس الوقت افن هذه الزيادة في حجم السكان تؤدي الى تخفيض من معدلات تراكم رأس المال.
- لتحقيق نمو اقتصادي يجب توفير العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية، والمقصود بذلك توفير بيئة اجتماعية ومؤسسية تشمل النظام الاجتماعي والتمويلي والنظام الحكومي الكفء والذي يطلق العنان لعملية الانتاج.
- تفترض هذه النظرية ايضا ان حالة الثبات او الركود تعتبر نهاية لعملية تراكم رأس المال فالثبات والركود يعتبر كحالة طبيعية لندرة الموارد الطبيعية والمنافسة بين الرأسماليين وبالتالي فانه من الواجب قدر الامكان تفادي هذه الحالة لأنها معيقة للنمو الاقتصادي.

¹ جبوري محمد، مرجع سابق، ص 247

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2007، ص ص62-63

من خلال ما سبق فان مفاد النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي تتجلى في ان النمو الاقتصادي يتحقق من خلال الحرية الاقتصادية التي من شأنها توسيع الاسواق للمنتجات، مما يساعد على زيادة التخصيص في العمل وتقسيمه، وبالتالي زيادة الانتاجية، كما ان هذه النظرية تؤدي بدورها الى زيادة المبادرات الاقتصادية الفردية. وخلاصة الفكرة عند الكلاسيك فان النمو الاقتصادي يحدث من خلال التوضيح الامثل لراس المال الذي يعتبر تراكمه المحرك الاساسي لعملية النمو¹.

2.2.3.I نظرية النمو النيو كلاسيكية New Classical theory of growth :

في الثلث الأخير من القرن 19 أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي الحديث فقد طور كل من Jevons و Menger و Walras الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في المدى الطويل إلى التغيير الحدي في التوزيع الكفء للموارد.

أما Alfred Marshall فقد جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد كلا من التوازن والقيمة، وقد قدم مارشال أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، باستخدامه أسلوب التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، كما طرح فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والربح والأرباح والفائدة مدججا في تحليله الاقتصادي عنصر الزمن وتأثير الوفرة الخارجية².

فلمدرسة الحدية تتعارض مع تصورات المدرسة التقليدية في كثير من الأفكار وان أهم أفكار المدرسة الحدية تتمثل في الآتي³:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار يسير نحو التلاشي.
- ان تغير في الدخل الفردي لا يؤثر في تغير حجم السكان
- يعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل المؤثرة في تكوين رأس المال وبالتالي زيادة النمو الوطني
- تعتبر المنافسة التامة ومرونة الأسعار ذات سيادة مطلقة في الاقتصاد فهما محفزان للمستثمرين على تغيير أسلوب الإنتاج
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بمعنى إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة إلى زيادة العمل أي تحرر نظرية العمل من نظرية السكان
- تعتبر عملية تكوين رأس المال أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي.

¹ على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص47

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 66

³ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مرجع سابق، ص 21

- وبمجملا للقول فان نظرية النمو النيو كلاسيكية تتضمن ثلاث أفكار رئيسية¹:

1- في المدى الطويل يتحدد معدل النمو الإنتاجي بمعدل نمو قوة العمل بالنسبة لوححدات العمل الكفؤة ويقصد بمعدل النمو الكفاء نمو قوة العمل + معدل نمو إنتاجية العمل، وفقا للنظرية الكلاسيكية الحديثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال فان معدل النمو مستقل عن معدل كل من الادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال الناتج أو معدل اقل لإنتاجية رأس المال.

2- مستوى دخل الفرد يعتمد على الادخار والاستثمار فهو يتغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان.

3- ان البلدان التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من تلك البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة للفرد الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة بين بلدان العالم المتخلفة هذا راجع للتفضيل الممنوحة للادخار والتكنولوجيا لذا بلدان العالم

3.2.3.I نظرية Schumpeter Joseph للنمو الاقتصادي :

افترض شوم بيتر في نظريته اقتصادا تسوده حالة المنافسة التامة وحالة التوازن ففي هذه الحالة لا توجد ارباح ولا مدخرات ولا مستثمرات ولا اسعار فائدة الى جانب عدم وجود بطالة اختيارية هذه الحالة هي من وصفها شوم بيتر بحالة التدفق النقدي².

وحسب شوم بيتر فان النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة فترات غير متناسقة في الناتج القومي واندفاعات غير متسقة تكون هذه الفترات في شكل دورات اقتصادية مزدهرة تتلوها دورات كساد قصيرة الأجل، وذلك كنتيجة للتجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو³.

بالنسبة لشومبيتر النمو الاقتصادي دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفرن الإنتاجي.

وقد أعطى شوم بيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو بالتركيز على دور المنظم

entrepreneur باعتباره من اهم العناصر المادية للنمو.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرج سابق، ص 68.

² محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيدار للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص 52.

³ علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص 48.

فالمنظم هو المبتكر والمحدد innovateur فحسب شوم بيتر فان المنظم ليس هو الراس مالي وانما هو شخص ذو قدرات غير عادية ادارية فهو شخص قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر ارصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها¹.

فالتنظيم والابتكار هو العنصر المهم في دالة النمو الاقتصادي والابتكار عند شوم بيتر يتمن عدة اشياء منها:

- تقديم منتج جديد.
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- الدخول الى سوق جديد.
- الحصول على مصدر جديد للموارد الخام.
- اقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.

ان عملية النمو حسب هذه النظرية تتضمن ثلاث عناصر والمتمثلة في المنظم والابتكار والائتمان المصرفي، والبنية الاجتماعية التي يظهر فيها المنظمون هي التي تتميز بازدياد الارباح فيها على حصة الاجور في الدخل، اما في مجال التمويل فقد اعطى شوم بيتر اهمية كبيرة للجهاز المصرفي بحيث يرى ان الابتكار يمولى من طرف الادخارات، وهذا هو الاختلاف بينه وبين النظرية الكلاسيكية الحديثة وضمن هذا المجال ميز شوم بيتر بين نوعين من الاستثمارات²:

- الاستثمار التلقائي: وهو الاستثمار الذي تحدده عوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي وهو متا يتحدد بالابتكار والتجديد اذ يعتبره شوم بيتر المحدد الاساسي لعملية النمو في الاجل الطويل.
- الاستثمار التابع: وهو عبارة عن دالة لحجم النشاط الاقتصادي فهو يتحدد بالربح والفائدة وحجم راس المال القائم.

4.2.3.I نظرية النمو لكينز :

يرى الاقتصادي كينز ان الدخل الكلي هو دالة في مستوى التشغيل في اي بلد بمعنى كلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لقد اهتم كينز في نظريته للنمو باقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول

¹ محمود علي الشرفاوي، مرجع سابق، ص 53

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 69-70

النامية خاصة ان افكار كينز تزامنت مع ازمت الكساد 1929-1939 لدى بدا الاهتمام بمسالة النمو الاقتصادي في هذه البلدان بنسبة الثورة الكينزية الباحثة على حلول للامزة.

فقد انتقد كينز النظرية سابقه (قانون ساي للمنافد)، مؤكدا بان مستوى الطلب يحدث عند اي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل. فحسب كينز فان المشكلات التي يمر بها الاقتصاد الراس مالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات وانما تكمن في جانب الطلب الفعال¹.

فأفكار كينز شكلت العناصر الاساسية لنظريات النمو الاقتصادي والتنمية. هذه الافكار التي ولدت نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي كنموذج هارود-دومر التي سوف نتطرق لها بالتفصيل في فرع لاحق اعتمدت النظرية الكينزية على عدة ادوات سوف نذكرها في الاتي²:

- 1- الطلب الفعال: ان البطالة حسب كينز تحدت بسبب نقص في الطلب الفعلي، ولتفادي ذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال زيادة الانفاق الحكومي سواء على الاستهلاك او الاستثمار.
- 2- الكفاءة الحدية لرأس المال: ونعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الاصول الراس مالية الجديدة، وهي أحد المحددات الاساسية لمعدل الاستثمار³.
- 3- سعر الفائدة: هو اداة مهمة ومحددة الاستثمار اذ يعمل سعر الفائدة على تفضيل السيولة وعرض النقود.
- 4- المضاعف الكينزي: ويعتبر من أدوات النمو الاقتصادي فهو يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني، بمعنى اخر هو المعامل الذي يبين مقدار او الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الاستثمار⁴.

5.2.3.I نظرية النمو الجديدة (الداخلية) Romer: 1986 - Lucas -1988 Barro

1990

لقد ظهرت هذه النظرية كحالة لعدم الرضى بنظرية النمو الكلاسيكية الحديثة وذلك منتصف الثمانينات عندما احيها كل من رومر ولوكس معلنين ولادة نظرية حديثة في النمو الاقتصادي، والذي هدفت الى اعادة

¹مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 73

²محمود علي الشرفاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ص 53

³وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مرجع سابق، ص 26

⁴ برييش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 153

التفكير في نمو اقتصادي بعيدة المدى الى نطاق التحليل الاقتصادي مفسرين هذه النظرية ضمن نطاق النموذج. ومن هنا أطلق على هذه النظرية بنظرية النمو الداخلي او نظرية لنمو الذاتي endogènes اي نمو اقتصادي داخل النموذج¹.

لقد أكد العديد من اقتصاديو هه الفترة وعلى رأسهم رومر بول 1986-1960 ولوكس 1988 على توسيع مفهوم راس المال من المنتجات المادية الى شمول راس المال البشري والمتضمن أشكال عدة كالتعليم والخبرة المهنية والأكاديمية والصحة، إذ أشاروا إلى أهمية تراكم رأس المال المتضمن للتطورات التكنولوجية (المعرفة) ودوره في زيادة عائد الإنتاج. وهذا ما من شأنه ان يتيح محددات النمو المستندة الى تطور الاستثمار في راس المال البشري والتطورات التكنولوجية².

فهناك نوعان من راس المال نراس المال المادي والذي يتم تجميعه واستخدامه في الانتاج بموجب تكنولوجيا كلاسيكية وحديثة مألوفة ورأس مال بشري والذي يعمل على تعزيز الانتاجية³.

اما بالنسبة الى رومر فان النمو الاقتصادي مدفوع بثلاث محددات: الاول هو التغير التكنولوجي الذي ينشأ عن قرارات الاستثمار المعتمدة والذي يقوم بها وكلاء تعظيم الارباح فسمه التكنولوجيا انها سلعة غير تقليدية و غير تنافسية فهي سلعة غير قابلة للاستبعاد جزئيا، المحدد الثاني هو المخزون من راس المال البشري، و الثالث فهو الاندماج في الاسواق العالمية و الذي من شأنه الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي⁴.

تعد نظرية النمو الحديثة، نظرية اقتصادية توحد نقطتين على قدر الأهمية⁵:

النقطة الأولى: تنظر هذه النظرية إلى التقدم التكنولوجي كنتاج للفعالية الاقتصادية بعكس النظريات السابقة في النمو كمعطى أو ناتج قوى غير متعلقة بالسوق.

¹ حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2014 الاردن، 2014 ص130.
² كرم سالم حسين الغالبي، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص34.

³ Robert E. Lucas, Jr. On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, North-Holland, vol 22, 1988 p39.

⁴ Paul Romer, Endogenous Technological Change, journal of political economy, University of Chicago, vol 98, no 5, 1990, p71

⁵ Michael Bleaney, Norman Gemmill, Richard Kneller, Testing the Endogenous growth model : Public expenditure, Taxation, and growth over the long run, canadian journal of Economics, vol34, N 1, 2001, pp 37-43

النقطة الثانية: فظنرية النمو الحديثة ترى بأنه على عكس الأشياء المادية، تتميز المعرفة والتكنولوجيا بعوائد متزايدة وهذه العوائد المتزايدة هي التي تقود إلى النمو فالمعرفة هي التي تقود إلى النمو لان الأفكار هي في تجدد مستمر ويتم تجميعها دون قيود لذا فهي لا تخضع لقانون تناقص العائد كما إن هذه النظرية تساعد على فهم التحول المتواصل من اقتصاد المورد إلى اقتصاد قائم على المعرفة مؤكدتا على أن العوامل التي تخلق وتنشر المعرفة الجديدة هي عوامل حاسمة في تكوين نمو مرضي للمجتمعات.

أما بارو فقد ركز على السلطة العامة في البنية التحتية بخلقه للأفناق العام الاستثماري من تراكم لرأس المال، فبعد لوكس و رومر ادخل بارو لأول مرة دور رأس المال العام في النمو الاقتصادي باعتباره عاملا مهما و مصدر نمو داخلي فالبنية التحتية حسب بارو تؤدي إلى تحسين الإنتاجية للقطاع الخاص، وقد أشار إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بالتطور الحاصل في البنية التحتية فالاستثمار الحكومي يولد زيادة في عائدات في المدى الطويل مما يلغي قانون تناقص العائد بالنسبة للشركات الخاصة أما الاستثمار الحكومي فلا يقتصر على الاستثمار المادي فحسب و إنما تتدخل الدولة عن طريق تشجيع الأفراد على الاستثمار في المجال التكنولوجي و كذا تشجيع المبتكرين و تحفيزهم لزيادة جهودهم من خلال حماية حقوق ملكيتهم و منحهم لبراءة الاختراع وغير ذلك من محفزات¹.

لقد قدمت هذه النظرية تفسيراً جديداً للنمو في الأجل الطويل من خلال نظرية التقدم التكنولوجي التي تتضمن خلق أفكار جديدة، هذه الأفكار التي تتسم بعدم تنافسيتها وان استهلاك شخص لها لا يؤثر على المتاح منها لأي شخص آخر وبالتالي فان هذه النظرية هي الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في الأجل الطويل وهذه الضريبة تعد بمثابة الحل الأمثل لفهم النمو الاقتصادي في المدى الطويل².

فالنشاط المهادف إلى البحث والتطوير R&D لا يمكن إن يميل إلى النفاذ أو الانتهاء لذا يمكن لمعدلات النمو أن تظل موجهة في الأجل الطويل.

إن إمكانية أنماء الاقتصاد بزيادة المعرفة بدلا من زيادة عوامل الإنتاج التقليدية (العمل و رأس المال) يخلق فرص نمو غير محدود، و تقدم نظرية النمو الحديثة و العوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الكثير من المضامين لسياسة

¹ عتو الشارف، اجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلة، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 5 العدد8، 2015، ص144

² روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 1998، ص 4-5

النمو الاقتصادي، إذ تؤكد على الاستثمار في خلق معرفة جديدة لأداة النمو، و الاهتمام بجميع العوامل التي توفر حوافز لخلق المعرفة كالبحت و التطوير، و النظام التعليمي، التوقعات الاقتصادية الكلية و الانفتاح التجاري¹، فنظرية النمو الجديدة تضمن اكتشاف أفكار و طرق جديدة للإنتاج، و لذلك فان العمل التجريبي الحديث غير البلدان بخصوص النمو تلقى اهتماما أكبر بهذه النظرية خاصة عندما جرى توسيعه ليشمل سياسات الحكومة، رأس المال البشري، و انتشار التكنولوجيا، كما أنها قدمت قاعدة منظمة جديدة حول الدور المهم التي تطلع به الإصلاحات الخاصة بالإدارة الموجهة نحو التصدير في تحديد النمو الطويل الأجل.

I.3.3 نماذج النمو الاقتصادي :

I.3.3.1 نموذج Harrod-Domar :

يعتبر هذا النموذج من أشهر النماذج الكينزيين الجدد حيث بحث كل من هارود ودومر بتقرير الشروط المطلوبة للحصول على نمو سلس غير متقطع في الدخل القومي ورغم اختلاف الاقتصاديين في بعض التفاصيل إلا أنهم اتفقوا من حيث الجوهر، حيث اعتبروا رأس المال ذو دور حاسم في النمو الاقتصادي².

فيجب على كل بلد إدخال نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد ادني سنويا وهذا لاستبدال رأس المال الثابت، بمعنى آخر استبدال الامتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق...) بغرض المحافظة على الناتج الوطني ولزيادة معدل النمو الاقتصادي لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أكبر من النسبة المطلوبة لأغراض الإهلاك. إن الاستثمارات الإضافية هي زيادة في رأس المال ويعتبر الادخار المصدر الأساسي في للاستثمارات والتي هي المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي³.

فالفكرة الأساسية لنموذج هارود-دومر تنطلق من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والذي يمثل زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (جانب العرض) والدخل (جانب الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع⁴.

وقد قام هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات⁵:

- بدا الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل

¹ كرم سالم حسين الغالبي، مرجع سابق، ص 37-38

² فليح حسين خلف، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006، ص 146

³ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 27

⁴ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات- نماذج- استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 94

⁵ فليح حسين خلف، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، ص 148

- ليس هناك دخل أو تجارة خارجية (اقتصاد مغلق)
- الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار
- الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنية وبدون فواصل زمنية، بالإضافة إلى أن جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية، أي بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم¹.

- ثبات المستوى العام للأسعار².

يعتبر g معدل النمو الاقتصادي وهو نسبة مئوية للتغير في الدخل الوطني y ، بافتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي v فإن k هو رأس المال و S هو الادخار الإجمالي والذي هو نسبة s من الدخل الكلي نفاذا كان الاستثمار هو عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق $I=S$ فإنه يمكننا كتابة ما يلي:

$$1 \dots\dots\dots g = \frac{\Delta y}{y}$$

$$2 \dots\dots\dots V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

$$3 \dots\dots\dots S = sy$$

$$4 \dots\dots\dots I = \Delta y$$

$$5 \dots\dots\dots I = \Delta K = v\Delta y = sy = s$$

باستخدام العلاقة التناسبية وبالرجوع إلى العلاقة 1 نستنتج العلاقة التالية:

$$6 \dots\dots\dots \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V}$$

$$7 \dots\dots\dots g = \frac{S}{V}$$

إن معدل النمو الاقتصادي g يحدد حسب العلاقة 7 بين معدل الادخار الوطني S ومعامل رأس المال V الناتج، وبافتراض غياب الحكومة فإن نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، فكما زادت قدرة

¹ اسماعين محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص98

² كيداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص42

الاقتصاد على الادخار ومن تم الاستثمار نسيباً إلى الناتج الوطني الإجمالي GNP كلما أدى ذلك إلى زيادة GNP.

أما بالنسبة للعلاقة بين معامل رأس المال /الناتج و GNP فهي علاقة عكسية أي أن ارتفاع معامل رأس المال /الناتج V سيؤدي إلى انخفاض GNP وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي¹ :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V} - n$$

حيث n معدل نمو السكان بمعنى:

معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار الوطني /معامل رأس المال) - معدل نمو السكان. منه افن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدل نمو السكان.

ومن جملة الانتقادات التي وُجِّهت إلى هذا النموذج ما يلي²:

- اعتبرت فرضية الميل الحدي ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.
- بالإضافة إلى أن فرضية ثبات نسبة استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بنسبة إمكانية الإحلال فيما بينهما، وتأثير التقدم التقني.
- عدم اهتمام النموذج بتغيير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة
- في حالة دخول رأس المال لمرحلة تناقص العائد فان فرضية المساواة بين معامل رأس المال/الناتج والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج تكون متناقضة مع الواقع.
- عدم تلاؤم النموذج مع واقع الدول النامية وهذا لغياب الظروف المطلوبة كالتالي تتوافر في البلدان المتقدمة، كالأدخار وحيادية الدولة وحالة التشغيل.

2.3.3.I نموذج سولو - سوان (solow-swan) (التحليل الكلاسيكي) 1956 :

انتقد روبرت سولو نموذج النمو لهارود - دومر كون هذا الأخير يتسم باستخدام الأدوات والوسائل المعتادة لدراسة المدة القصيرة في تحليل مشاكل المدة الطويلة، فقد استخلص سولو نموذج يسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات الفائدة وإمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال، وإن الزيادة أو النقصان في الإنتاجية الحدية لأي عامل يعتمد على الزيادة أو النقصان في مدخلات العوامل الأخرى في عملية الإنتاج³.

¹ عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، 2011، الاسكندرية، مصر ص 57

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 76

³ كرم سالم حسين الغالبي، مرجع سابق، ص 42

لقد طور سولو النموذج النيو كلاسيكي للنمو وكانت إحدى أهم نتائج هذا النموذج هي أن معدل النمو الاقتصادي الطويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني الذي يتحدد بقوى خارجية عن نطاق النموذج الاقتصادي ففي هذا النموذج لا يوجد تأثير للسياسات في معدل النمو الطويل المدى¹.

ففي ضوء إمكانية تحقيق نسبة متغيرة من عناصر الإنتاج وأسعار مرنة لتلك العناصر استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر العمل ينخفض بالنسبة الى سعر الفائدة الذي يعد سعر رأس المال، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان رأس المال إذا نما بنسبة أعلى من نمو عرض العمل فان سعر العمل سوف يرتفع².

فسولو قد وسع نموذج هارود-دومر بإضافة عنصرين إنتاجيين إضافيين وهما العمل والتقدم التقني في معادلة النمو الاقتصادي بافتراض ما يلي:

- افتراض تناقص الغلة
- كل ادخار يجب أن يستثمر
- سوق العمل في توازن على المدى الطويل
- المنافسة الحرة وحيادية الدولة
- تجانس دالة الإنتاج من الدرجة الأولى

لنطلق سولو من افتراض إن هناك اقتصاد يضم سلعة واحدة y باستخدام عنصري الإنتاج وهما العمل L ورأس المال k والنتاج الإجمالي للفترة T يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وافترض أيضا تبادل الميل المتوسط للادخار s وثبات معدل نمو العمل N وعليه يمكن صياغة النموذج كالتالي³:

$$1 \dots\dots\dots K^* = \frac{dk}{dt}$$

حيث:

Kt : مخزون رأس المال في الفترة t

K^* : معدل الاستثمار الصافي

فتصبح المعادلة كالتالي:

$$K^* = S \cdot Y \dots\dots\dots 2$$

¹ اطوان زحلان واخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2013، ص 28

² اسماعين محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، مرجع سابق ص 109

³ اسماعين محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص 114-116

ونظر بان الناتج Y تم استخدام كل من العمل ورأس المال فان دالة الناتج تصبح:

$$3 \dots\dots\dots K * = \int (K.L)$$

بتعويض قيمة Y من المعادلة 3 في المعادلة 2:

$$4 \dots\dots\dots K * = S \int (K.L)$$

هي معادلة تفاضلية في متغيرين وهما $K.L$ وكلاهما دالة في الزمن Z باعتبار أن معدل نمو السكان هو متغير

خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت N فان معادلة العمل تصبح:

$$L_t = L_0 \cdot e^{Nt}$$

أيأن عرض العمل المتاح L_t يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة 0 الى الفترة t ، هذا يعني ان سولو استخدم

العمل المعروض كاملا (عمالة كاملة) وبتعويض قيمة L_t من المعادلة 3 في المعادلة 4 يصبح لدينا:

$$6 K * = S \int (K, L_0 \dots\dots\dots \cdot e^{Nt})$$

وبحل هذه المعادلة يمكن تحديد مخزون رأس المال، كما يمكن حساب ممر الإنتاج Y_t عبر الزمن استنادا إلى

معلومات كل من K_t و L_t . وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج 3 نحصل على عائد العمل (الأجور) وعائد رأس

المال (الربح) وعلى ذلك تصبح العوائد:

$$W = \frac{S(K-L)}{L} \text{ : الأجور } W$$

$$P = \frac{S(K-L)}{K} \text{ : الأرباح } P$$

شرح فكرة سولو:

شرح سولو بان مخزون رأس المال الأولي معطى من خارج النموذج ، و عرض العمل معطى من المعادلة

5 حيث أن العوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج سوف تتكيف بحيث ،تحقق التشغيل الكامل من رأس المال و العمل

، مما ساعد على تحديد الإنتاج الجاري عبر الزمن باستخدام دالة الإنتاج 3، كما أن الميل الحدي للادخار يوضح

القدرة من المنتج الصافي ،الذي يمكن أن يدخر و يستثمر في المعادلة 1 بذلك يتحدد التراكم الصافي لرأس المال

خلال الفترة الجارية ، و بإضافة هذا التراكم إلى تراكم الفترة السابقة يتم تحديد رأس المال المتاح للفترة التالية و

هكذا تتكرر العملية .

وحتى يتمكن سولو من تحديد النمط الممكن للنمو ادخل في المعادلة نسبة رأس المال إلى العمل ويرمز لها ب

:1r

¹ تلمساني حنان، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2017، ص 32

$$7.....P^* = SF(P, 1) - nr$$

هذه المعادلة هي المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن حيث:

$$r = \frac{K}{L} \text{ : نسبة رأس المال إلى العمل}$$

$$r^* = \frac{dr}{dt} \text{ : معدل رأس المال إلى العمل}$$

$$n = \frac{L^*}{L} \text{ : المعدل النسبي للتغير في نسبة العمل}$$

S : الميل المتوسط للادخار

Nr : قوة العمل المحققة

F (r,1) : الناتج الإجمالي عند رقم متزايد لمخزون رأس المال تعبر عند r، عند وحدة واحدة من العمل و

يعبر أيضا هذا الجزء من المعادلة عن رأس المال المحقق.

نقد النموذج¹:

- اهتم سولو بمدى إحلال بين رأس المال والعمل وأهمل مدى تأثير الاستثمار على النمو
- أهمل سولو مدى تأثير التقدم التقني وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة
- افتراض النموذج لتمثيل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية
- افتراض حالة المنافسة الكاملة والاقتصاد المغلق أمر بعيد عن الواقع خاصة في البلدان المتخلفة

3.3.3.I نماذج النمو الداخلي :

نظرا لما ذكر سابقا من انتقادات خصت النماذج النيو كلاسيكية (سولو 1956) بدا الاقتصاديون في منتصف الثمانينات يشككون ويتعدون عن افتراضات النظرية الكلاسيكية، محاولين تحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وكنيجة لذلك ظهر ما سمي بنظرية النمو الداخلي، فهذه النظرية ترى بأنه هناك مصادر عديدة للنمو الاقتصادي، مصادر مشاهمة لمصادر النمو الكلاسيكية وأخرى تختلف عنها ففي هذا المجال قام مجموعة من الاقتصاديون بعدة محاولات فنجد Paul Romer قد ركز في أبحاثه على البحث والتطوير والمعرفة. أما بارو قد ركز على النفقات العمومية على البني التحتية، وأما Lucas فقد ركز مجمل أبحاثه على رأس المال البشري إلى جانب ذلك ركز آخرون على الانفتاح التجاري ودوره في النمو الاقتصادي.

¹اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص118

إن هذه النماذج لا تزال قيد التطوير لذا سنركز على النماذج التي تعتبر القاعدة الأساسية لنظرية النمو الداخلي مرتكزين على 4 نماذج أساسية وهي نموذج AK لRobilo ونموذج Lucas وRomer وBarro.

- نموذج (AK) Robilo 1991:

لقد تم اقتراح هذا النموذج من طرف Robilo سنة 1991 وأطلق عليه اسم AK بسبب شكله البسيط $Y=AK$ حيث A يعبر عن ثابت ايجابي يعكس مستوى التقدم التقني و K وهو رأس المال المادي ويمكن أن يفسر أيضا على انه رأس المال البشري (المعرفة)، فمن خلال هذا النموذج تم اعتبار التقدم التقني كعامل داخلي في نموذج النمو الداخلي عكس ما افترضه سولو والنماذج السابقة¹.

كما اعتبر هذا النموذج أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على الاستثمار والادخار، وهذا ما يولي الأهمية الكبيرة للتدابير التي تتخذها السياسة العامة والتي تزيد من معدل الادخار بشكل دائم.

افترض Robilo إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$ وعليه فان دالة الانتاج في النموذج AK تأخذ الشكل التالي²:

$$1. \dots\dots\dots Y = AK$$

إن هذه الدالة تقودنا إلى وضع ثبات العائد، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل الموجود في نموذج سولو أي:

$$2. \dots\dots\dots K^* = sy - \delta k$$

بافتراض ثبات عدد السكان:

$$L=nL=0$$

يمكن استخراج معادلة النمو التالية من المعادلة 1 والمعادلة 2:

$$\dots\dots\dots 3 \frac{Y^*}{Y} = sA - \delta$$

$$\dots\dots\dots 4 \frac{K^*}{K} = sA - \delta$$

$$\dots\dots\dots 5 \frac{K^*}{K} = S \frac{Y}{K} = \delta$$

¹ فطيمة يزعي، زكية بن رزوق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي، بين النماذج النيو كلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 12، 2017، ص366.
² البشير عبد الكريم، دحماني بوعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة تحت عنوان تطورات نظريات النمو الاقتصادي، المغرب 2017، ص ص 14-15.

يمثل Y : حجم الإنتاج

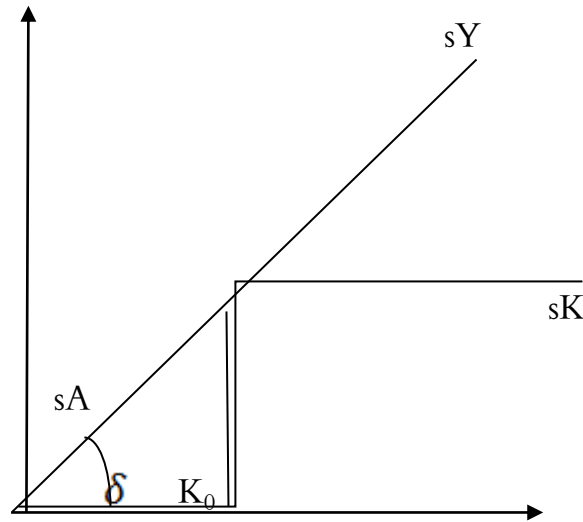
K : رأس المال الموسع أي رأس المال العيني (الآلات و المعدات) + رأس المال البشري (العمالة)

S : معدل الادخار

A : متغير ثابت موجل يعبر عن التقدم التقني

بالعودة إلى نموذج سولو وبفرضية نموذج AK سوف يكون لدينا الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (3): الرسم البياني لنموذج AK



الخط sK هو مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض الاستثمار المهلك.

أما المنحنى sY يدل على الاستثمار بدلالة رأس المال

بما أن Y في هذا النموذج خطي في K فإن المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج

AK .

فرضا لو لدينا اقتصاد يبدأ من النقطة K_0 فلو اعتمدنا على نموذج سولو فإن تراكم رأس المال خاضع

لمردودية متناقصة أي $(\alpha < 1)$ بمعنى ان كل وحدة من رأس المال تقل إنتاجيتها عن سابقتها فالاستثمار الكلي

ينتهي عند الوصول الى مستوى δ ويتوقف تراكم رأس المال الفردي K

أما في نموذج AK وبفرضية تراكم رأس المال بمردودية ثابتة فإن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس المال

تساوي سابقتها وتساوي A

حيث:

$$A = \frac{Y}{K} \text{ و}$$

$$\frac{K}{K} = \frac{sY}{K} - \delta \text{ وبالتالي:}$$

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = gy$$

من المعادلة 3 و 4 نستنتج أن معدل نمو رأس المال = معدل نمو الإنتاج وأن gy للاقتصاد هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار والادخار.

- نموذج رومر 1990 Romer:

يرى رومر بان الفكرة الأساسية في خلق نظرية النمو الحديثة هي العوائد المتزايدة الناتجة عن المعرفة الحديثة أو التكنولوجيا وقد أيده في ذلك "كوريزمان" هذا الأخير الذي يرى بان العالم المادي يتسم بالتناقص الناجم عن الأشياء المادية، بخلاف الأفكار التي تتسم بالتزايد المستمر، فالأفكار هي في تجدد مستمر وبالتالي فان ظاهرة التناقص في العائد لا تطبق على الأفكار والمعارف¹.

أما الأفكار التي تضمنها هذا النموذج فهي كالتالي²:

- يعد الرقي التقني داخلي في النموذج، وينتج عن طريق إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا تعرف البلدان الأكثر تقدما نموا مساندا (أي مضاعفا).
- الرقي التقني مرتبط بالبحث والتطوير (R & d) والذي اعتبره رومر أساس النمو.
- دالة الناتج الكلية في نموذج رومر تصف النسبة التي يساهم فيها كل من رأس المال K والعمل Ly في دالة الإنتاج باستعمال مخزون المعارف A . فتتخذ الدالة شكل دالة كوب دوجلاس على الشكل التالي:

حيث α بين الصفر الواحد

¹ كركوك أحلام، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، رقم 01، العدد 07، 2017، ص 518.

² معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2013، ص 91.

$$Y = K^\alpha (ALy)^{1-\alpha}$$

لقد ضم نموذج رومر أربع عوامل أساسية من المدخلات وهي: رأس المال، رأس المال البشري، المستوى التكنولوجي، بالإضافة إلى ثلاث قطاعات: قطاع السلع النهائية، الوسيطة وقطاع البحث¹.

لذلك فإن المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي سيكون سببه الاستثمار في تكنولوجيا الحديثة حيث تكون التكنولوجيا متناقصة.

- نموذج 1988 Lucas (رأس المال البشري):

يجمع نموذج لوكس مع بعض الخصائص في نموذج سولو: حيث يلعب رأس المال البشري نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج سولو بخلاف أن لوكس قدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نموذج عكس سولو الذي اعتبر التقدم التقني ثابتاً.²

إن مفهوم رأس المال البشري ينصرف إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال التعلم والتعداد وتأهيل الأشخاص³. هذه المؤهلات التي يرى لوكس أنها تعمل على زيادة إنتاجيتهم وبالتالي حدوث نمو اقتصادي.

إذ يمكن إضافة رأس المال البشري كمدخل إنتاج إضافي حيث يمكن أن يتراكم شأنه شأن رأس المال المادي، بحيث يتم سنويا استثمار حصة ثابتة من الناتج في التعليم وتدريب قوة العمل (رأس المال البشري)⁴.

لقد افترض لوكس في نموذج مجموعة من الفرضيات يمكن ذكرها في النقاط التالية⁵:

- افترض لوكس اقتصاد مشكل من قطاعين الأول مكرس لإنتاج السلع والثاني مكرس لتكوين رأس المال البشري.

- عدم وجود تباين في الاختبارات التربوية ولا في المردودية الفرد المبذولة في الدراسة أي أن كل

الأعوان أحادية وعددهم هو n .

- قام لوكس بتقييد رأس المال البشري بالمعادلة التالية $H = \beta(1 - u)h$

¹ تلمساني حنان، مرجع سابق، ص34

² البشير عيد لكريم، دحماني بواعلي سمير، مداخلة بعنوان: قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، منتدى الاقتصاديين المغاربة، الملتقى الدولي الثاني، ص17

³ كركوك أحلام، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، ص514

⁴ Robert E. LUCAS, Jr, ON THE MECHANICS OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Journal of Monetary Economics, vol 22, 1988. North-Holland, p 39.

⁵ معاذ الصغير، مرجع سابق، ص37

حيث u : هو الزمن المسخر للعمل

$1-u$: هو الزمن المسخر للحصول على المعارف

β : هو مقدار الفعالية ، و منه يصبح لدينا: $\beta \cdot (1-u) \frac{h}{h}$

فتأخذ دالة الإنتاج وهي من نوع كوب دوجلاس الشكل التالي:

$$Y = K^\beta (hL)^{(1-\beta)}$$

حيث h : رأس المال البشري.

يسمح نموذج لوكس بإيضاح دور السياسة العامة في تحقيق النمو الاقتصادي المرضي، فالسياسة العامة التي لها

القدرة الأكبر على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم سوف يكون لها الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي.

- نموذج Barro 1990:

في نموذج النمو الداخلي لبارو 1990 ادخل هذا الأخير الإنفاق الحكومي كمتغير مؤثر في النمو

الاقتصادي، فبارو يرى أن الإنفاق العام على البنية التحتية يجعل النشاط الإنتاجي أكثر فاعلية لدى يرى بارو أن

المؤسسات تستخدم نوعين من عوامل الإنتاج وهما رأس المال العام ورأس المال الخاص ووفقا لذلك فإن رأس المال

العام من شأنه أن يجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، لبناء نموذج نمو داخلي بالاعتماد على الإنفاق الحكومي

كمتغير أساسي وضع بارو جملة من الفرضيات يمطن ذكرها في الاتي¹:

- افترض إن دالة الإنتاج لها مدخلين: الأول هو رأس المال والثاني هو النفقات العامة الإنتاجية.

- تدخل الدولة من خلال الضرائب على دخل الاقتصاد بمعدل تحدده الإيرادات الحكومية.

- افترض معدل نمو السكان مساوي للصفر (وهذا للتبسيط).

- تعظيم وظيفة الاستهلاك الزمني للنموذج.

I.3.4 قياس النمو الاقتصادي :

لقد تم تعريف النمو الاقتصادي سابقا بأنه التغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، وعليه فإن قياس هذا

التغير يكون من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية القومية المعبرة عن ذلك النشاط، ان هذه المقاييس تعتبر

مقاييس بسيطة غير مركبة بمعنى ان كل مقياس يختص بقياس مؤشر واحد فقط من هذه المؤشرات

I.3.4.1 معدلات النمو النقدية²:

¹ Emam Khalil, ANALYSIS OF SOME RESOURCES OF ECONOMIC GROWTH IN EGYPT (1977- 2012), European Scientific Journal 2015 /SPECIAL/ edition Vol 1, pp 295-296

² حنان تلمساني، مرجع سابق، ص ص 8-9

هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والمنتجات الخدمائية لأي اقتصاد إلى ما يعادلها من عملات نقدية متداولة، إن هذا الأسلوب لقياس المعدلات النقدية للنمو يعاب لأسباب عدة أهمها:

- إغفال نسبة التحويل فيما بين العملات المختلفة.
- التغافل عن أثر التضخم
- سوء التقدير للقيمة النقدية للمنتجات أو الخدمات

ولكن على الرغم من هذه التحفظات إلا أن هذا الأسلوب لا يزال من أفضل وأسهل الأساليب المتاحة.

- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

يتم قياس الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، التي يتم نشر البيانات الخاصة بها سنويا يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة ومناهم المعدلات المستخدمة:

- معدل نمو الناتج القومي الإجمالي
- معدل نمو الدخل القومي

- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

قد لا تعبر الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل ولذا فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات المستخدمة بالأسعار الجارية ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم وهذا بقسمة الأسعار الجارية على الرقم القياسي لأسعار الجملة، إن هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات طويلة. إن هذا التعديل راجع إلى ظهور ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار.

- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

يتم استخدام هذا الأسلوب للقياس في الدراسات الاقتصادية الدولية حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً إلى اختلاف العملات، لذا وجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة.

2.4.3.I المعدلات العينية للنمو :

نظراً لارتفاع معدلات ازدياد السكان بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من اللازم استخدام معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها مع النمو السكاني

ومن هذه المعدلات على سبيل المثال: نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، ونصيب الفرد من الدخل القومي.

إن عدم دقة المقاييس الفردية في مجال الخدمات وضع لزاما استخدام المقاييس العينية المعبرة على النمو الاقتصادي مثل نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية ونمو عدد الأطباء لكل 1000 نسمة¹.

I.3.4.3 مقارنة القدرة الشرائية :

تعتمد المنظمات والهيئات العالمية مقياس الناتج القومي مقوما بالدولار الأمريكي عند نشر التقارير الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن بين بلدان العالم، ان هذا المقياس هو عبارة عن مؤشر لترتيب البلدان من حيث درجة التقدم.

إن من عيوب هذا المقياس انه يرتبط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في وقت تضرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولي، بالإضافة إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية. لذلك يتم الاعتماد على مقياس القدرة الشرائية بالعملة الوطنية داخل الحدود، ومعنى ذلك هو ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية والمقارنة بالقوة الشرائية للبلدان الأخرى².

I.3.5 حساب النمو الاقتصادي :

كما ذكرنا سابقا فان النمو الاقتصادي هو التغيير في حجم النشاط الاقتصادي واغلب الأحيان يقاس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج الداخلي الخام الحقيقي كذلك متوسط نصيب الفرد منه، هذان المؤشران من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي.

I.3.5.1 طريقة الناتج الوطني الحقيقي :

يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال التغيرات التي تحصل على معدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي وذلك حسب الصيغة التالية³:

التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{100} * 100$$

¹ محمد محمد الماخي، التخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج- التطبيق)، بستان المعرفة انشر وتوزيع الكتب، تدمك، مصر، 2010، ص ص 173-171

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 120

³ عصماني مختار، دور الجبائية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2014، ص 46

الدخل أو الناتج في سنة الأساس

2.5.3.I طريقة متوسط دخل الفرد :

يعتبر متوسط دخل الفرد من إجمالي الدخل الوطني الحقيقي من أدق المقاييس استعمالا لقياس النمو الاقتصادي. فزيادة في الدخل الوطني الحقيقي الإجمالي لا يعني نموا اقتصاديا إذا ما كان هناك زيادة في عدد السكان، هذه من أهم الأسباب التي دعت الاقتصاديين إلى ترجيح متوسط نصيب الفرد من الناتج الكلي كمعيار لقياس النمو الاقتصادي وعليه فان النمو الاقتصادي حسب هذه الطريقة يكون حسب الصيغة التالية¹:

الناتج (الدخل) الوطني الحقيقي

متوسط نصيب الفرد الحقيقي =

عدد السكان

إلا أن هذا المقياس سيصادف عدة صعوبات خاصة في الدول النامية ومن أهمها:

- عدم الدقة في إحصائيات السكان والمداخيل
- إشكالية تقسيم إجمالي المداخيل القومية بين السكان العاملين فقط وليس على جميع السكان.
- التقلبات المستمرة في أسعار العملات

ويمكن حساب معدل النمو الاقتصادي بأحد الأسلوبين² :

- معدل النمو البسيط: وهو غالبا ما يستخدم في تقديم الخطط السنوية للحكومة ويستخدم أيضا

لفترات قصيرة غالبا ما تكون سنة وذلك حسب الصيغة التالية:

الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

= معدل النمو

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

- معدل النمو المركب: غالبا ما تستخدم هذه الصيغة في الخطط المتوسطة والطويلة الأجل هذه

الصيغة هي كالتالي:

¹ برييش السعيد، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 68

² تلمساني حنان، مرجع سابق، ص 11

$$TCC = n \sqrt{\frac{GDP_n}{GDP_0}}^{-1}$$

حيث GDP_n : متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة.

GDP_0 : متوسط دخل الفرد في بداية الفترة.

n : طول الفترة الزمنية.

إن القيام بالإنتاج يتولد عنه الدخل هذا الأخير الذي بدوره يحول إلى إنفاق وهذا يعني أن هنالك ثلاث طرق لتقدير وقياس حجم الناتج.

3.5.3.I طريقة القيمة المضافة :

تعرف القيمة المضافة بأنها الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية¹. وحساباً يمكن حساب

القيمة المضافة حسب الصيغة التالية:

القيمة المضافة للمنتوج = قيمة المنتجات النهائية - قيمة المنتجات الوسيط

- المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو من قبل المؤسسات

- المنتجات الوسيط: هي المنتجات المستهلكة في عملية الإنتاج

تعد طريقة القيمة المضافة من الطرق الدقيقة للتعبير عن حجم الناتج وهذا لان هذه الطريقة تمكننا من تفادي

الوقوع في الخطأ ازدواج وتعدد حساب بعض المنتجات في الناتج². وعلى هذا النحو يصبح:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل القطاعات الاقتصاد المحلي

4.5.3.I طريقة الدخل :

يمكن تعريف الدخل الإجمالي المحلي بأنه مجموع الدخول من عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية

خلال مدة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة، وفقاً لهذه لطريقة يتم حساب الناتج من خلال الدخول التي

تولدت منه³. وفقاً لذلك فان:

¹ رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص 46

² نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة القومية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 132

³ رفاه شهاب الحمداني، مرجع سابق، ص 54

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

أما الدخل الوطني:

الدخل الوطني = مجموع الاجور + مجموع الفوائد + مجموع الارباح + مجموع الربح

5.5.3.I طريقة الانفاق :

وفقا لهذه الطريقة فان اجمالي الدخل المحلي يساوي مجموع الانفاق على السلع والخدمات النهائية بسعر السوق والتي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون هذه الفترة مقدرة بسنة¹. فيصبح لدينا:

الناتج الداخلي الخام = الانفاق الكلي .

حيث يتضمن الانفاق الكلي ما يلي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث:

Y : الدخل الوطني الاجمالي

C : الانفاق الخاص على السلع الاستهلاكية

I : النفاق العام و الخاص على الاستثمار

G : الانفاق الحكومي

(X-M) : الانفاق الخارجي الصافي (الصادرات - الواردات).

4.I العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي :

تم تكريس العديد من الدراسات في موضوع النمو الاقتصادي وفي معظم الوقت كان الهدف هو التحليل لمعرفة المحددات الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي ولكن في معظم الوقت أيضا لم ينظر الى الضرائب والسياسة الضريبية كمتغير مؤثر وذو علاقة بالنمو الاقتصادي، هذا الاغفال اثار الكثير من الدهشة حيث ان العديد من

¹بريش السعيد، مرجع سابق، ص 59

البلدان قامت بإصلاحات اقتصادية عميقة تحللتها إصلاحات ضريبية بالدرجة الأولى مما يوحي بالأهمية البالغة للمتغيرة الضريبية وتأثيرها على النمو الاقتصادي بشكل مباشر وقوي

ونظرا لأهمية متغيرة الجبائية في نماذج النمو الاقتصادي قام جملة من الاقتصاديين بدمج الضرائب ضمن نماذج النمو كمتغير مفسر للناتج الداخلي الخام، وفيما يلي سيتم التطرق الى الدراسات والنظريات التي تفسر العلاقة بين الجبائية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط والطويل.

فقد أكد كل من **Adam Smith 1776** و **Solow 1956**، بان مستويات الضريبة تؤثر على القرارات الفردية حول المدخرات والعمل والاستثمار والابتكار وان اثارها على النمو الاقتصادي يمكن ان تكون إيجابية كما يمكن ان تكون سلبية ولقد اظهرت العديد من الدراسات نوعية هذه العلاقة الإيجابية

- فبالنسبة الى **Adam Smith 1776** فان الضريبة يمكن لها ان تعيق صناعة الافراد وتحولها عن طريق الانخراط في بعض عروض التجارة او العمل والتي من شأنها ان توفر إخلال المعيشة لكثير من الافراد وهذا كنتيجة لصيغة الاجبار في دفع الضريبة، فالضريبة حسب سميت تقضي او تقلل من بعض الموارد المتاحة للعملية الإنتاجية للأفراد، فمنذ ذلك الحين حاول معظم الاقتصاديين اعتبار ان فرض الضريبة يعاقب النمو الاقتصادي¹.

- اما **Solow** ونموذج النمو **1956** ومع افتراض معدل ادخار ثابت فانه لا يترك سوى دور ضئيل للسياسة الضريبية للتأثير على معدل النمو ويحلل سولو ذلك وفقا لرامزي بحيث يفترض نموذج **Ramzy** الأكثر عمومية للنمو مستهلكا واحدا ولكنه يعمل على تحرير اختيار الاستهلاك وتوريد العمالة والادخار والاستثمار وهذا ما يسمح للضريبة بتشويه القرارات على هذه المتغيرات الأربعة²

وفي المقابل قام **Heady 1987** و **Carlett** و **Hagane 1953** بتحليل تأثير الهياكل الضريبية على النمو الاقتصادي فخلصت هذه الدراسة الى الأثر الإيجابي على توريد العمالة³.

فحل الاقتصاديون اختلفوا في الاثار المتوقعة للضريبة على النمو، هذا الاختلاف جاء وفقا للإطار النظري المختار (سواء نموذج النمو الكلاسيكي او نموذج نمو داخلي) بالإضافة الى عامل الإنتاج الخاضع للضريبة سواء ضريبة راس المال او ضريبة العمل الإنتاج او عملية تراكم راس المال البشري.

¹ Gareth D. Myles, Economic Growth and the Role of Taxation-Theory, ECONOMICS DEPARTMENT WORKING PAPERS NO.713,2009 PP, P16

²Gareth D. Myles, Op Cit, P14.

³Ferdinand Moussavou, Impact Des Structures Fiscales Sur La Croissance Economique Au Congo- Brazzaville, European Scientific Journal edition, Vol.13, 2017, pp 164-165

وقد توافقت دراسة Solow 1956 الخاص بمعدلات الادخار مع دراسة كل من **1967sato**،
1967krizyniak، **1974 Feldstein**، وكذا دراسة **1986 Judd** و**Chamly** المعتمدة ايضا على نموذج
 1928 Ramzy في معدلات الادخار الداخلية، فان كل هذه النماذج قد درست العلاقة بين الضرائب
 والنمو الاقتصادي وقد خلصت الى وجود علاقة وطيدة بين المتغيرين الضريبة والنمو، اذ ان هنالك تأثير
 للضرائب على النمو الاقتصادي في المرحلة الانتقالية وعلى نصيب الفرد من دخل الدولة¹.
1986Chamly²: اما بالنسبة الى شاملي من خلال دراسته التي تهدف الى معدل الضريبة الأمثل المسهم
 في النمو، فهو يرى بان معدل الضريبة الأمثل يميل الى الصفر على المدى الطويل ويرى شاملي من خلال ذلك الى
 ان نماذج النمو الاقتصادي لا يمكن ان تستثني المتغير الضريبي على الرغم من التأثير السلبي لها على النمو
 الاقتصادي في المدى الطويل فقط في حالة ميول الضريبة على راس المال الى الصفر فان الاقتصاد يكون في حالة
 الاستقرار و التوازن مما يوحي بمعدلات نمو مرضية. فتحليل شاملي ارتكز على العلاقة بين معدلات الخصم
 الضريبي وأثرها على تراكم راس المال الأخير الذي يعد من اهم المحددات للنمو الاقتصادي وكنتيجة لنظرية شاملي
 في المثلى فانه يرى بان هناك علاقة وطيدة بين الضرائب على راس المال والاستقرار لمتغيرات الاقتصاد الكلي بما
 فيها النمو الاقتصادي وعليه فان حسب الدراسة التجريبية لشمالي فان هناك تعارض واضح بين كفاءة ضريبة
 الدخل الرأسمالي في المدى القصير وعدم فعاليتها على المدى الطويل، فوفقا لشمالي فانه الالتزام بعدم فرض ضريبة
 مستقبلية على دخل راس المال فعلا، ومع ذلك قد تميل الحكومة الى زيادة الإيرادات على طريق فرض رسوم
 مستقبلية على راس المال.

- كما قدم **Jean Hindrikset et Myles**³ منظورين نظريين للعلاقة الرابطة بين الضرائب والنمو
 الاقتصادي، وقد وفر نموذج النمو الداخلي دو الصالح العام كسجل قنات إيجابية بحيث يمكن للضريبة من خلاله
 زيادة النمو، ولكن هذه العلاقة لم تكن مستقرة بحيث ان الزيادة في معدل الضريبة بنسبة اعلى من الحد الأمثل من
 شأنه ان يقلل معدل النمو من الناحية العملية فحسب **Myles** فان النتيجة المتوصل اليها نظريا غير حاسمة لدى تم
 اللجوء الى دراسة تجريبية لتبيان العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي.

¹ Ben Ammar Fayçal, Ben Ammou Saloua, Impact des recettes fiscales sur la croissance Economique (Cas des grands pays et des paradis fiscaux), International Journal of Business & Economic Strategy, 2016, vol 4, pp 1-3

² Christophe Chamly, Optimal taxation of capital Incone in general Equilibrium with infinité lives, Journal of the econometric society, 1986, vol 54, N 03, PP 607-622.

³ Nicolas Gravel, Intermediate Public Economics Jean Hindriks and Gareth D. Myles, revues Économiepublique/Public economics, 2007, vol 17, n2, 231-235, [En ligne] (consulté le 30septembre 2016. URL : <http://economiepublique.revues.org/3376>).

للهولة الأولى تظهر الصورة واضحة اذ ارتفعت الإيرادات الضريبية كنسبة الى الناتج الداخلي الخام بشكل ملحوظ في جميع البلدان المتقدمة على مدار القرن الماضي، ولكن مستوى النمو ظل مستقرا نسبيا وهذا ما يشير الى ان الضرائب لا تأثر في الواقع وقد خلص Myles الى ان معدل النمو الاقتصادي يرتبط بمعدل الهامشي للضريبة.

- اما **Plosser 1993**¹ فقد تم الإبلاغ من خلال دراسته الى الصلة التجريبية بين الضرائب ومعدل نمو الناتج للفرد الواحد من خلال أثر الاقتطاع الضريبي للدخل على النمو الاقتصادي لدول التعاون الاقتصادي والتنمية، فوجدت العلاقة سلبية كبيرة في مجمل هذه الدول رغم اختلاف مستويات دخلها، ومفاد هذه الفكرة ان الدخل يعتبر من اهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وهذا ما أوصل الى نتيجة ان الاقتطاعات الضريبية على الدخل تقلل من الدخول وبالتالي فان هذا التأثير السلبي على الدخل يستلزم التأثير نفسه على النمو الاقتصادي.

- وبالنسبة الى **Esterly W و Rebelo S 1993**² فقد قاما بإدخال متغير الضريبة ضمن نموذج النمو بالإضافة الى محددات أخرى للنمو لا سيما الدخل الاولي، معدلات الالتحاق بالمدارس، والاعتقالات والثورات، والخسائر الحربية، وقد تم استخدام أربعة مقاييس مختلفة لمعدل الضريبة الهامشية، وهي الضرائب القانونية، والإيرادات كجزء من الناتج الداخلي الخام، ومعدلات ضريبة الدخل المرجحة في الدخل ومعدلات الهامشية في تراجع الإيرادات الضريبية. لقد تم استخدام هذه المؤشرات في عدد من الانحدارات وقد استنتج استرلي وروبيلو ان الضرائب ذات علاقة مهمة بالنمو الاقتصادي، هذه العلاقة تنطوي على ان الضرائب مزعجة بالنسبة الى النمو الاقتصادي خاصة إذا شهدت الاقتطاعات الضريبية تصاعدا في نسبها، فلكي تكون الضريبة مساهمتا في نمو الناتج يجب مراعات نسب الاقتطاعات بشكل يتماشى ومتطلبات النمو الاقتصادي.

وقد وصف الباحثان الإجراءات التجريبية المتعلقة بمتغيرات السياسة المالية ومستوى التنمية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على بيانات تاريخية وبيانات مستعرضة حديثا وسلسلة من الاستثمارات العمومية فانضحت العلاقة القوية بين النمو الاقتصادي والهيكل المالي وتختلف هذه العلاقة من حيث قوتها وفقا لقوة النظام الاقتصادي، ففي الدول الفقيرة يتم الاعتماد على ضرائب التجارة الدولية في حين ان ضرائب الدخل مهمة فقط في اقتصاديات الدول المتقدمة فحسب الباحثان فانه من الصعب عزل اثار الضرائب بشكل إيجابي. ان للسياسة المالية الأثر المهم على النمو الاقتصادي بما في ذلك الضرائب و الاستثمار العام فيمكن لهذه الجوانب ان تسهم في معجزات

¹ Plosser, C., "The search for growth", in Federal Reserve of Kansas City symposium series, Policies for Long Run Growth, 1993, pp 57 – 86.

² Esterly W, Rebelo S, Fiscal policy and economic growth, Journal Monetary economics, North -Holland, 1993, vol 32, pp 417-458.

النمو فنماذج النمو القديمة و الحديثة لديها قنوات تربط بين بعض الضرائب و النمو الاقتصادي بما في ذلك ضرائب الدخل فوفقا للنظريات التجريبية فان هناك تأثير للنطاق الاقتصادي على اختيار الإدارات المالية، بما فيها النظم الضريبية المختلفة، بحيث ان معدلات الضرائب هي مهمة للنمو و مقلقة في ان واحد، و ان معظم نماذج النمو تتنبأ بان الضرائب على الدخل و الاستثمار تضر بالنمو الاقتصادي فصياغة نظام ضريبي يتمشى و متطلبات النمو الاقتصادي هو امر غاية في الأهمية فنتائج دراسة Esterly وRobilo تساعد على اعتماد كل من سياسة النمو و السياسة الضريبية (على الدخل الاولي) في توضيح سبب صعوبة عزل تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي.

- وبالنسبة الى **Engen وSkinner 1996**¹ فقد استنتجا ان الطرق المناسبة للخروج من التأثير للضريبة على النمو الاقتصادي، وإيجاد معدل الضريبة المناسب، فحسب Engen وSkinner فأنهما يقترحان بدلا من فرض نسبة الضريبة من الأعلى الى الأسفل وجب فرضها من الأسفل الى الأعلى وذلك بعد حساب تأثير الضرائب على المعروض من العمالة والاستثمار والإنتاجية، ثم جمعها للحصول على قياس كلي وتقدير نسبة التخفيضات لكل من الضرائب الهامشية ومتوسط المعدلات وكنتيحة لذلك فانه سيكون ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

- **Barro 1990 وDowrik 1993 وDela furent 1997** فقد درسا مسالة الأكثر عمومية حول كيفية تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي و على وجه الخصوص تحديد العلاقة بين النمو و تكوين و مستوى الانفاق في القطاع العام، فظهر النتائج على انه في حالة زيادة الانفاق العام (الذي يتم قياسه كنسبة من اجمالي الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي) ينخفض معدل النمو الاقتصادي ، بحيث ان الزيادة في الانفاق العام الاستثماري يزيد معدلات النمو الاقتصادي

وقد خلصت هذه الدراسة الى نقاط مهمة:

-قد يكون الانفاق العام مجرد وكيل لمجموعة كاملة من التدخلات الحكومية الغير السعوية مثل تشريعات التوظيف وقواعد الصحة والسلامة فحصة الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ترتبط ارتباطا وثيقا بمتوسط معدل الضريبة فهنا يكون للضريبة أثر مهم ودو علاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي.

Melys 2009²: ويرى Melys ان الضرائب ترتبط بالنمو الاقتصادي من خلال قرار الاعوان الاقتصاديين الفرديين، فالتغيير في الضريبة يعدل الخيارات المثلى للأعوان الاقتصاديين مما يآثر في نهاية المطاف على معدل النمو

¹ Engen, E.M. and Skinner, J. "Taxation and economic growth", National Bureau of economic Research, Cambridge, Working Paper, 1996, No 4223, pp 32-33

²Gareth D. Myles, Op Cit, PP 6-7.

من خلال التوازن الاقتصادي، وقد تم تمثيل العديد من النماذج لتمثيل هذه العملية بتفاصيل مختلفة على نطاق واسع و دائما ما يتم تحديد تأثير التغير الضريبي على معدل نمو الإنتاج بالتأثير الكلي من تأثير الضرائب على العمل و تأثير الاجراء على معدل النمو. الا ان البلدان لا تحتاج ان الى ان تكون متشابهة في الاستجابة الضريبية (العلاقة بين الضريبة و النمو تختلف حسب اختلاف اقتصاديات البلدان) حتى لو تصرف الاعوان الاقتصاديون بنفس الطريقة (أي ان جميعهم يفضون استثماراتهم في راس المال البشري بالطريقة نفسها التي يتم بها رفع ضريبة الدخل) فان التأثير على النمو قد لا يكون هو نفسه فالسياسة الضريبية نفسها قد يكون لها عواقب مختلفة على النمو الاقتصادي، ان فهم علاقة الضرائب بالنمو يتطلب فهم كلا المكونين الذين يشتملان على التغير الكلي في النمو فالنظر الى استجابة الإجراءات الضريبية لا يكفي، لان المرونة الضريبية ليست سوى جزء من المحددات الهامة في النمو فلا تكفي دراسة مكونات النمو بشكل فردي.

- اما في النظريات الجديدة في النمو فان للضرائب علاقة على العمالة والتقدم التقني، وهي عوامل داخلية للنمو تعتمد على سلوك الاعوان الاقتصاديون وقد قام كل من **Philippe Lucas, 1988**، **Romer 1986**، **Petre Howitt وAghion 1992**، بدراسة ذلك بحيث خلصت الدراسة الى ان الضرائب لا تؤثر على معدل النمو في المرحلة الانتقالية فقط، بل تؤثر أيضا في المدى الطويل، فالضريبة على العمل تؤثر على تخصيص الوقت بين العمل وأوقات الفراغ¹. وهذا ما كان قد أكده **Lucas وRapping 1969** بحيث ان الاجر المقتطع منه الضريبة عندما يكون منخفضا مؤقتا فانه يستلزم ميلان مقدار العمل المقدم الى الانخفاض لان الافراد يتوقعون إعادة رفع اجورهم فبدالك يميلون الى زيادة أوقات فراغهم مؤقتا، مع ذلك فان الأجور الضعيفة تؤدي الى افقار أصحابها وبالتالي انخفاض الطلب على الرفاهية. اما الارتفاع الدائم في معدلات الضريبة فإنها تؤدي الى تأثيرات سلبية على العمالة ككل، ففرض الضرائب على العمل يؤثر على تراكم راس المال البشري فالزيادة الدائمة في ضريبة الدخل العمل تقلل من تكلفة الفرصة البديلة التي يقتضيها التدريب فالضريبة هنا لها تأثير سلبي على تراكم راس المال بشري وبالتالي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي².

Arnold, Heddy, Johansson, Shwelbras, Varita (2011)³: من اجل اعداد نظام ضريبي

قام ارنولد و اخرون بدراسة 21 بلد لدول التعاون و التنمية OCDE ولعينة متكونة من 34 عام، ان الهدف من

¹ Moustapha Hamzaoui, Nezha Boussehmi, Impact De La Fiscalite Sur La Croissance Economique Du Maroc, European Scientific Journal, 2017, Vol.13, N 4, pp 106-107.

² Amour A. khochene, incidence de la fiscalité sur la croissance économique du bénin, université d'abomey-calavi-Maitrisée 2005, p 28

³ Francois Vaillancourt, Pouya Ebrahimi, l'impact du mix fiscal sur la croissance économique des provinces canadiennes, 1981-2010, le ciravor, 2012.

هذه الدراسة هو تبيان العلاقة و الأثر الواضح للضريبة على النمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و الطويل في نموذج قياسي مراعين في ذلك الاختلافات والخصائص الاقتصادية لهذه البلدان لهذه البلدان وقد خلصت هذه الدراسة الى ان هناك علاقة كبيرة بين الهيكل الضريبي و النمو الاقتصادي بحيث ان كل من الضرائب على الممتلكات العقارية و الضرائب على الاستهلاك هي الأقل ضررا على النمو الاقتصادي في بلدان OCDE في حين ان للضرائب الدخل الشخصي و ضرائب على الشركات لها اثر أكثر ضررا أي معيق للنمو الاقتصادي بحيث ان مثل هذه الضرائب معيقة للعملية الإنتاجية من جهة والاستثمار المحلية والأجنبية من جهة أخرى. ففي فترة الدراسة ممتدة ما بين 1971-2004 فان الارتفاع ب1% في حصيلة الضريبة على الاستهلاك من شأنها رفع الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.75% وهذا في المدى الطويل.

Godbout وArseneau, Hadao (2011) اما هذه الدراسة فهي تنمى لدراسة ارنولد، ولكن تم الاخذ بنسبة ومعدلات كل من (الضرائب الاستهلاك، و الضرائب على أرباح الشركات ، و الضرائب على راس المال و الضرائب على الكتلة الاجرية، و ضرائب الدخل الشخصي) و اثرها على الناتج الداخلي الخام هذه الدراسة قد خلصت الى وجود علاقة معنوية بين متغيرات التفسيرية (الضريبية) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، بحيث ان ارتفاع نسبة الضريبة على الاستهلاك الى الدخل الشخصي ب1% تؤدي الى ارتفاع في الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 0.12% اما باقي نسب الضرائب المدروسة فلها الأثر السلبي على النمو بحيث ان انخفاض نسبة هذه الضرائب ب10% من شأنهم الرفع من الناتج السنوي بنسبة متفاوتة بين 1% و2%.

خلاصة الفصل:

تبين من خلال ما سبق الأهمية البالغة التي يكتسبها النمو الاقتصادي فهو من المؤشرات الأساسية التي تعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، وكما ذكرنا في طيات الفصل السابق فإن هناك العديد من النظريات والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي فمنها من فسرت العلاقة الطويلة الأجل في نمو الدخل القومي ومنها من حاولت اكتشاف أسباب النمو القصيرة والمتوسطة الأجل.

وتعد الضريبة من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الدولة في معالجة الاختلالات والتشوهات الحاصلة في الاقتصاد، فالسياسة الضريبية قد تكون كافية ليكون لها بصمة هامة على النمو الاقتصادي، وقد تعددت النظريات والنماذج المحددة لها فبعضها درس متغيرة الضريبة على النمو الاقتصادي في المدى القصير، أما البعض الآخر فدرسها المدى المتوسط والطويل. لكن تعتبر الدراسات في النمو الاقتصادي التي خصت السياسة الضريبية بدور واضح كأحد محددات النمو ضئيلة، ففي الآونة الأخيرة حاول بعض الباحثين وضع إطار يربط السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي، من خلال توسيع نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة الى متغيرات السياسة الضريبية. ومن أجل الفحص الدقيق للموضوع محل الدراسة سيتم في الفصل التالي التطرق الى أهم الدراسات الأدبية والتجريبية السابقة التي عالجت الموضوع من جوانب معينة.

-الفصل الثاني-

الدراسات السابقة

تمهيد الفصل:

هناك العديد من الدراسات في موضوع النمو الاقتصادي وفي معظم الوقت كان الهدف هو التحليل لمعرفة المحددات الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي ولكن في معظم الوقت أيضاً لم ينظر إلى الضرائب والسياسة الضريبية كمتغير مؤثر وذو علاقة بالنمو الاقتصادي، ونظراً لأهمية متغيرة الجباية في نماذج النمو الاقتصادي قام جملة من الاقتصاديين بدمج الضرائب ضمن نماذج النمو كمتغير مفسر للنتائج الداخلي الخام، وفيما يلي سيتم التطرق إلى جملة من الدراسات السابقة في الموضوع، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء على أساس النتائج المتوصل إليها، فالجزء الأول يخص الدراسات التي عاجت موضوع السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي و التي توصلت إلى اثر إيجابي للسياسة الضريبية على النمو الاقتصادي أما الجزء الثاني فيخص الدراسات التي كانت نتائجها تنص على انه هناك اثر سلبي للسياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، أما الجزء الثالث يضم الدراسات التي تؤكد على حيادية الجباية وعدم تأثيرها على النمو الاقتصادي.

1.II الدراسات التجريبية التي توصلت الى الأثر الايجابي للجباية على النمو الاقتصادي

- دراسة Worlu Christian N, Emeka Nkoro 2012¹:

تضمنت واقع الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي النيجيري، فبحثت الدراسة في تأثير عائدات الضرائب على النمو الاقتصادي النيجيري انطلاقاً من البنية التحتية، وذلك بالاعتماد على بيانات البنك المركزي النيجيري للفترة ما بين 1980-2007.

- اعتمدت الدراسة جملة من المتغيرات هذه المتغيرات يمكن ذكرها في الآتي:

DI : إجمالي الاستثمار المحلي (حسب إجمالي المدخرات المحلية)

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

PPT : ضريبة الأرباح البترولية

CIT : ضريبة دخل الشركات

CED : الرسوم الجمركية و المكوس

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر

INT : سعر الفائدة

وقد أظهرت نتائج الدراسة ان الإيرادات الضريبية تحفز النمو الاقتصادي من خلال البنية التحتية، اي انها تسلط الضوء على القنوات التي تأثر من خلالها الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي. كما كشفت الدراسة ايضاً ان الإيرادات الضريبية ليس لها تأثير مستقل على النمو الاقتصادي من خلال تطور البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر ولكن السماح فقط لتطور البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر بالاستجابة الإيجابية لزيادة الانتاج. كما يمكن للإيرادات الضريبية الوصول الى الاهداف العامة الاقتصادية كاملتا فقط إذا تمكنت الحكومة من التوصل الى قوانين وتشريعات مالية تعزز الاهداف الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تعزيز القوانين التي تعمل على مكافحة الفساد والتهرب والغش الضريبيين، وكذلك تحسين الادارة الضريبية وترسيخ مبادئ الشفافية والمسائلة للمسؤولين الحكوميين، وفقاً لهته الاصلاحات فان الإيرادات الضريبية سوف تزداد، هذه الزيادة التي تتماشى طردياً والنمو الاقتصادي.

¹Worlu Christian N, Emeka Nkoro, Tax Revenue and Economic development in Nigeria : A macroeconomic Approach, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Published by MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rome, Vol 1, No 2, November 2012.

لقد اوضحت نتائج الدراسة القياسية ان عائدات الضرائب تأثر بطريقة مباشرة في تطوير البنية التحتية محددا نوع الضرائب المؤثرة بصورة أكبر في ذلك والتي هي الضرائب على دخل الشركات، هذه الضريبة لها تأثير كبير ومباشر على تطور البنية التحتية وبالتالي النمو الاقتصادي، مما يلزم الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة للاهتمام بتطوير هذا الصنف الضريبي، فضرية دخل الشركات في نيجيريا لها تأثير هائل على اجمالي الإيرادات الضريبية. اما ان عائدات ضريبة ارباح البتروولية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا بالرغم من نسبتها الكبيرة الى اجمالي الإيرادات الضريبية، وهذا راجع الى عدم توجيه عوائد هذه الضريبة الى تطوير البنية التحتية والتي تعتبر محرك النمو الاقتصادي.

-دراسة Ben Ammar Fayçal, Ben Ammou Saloua 2016¹:

فقد استهدفت هذه الدراسة اثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي، لعينة من البلدان العظمى والبلدان ذات الملاذ الضريبي وهذا باستخدام نظريه التكاملات في البيانات المستخدمة، قد حددت عينة من 10 بلدان منها 5 بلدان ذات دخل مرتفع وهي فرنسا، الو م ا، الصين، ماليزيا، والنرويج. إضافة الى 5 بلدان ذات ملذات ضريبية وهي هونكونغ، الو م أ، السيشل، سنغافورا، سويسرا. اما بيانات السلسلة الزمنية المدروسة فهي مأخوذة من البنك الدولي للفترة الممتدة ما بين 2000-2012. ان نتيجة الدراسة تسير الى وجود علاقة مستقرة بين

النتائج المحلي الاجمالي والمتغيرات الضريبية المختلفة

اما متغيرات الدراسة فهي كالآتي:

Y_{it} : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للبلد i في الفترة t .

RNH : نصيب الفرد من الناتج الوطني للفرد.

INF : معدلات التضخم.

TIBC : الإيرادات الضريبية من الضرائب المطبقة على الشركات بعد الاقطاعات و الاعفاءات الممنوحة و المسموح بها.

IS : الإيرادات الضريبية من الضريبة على ارباح الشركات و المكاسب لراس المال.

¹ Ben Ammar Fayçal, Ben Ammou Saloua, Impact des recettes fiscales sur la croissance Economique (Cas des grands pays et des paradis fiscaux), International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES), Vol.4, 2016, pp. 1-6

DD : الايرادات الضريبية من الضرائب المطبقة على الواردات من السلع التي تدخل البلاد او الخدمات المقدمة الى غير المقيمين.

AT : الايرادات الضريبية من اجور الموظفين و العقارات.

DETTE : مجموعة خدمة الدين.

TO : الانفتاح التجاري (EXP+IMP) نسبة الى الناتج الداخلي الخام.

نتائج الدراسة:

من الاستنتاجات الجوهرية للدراسة هو ان السياسة الضريبية يمكن ان تكون اداة مهمة لاستعادة الركود الحالي او الانكماش الاقتصادي والمساهمة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في كلتا المجموعتان.

- دراسة Hubert G. Scarlett 2011¹:

اهتمت بدراسة السياسة الضريبية وأثرها على النمو الاقتصادي في جمايكا وذلك باستخدام نموذج تأخر التوزيع الموزع التلقائي والذي يلتقط بشكل مشترك الاثار القصيرة والطويلة الاجل وخلصت الدراسة الى ان الضرائب الغير مباشرة هي الاكثر ملائمة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولكن من ناحية اخرى فان زيادة حصة الضرائب لها ضرر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، لقد استخدم الباحث بيانات ربع سنوية للفترة ما بين 1990-2010.

متغيرات الدراسة:

Y : المتغير التابع و المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ويعتبر كدالة لمعدل الاستثمار و نصيب الفرد من راس المال البشري و أيضا معدل السكان)

INC : الضرائب على الارياب و الافراد و الضرائب الاخرى على الفائدة.

PRDCOM : الضرائب على الاستهلاك و الانتاج و تضم (GCTLCL) ضرائب الاستهلاك العامة المحلية، SCTLOL، ضرائب الاستهلاك الخاصة المحلية، LICE، ضرائب اخرى لرخص المركبات الالية، تراخيص الرهانات و اليناصيب و الالعاب، ضريبة التعليم، و رسوم المقولين و رسوم الدمغة المحلية)

TRADE : ضرائب التجارة الدولية و تضم (GCTimp) ضريبة الاستهلاك العامة (الواردات)، SCTimp، ضريبة الاستهلاك الخاصة (الواردات)، Othint، الرسوم الجمركية و رسوم الدمغة و ضريبة السفر).

¹Hubert G. Scarlett, Tax Policy and Economic Growth in Jamaica, Research Services Département Research & Economic Programming Division Bank of Jamaica, November 2011.

CONSP : الضرائب على الاستهلاك و تضم (GCT ضرائب الاستهلاك العامة، SCT ضرائب الاستهلاك الخاصة)

DIRECT : الضرائب المباشرة.

INDTAX : الضرائب الغير مباشرة.

استخلصت الدراسة مجموعة من النتائج تمثلت في تبيان أثر كل صنف من الضرائب على النمو الاقتصادي:

- بالنسبة للضرائب المباشرة فقد تبين ان كل زيادة في حصة الايرادات عن طريق الضرائب المباشرة لها أثر ايجابي وكبير على PIB للفرد في المدى الطويل فقد تماشت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ارنولد 2011 وكليتز 1999.

- اما بالنسبة للضرائب الغير مباشرة فان الزيادة في نسبتها لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي PIB للفرد في المدى الطويل، اما في المدى القصير فان كلا النوعان من الضرائب ليس لهما اهمية تذكر.

- الضرائب على الاستهلاك لها تأثير ايجابي على نمو الاقتصادي في المدى القصير

- للضرائب على الواردات الاثر الايجابي على النمو الاقتصادي، اما الضرائب على التجارة الدولية الاخرى فلها تأثير اقل

- ان كلا من ضرائب على الدخل والارباح لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، اما على المدى القصير فان أثرها رغم ايجابية يبقى ضعيفا.

اظهرت نتائج الدراسة ان الضرائب الغير مباشرة هي الاقل ضرر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فعلى السياسة الضريبية ان تكون موجهة على هذا المنهج ليس فقط لزيادة الايرادات الحكومية وانما لزيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، تليها الضرائب المفروضة على الواردات فان العائد منها ايجابي على PIB للفرد وذلك في المدى الطويل، تليها الضرائب الاخرى للدولة، اما الضرائب على الدخل والشركات فاما تأثير سلبي على نصيب من الناتج الداخلي الخام في المدى الطويل والقصير.

ان اي تشوه في نصيب الفرد من ال PIB يتطلب حوالي 9 أشهر من الاصلاح فمن غير الحكمة ان تكون السياسة الضريبية موجهة لمثل هذا النوع من الضرائب (الضرائب على الدخل والشركات) لبلد مثل جمايكا والذي لا يزال في إنعاش لنموه الاقتصادي.

اما على المدى القصير يكون للضرائب على الاستهلاك تأثير مهم على النمو الاقتصادي وكذلك الامر بالنسبة للضرائب الاخرى.

- دراسة **Mihai Ioan Mutaşcu, Dan Constantin Dănuleştiu** 2011¹:

بعنوان الضرائب والنمو الاقتصادي في رومانيا، لقد قام الباحث بدراسة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي لرومانيا خلال الفترة الممتدة بين 1999-2010 باستخدام نموذج (VAR)، فلقد تم التشكيك في العلاقة بين المتغيرين في كلا الاتجاهين وبالتحديد الطريقة التي تأثر بها الضرائب على النمو الاقتصادي.

لقد اعتمد الباحث متغيرين اساسيين وهما:

DT : مستوى الضرائب الديناميكية.

DG : مستوى النمو الاقتصادي الديناميكي.

نتائج الدراسة:

- ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يادي الى انخفاض مستوى القيود الضريبية وذلك كنتيجة لزيادة القاعدة الضريبية (معدل الضريبة الثابت).

- ان الصدمة الايجابية لارتفاع معدلات الضريبة يولد ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، الى انه في حالة رومانيا هناك الكثير من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي والتي لها اثار مضاعفة في هذا الاتجاه، فمن وجهة النظر السياسية فان الباحث اقر بانه لا يمكن ان تأخذ السياسة الضريبية في رومانيا الى الحد الاقصى وينبغي ان تنفذ بعناية شديدة لان هناك عوامل كثيرة يمكن ان تأثر على الناتج

-دراسة **Steven yamarik** 2000²: والتي تجيب على امكانية السياسة الضريبية في تفسير النمو الاقتصادي الكلي على مستوى الدولة، اذ تختبر هذه الورقة تجريبيا دور الضريبة المشوهة³ في تفسير النمو الاقتصادي على مستوى الدولة وذلك من خلال تقدير لمعدلات الدخل الشخصي والمبيعات العامة ومعدلات ضريبة الاملاك، وقد استخلصت الدراسة الى ان هناك علاقة وطيدة بين الضريبة والنمو الاقتصادي فالمعدلات الضريبية المصنفة تولد تنبؤات أكثر اتساقا مع نظرية النمو الاقتصادي.

- دراسة **Christine Awiti** 2016⁴ في أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تحت عنوان:

¹ Mihai Ioan Mutaşcu, Dan Constantin Dănuleştiu, TAXES AND ECONOMIC GROWTH IN ROMANIA. A VAR APPROACH, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 13(1), 2011

² Steven yamarik, Economics Letters, Elsevier, N 68, 2000, pp211-215

³ الضرائب المشوهة: هي الضرائب التي تغير سعر عامل الانتاج المتراكم (راس المال المادي، راس المال البشري والتكنولوجيا).

⁴ Christine Awiti, Government Expenditure and Economic Growth : Theoretical and Empirical Analysis, Dissertation zur Erlangung des Grades eines Doktors der wirtschaftlichen Staatswissenschaften, Gutenberg-Universitaet Mainz, 2016.

Gouvernement expenditure and economic growth : theoretical and empirical analysis

وقد اهتم الفصل الاول بالسياسة الضريبية وما تخلفه تغيراتها على النمو الاقتصادي في كينيا وتسعى الدراسة الى الاجابة على التساؤلات المطروحة بما يخص ما إذا كانت للتغيرات الضريبية آثار على مستوى الدخل والاستهلاك وراس المال وماهي التدابير الحكومية اللازمة لموازنة التغيرات مع النمو الاقتصادي.

لقد حدد الباحث ثلاث انماط والتي مسها التغيير من خلال الاصلاحات الاخيرة وهي الضرائب على راس المال والاستهلاك وضرائب على الدخل. والهدف من الدراسة هو معرفة كيفية تحقيق التوازن بين زيادة الايرادات المتأتية من الضرائب في الاصناف المذكورة واثار ذلك على النمو الاقتصادي في كينيا.

لقد استخدم الباحث نموذج نمو خارجي في اقتصاد مغلق من قطاع واحد اما متغيرات الدراسة فقد حددها الباحث كما يلي:

- الضرائب على الاستهلاك

- الضرائب على راس المال (الاستثمار)

- الضرائب على الدخل (العمل)

- الانفاق الحكومي بافتراض ان النفقات والتحويلات الحكومية تساوي الايرادات المحصلة، وتضم الايرادات مجموع الضرائب بالإضافة الى الاصول والدخل (الاجور)

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة الى جملة من النتائج يمكن ذكرها في الآتي:

- التغيير في السياسة الضريبية يؤثر على النمو الاقتصادي فقط في المرحلة الانتقالية

- في المدى الطويل يحدد التغيير في السياسة الضريبية مستوى الدخل وراس المال والايرادات الحكومية

- هناك تبادل بين التغيير في السياسة الضريبية ونتاجية الانفاق الحكومي باعتبار الايرادات الضريبية هي المحرك الاساسي لإنتاجية الانفاق الحكومي.

- في حالة كينيا فان الزيادة في الضرائب على راس المال تؤدي الى خفض مستوى راس المال والدخل والايرادات

- زيادة الضرائب على الاجور تزيد من مستوى الدخل وراس المال وايرادات الحكومة في المدى الطويل

- زيادة الضرائب على الاستهلاك لا تغير مستويات الدخل وراس المال والايرادات الحكومية الى حد كبير

وكنتيجة عامة فان علاقة التغيرات في السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي فان الامر يتم فقط في المرحلة الانتقالية

اما على المدى الطويل فان التغيير في السياسة الضريبية لا يؤثر على النمو الاقتصادي

- دراسة قجاتي عبد الحميد والسي محمد كمال¹ 2017 والموسومة بعنوان "هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر (1992-2015)" والتي اهتمت بدراسة تقييمية للسياسة الضريبية من خلال قياس الاثر للضرائب المباشرة والغير مباشرة للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات. ان النتائج المتوصل اليها كانت للسلسلة الزمنية الممتدة ما بين 1992 - 2015 حيث تم استخدام نموذج العزوم المعممة اما متغيرات الدراسة فكانت كالتالي:

GDB : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات كمتغير مستقل.

IRG : نسبة الضرائب على الدخل من الناتج خارج المحروقات.

IBS : نسبة الضرائب على ارباح الشركات من الناتج خارج المحروقات.

TVA : الرسم على القسمة المضافة نسبة الى الناتج خارج المحروقات.

TIMP : نسبة الرسوم الجمركية من الناتج الداخلي الخام.

DRT : نسبة رسوم الطابع الى الناتج الداخلي الخام.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى ان الضرائب الغير مباشرة هي الاكثر ضررا الى النمو الاقتصادي فبرغم من ان الضريبة على القيمة المضافة جاءت احصائية ومعنوية الا ان لها أثر سلبي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مقارنة بالضرائب المباشرة وباقي مكونات الهيكل الضريبي الجزائري.

- اما الضرائب المباشرة المتكونة من IRG و IBS فان لها أثر ايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي خارج المحروقات.

- اما الرسوم الجمركية فهي الاخرى سجلت مرونة كبيرة اذ لها أثر مهم على نصيب الفرد من الناتج ويمكن تفسير ذلك الى ظاهرة التوسع في الاستيراد.

- اما ضريبة الطابع ورسم التسجيل فقد سجلت مساهمة ضعيفة مقارنة بباقي انواع الضرائب.

وكنتيحة عامة فان للضرائب المباشرة الاثر المهم على النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات وهذا مقارنة مع باقي الاصناف الاخرى من انواع الضرائب.

- دراسة Ferdinand Moussavou¹ 2017 والموسومة بعنوان:

1 قجاتي عبد الحميد والسي محمد كمال، هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر (1992-2015)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2017.

"Impact Des Structures Fiscales Sur La Croissance Economique Au Congo-Brazzaville"

اهتمت هذه الدراسة بتقديم تجربي لأثر الهياكل الضريبية على النمو الاقتصادي و ذلك للتمييز بين التأثيرات لضرائب الدخل الشخصي و الضرائب على الشركات و الضرائب على السلع و الخدمات بالإضافة الى التحويلات الحكومية ، و تظهر النتائج عليها بالاعتماد على نموذج "ديكي فولر" ان الضرائب على الدخل الشخصي و كذا الضرائب على السلع و الخدمات و مجموع عائدات الدولة و التحويلات الحكومية للمؤسسات و التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت تأثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ،اما في المدى القصير فان التأثير على النمو الاقتصادي اقتصر على ضرائب الشركات و التحويلات الحكومية لفائدة الشركات . لقد مكنت هذه الدراسة من تحديد حدود السياسة الضريبية و الاقتصادية المنفذة في الكونغو برازافيل .

تم استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة ما بين 1980-2015 للإجابة عن التساؤلات التي من مفادها معرفة ماهية الاثار المترتبة عن الهياكل الضريبية على النمو الاقتصادي في الكونغو برازافيل وما ينبغي ان يكون عليه الهيكل الضريبي لتطوير البلد، فقام الباحث باختبار "ديكي فولر" وبوضع المتغيرات التالية:

PIBR : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

IRP/PIB : الضرائب على الدخل الشخصي كنسبة الى PIB.

ISS/PIB : الضرائب على دخل الشركات نسبة الى PIB.

RTE : الايرادات الضريبية الكلية نسبة الى PIB.

IBS/PIB : الضرائب على السلع و الخدمات نسبة الى PIB.

TRE/PIB : التحويلات الحكومية للشركات نسبة الى PIB.

FBC/PIB : اجمالي تكوين رأس المال (استثمار مختلف الوكلاء الاقتصاديين) المقيمين في الاصول الثابتة.

POA : مقدار العمل المقدم في الاقتصاد.

نتائج الدراسة:

- الايرادات الضريبية لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي الكنتولي.
- على المدى القصير تشير الدراسة الى ان الضرائب على ارباح الشركات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.
- الزيادة في معدلات الضرائب على السلع والخدمات لا تثبط الانتاجية في الكونغو وتساهم على الاقل في النمو الاقتصادي.

¹ Ferdinand Moussavou, Impact Des Structures Fiscales Sur La Croissance Economique Au Congo-Brazzaville, European Scientific Journal, Vol.13, No.34, 2017.

- اما التحويلات الحكومية للشركات فإنها لا تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي، فهذه التحويلات غير كافية للسماح بالشركات لخلق الثروة.

اما تكوين راس المال الثابت له أثر سلبي على النمو في راس المال المادي في الكونقو ولا يسمح بزيادة انتاج الشركات ولا انتاج الدولة.

- تأثر السلع والخدمات واجمالي الإيرادات الحكومية ايجابا على النمو في المدى الطويل.

- في المدى القصير تأثر الإيرادات الاجمالية للدولة بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

ومن الملاحظ ان اجمالي الإيرادات الضريبية لها أثر ايجابي على النمو في المدى الطويل والقصير.

- الزيادة في ضرائب الدخل الشخصي والشركات لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

- دراسة **2017 Chabossou Augustin Foster Comlan**¹ تحت عنوان:

" Fiscal policy and economic growth in the West African Economic Monetary Union Countries "

والتي اهتمت بإظهار نتائج الإصلاحات الضريبية التي ادخلتها بلدان الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب افريقيا والتي كان الهدف منها الحد من التشوهات في السوق المشتركة وكذا تعزيز تعبئة الإيرادات لدعم النمو الاقتصادي، وهذا من خلال استخدام الضريبة لأغراض اقتصادية واجتماعية.

اعتمد الباحث على بيانات البانل لدول WAEMU للفترة الممتدة ما بين 1980-2014 لسبع دول من أصل ثمانية وهي: البنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، مالي والنيجر والطنقو والسنغال.

متغيرات الدراسة:

متغير المستقل:

Trois : معدل نمو الإيرادات الحقيقي كمتغير مستقل

اما المتغيرات المفسرة فكانت كالتالي:

TRfisc : عائدات الضرائب و تشمل الضرائب المباشرة و الغير مباشرة

TKap : راس المال المادي (اجمالي راس المال الثابت)

Teduc : راس المال البشري

Tpop : النمو السكاني

¹ Chabossou Augustin Foster Comlan, Fiscal policy and economic growth in the West African Economic Monetary Union Countries, Journal of Economics and Development Studies, Vol. 5 N3, 2017.

TINFL : معدل التضخم

Tovc : معدل الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات و الواردات الى الناتج الداخلي الخام)

نتائج الدراسة:

لقد تبين من خلال الدراسة الأثر الإيجابي للضرائب على النمو الاقتصادي في دول منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي فزيادة الإيرادات بنسبة 100% يحسن مستوى الإنتاج ب 9% الا ان هذا التأثير ضعيف رغم ما ظهر كتحسن للإيرادات الضريبية باعتبار هذا الأخير عامل استراتيجي للنمو الاقتصادي نضريا فان تأثير النمو للإيرادات الضريبية في البلدان محل الدراسة لا يزال محدود النطاق.

اما بالنسبة لراس المال الخاص والنمو السكاني والتضخم فقد أوضحت الدراسة الأثر الضعيف على نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان وهذا راجع الى تأثير الاقتصاد الغير الرسمي، وبالنسبة الى راس المال البشري فقد وجدت له مرونة إيجابية ولكن ليست كبيرة

وبخصوص الانفتاح التجاري فقد جاءت نتائج قياسه على النمو الاقتصادي في هاته البلدان مطابقة للنظرية الكلاسيكية فظهرت الآثار السلبية للواردات بينما هنالك أثر إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي.

- دراسة **Ching-Chong Lai, Hsun Chu, Angus C. Chu, Ping-ho Chen** 2016¹: والتي اتسمت بعنوان:

« Short-run and Long-run Effects of Capital Taxation on Innovation and Economic Growth »
هذه الدراسة اهتمت بتحليل فروض الضرائب وأثارها البعيدة والقصيرة على الابتكار والنمو الاقتصادي، فالضرائب الدخل على راس المال لها اثار قصيرة وطويلة على النمو الاقتصادي والابتكار، بحيث ان زيادة معدل ضريبة الدخل على راس المال لها تأثير على الاستهلاك ومعدل تحويل الضرائب على معدلات نمو التوازن للتكنولوجيا والإنتاج.

من خلال هذه الدراسة تم استنتاج الآثار القصيرة والطويلة الأجل لضرائب رأس المال على الابتكار والنمو الاقتصادي. ويمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

حسب الدراسة فان ارتفاع معدل ضريبة رأس المال له تأثير إيجابي لا يمكن إنكاره على معدل النمو الاقتصادي، حيث أن تأثير التحويل الضريبي الإيجابي يفوق بشكل صارم التأثير السلبي للاستهلاك، ومع ذلك خلال الفترة

¹ Ping-ho Chen, Angus C. Chu, Hsun Chu, Ching-Chong Lai, Short-run and Long-run Effects of Capital Taxation on Innovation and Economic Growth, MPRA Paper No. 72211, 2016, Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/72211/>, consulté le 17/08/2018 a 18 :22.

الانتقالية، فإن الزيادة في معدل الضريبة على رأس المال تقلل أولاً من معدلات نمو التوازن في التكنولوجيا والإنتاج، قبل أن تتقارب معدلات النمو هذه إلى مستوى توازن أعلى.

هذه الآثار المتناقضة لضريبة رأس المال على النمو الاقتصادي تشير إلى أن التحليل التجريبي الشامل لضريبة رأس المال والنمو الاقتصادي يجب أن يأخذ في الاعتبار إمكانية تغير آثار ضريبة رأس المال عبر آفاق مختلفة.

- **دراسة بن عاتق حنان 2014¹**: والموسومة بعنوان "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر". فقد قامت الباحثة بدراسة العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي من خلال استخدام أسلوب من أساليب التنبؤ واتخاذ القرار والمتمثل في طريقة التكامل المتزامن وهذا للإجابة عن مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها جزء من سياسة اقتصادية متكاملة.

معتمدتا في ذلك على بيانات سنوية منتقاة من قوانين المالية وقاعد بيانات إحصائية دولية لصندوق النقد الدولي للفترة الممتدة ما بين 1970-2010

اما المتغيرات المستخدمة للدراسة فكانت حسب الآتي:

PIB : الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع

FO : الجباية العادية

FP : الجباية البترولية

IDE : الاستثمار الأجنبي المباشر

TVER : الانفتاح الاقتصادي

DPUB : النفقات العامة

INF : التضخم

TCH : تطور سعر الصرف

نتائج الدراسة:

استخلصت الباحثة الى ان الجباية البترولية لها تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام وكذا نفس الشيء بالنسبة الى الجباية العادية اما بالنسبة الى الاستثمار الأجنبي المباشر فان له الأثر الإيجابي في السنوات الأولى فقط ثم سرعان ما يتحول الى تأثير سلبي، وبخصوص الانفتاح التجاري فان له الأثر السلبي دائم الا انه لا يقترب من الصفر.

¹ بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014.

اما النفقات العامة فان لها أثر إيجابي ودائم على PIB وهذا بالرغم من ان معاملته في العلاقة الطويلة الاجل سلبي.

وكاستخلاص شامل فان حدوث أي صدمة على أي المتغيرات المستقلة فان ذلك من شأنه ان يؤثر على الناتج الداخلي الخام بشكل دائم، كما اتضح من خلال هذه الدراسة ان الجباية تأثر إيجابا على النمو الاقتصادي باعتبار السياسة الجبائية جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، وان فعالية النظام الضريبي هي احدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى القدرة على تحديد الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية.

- **دراسة حجاوي توفيق 2016¹** والموسومة بعنوان "مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر" والتي تهدف الى تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية والتنمية الاقتصادية من خلال تحديد العوامل الرئيسية للقدرة الجبائية للجزائر.

استخدمت في الدراسة بيانات سنوية للفترة الممتدة ما بين 1981-2011 تم من خلالها قياس الجهد الجبائي إضافة الى تقدير المرونة الشاملة لمختلف أنواع الضرائب مما يسمح برسم سياسة جبائية تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في ان:

- مؤشر الجهد الضريبي مستقر نسبيا باستثناء بعض السنوات مما يدل على ان الجزائر تجد صعوبة في تحصيل بعض الإيرادات الضريبية في ظل بعض الوضعيات الاقتصادية، فارتفع مؤشر الجهد الضريبي له الأثر السلبي على الإيرادات الجبائية في الجزائر وهذا راجع الى تهرب المكلفين من دفع الضريبة والذي يؤدي بدوره الى تباطؤ النشاط الاقتصادي فوفقا لذلك استنتج الباحث ان تحصيل إيرادات جبائية أكثر في الفترة المدروسة، من شأنه ان يضر بالتنمية الاقتصادية، لذا وجب على السلطات العمومية اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية لتغيير هذا التأثير بالإيجاب على تعبئة الموارد العمومية والتنمية الاقتصادية على حد سواء.

اما المرونة الشاملة لإيرادات الجباية العادية لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، اي ان الجباية العادية قليلة الاستجابة من المطلوب للتغيرات الناجمة في الناتج الداخلي الخام، مما يؤكد عدم إنتاجية الضرائب العادية نسبة الى الإيرادات الكلية، وهذا يمكن ارجاعه الى هيمنة الاقتصاد الغير الرسمي اضافتا الى صعوبة فرض الضرائب على بعض الاعمال التجارية الصغيرة. لان عدم مرونة الجباية العادية ليست مطلقة، فالدراسة توصلت الى ان إيرادات

¹ حجاوي توفيق، مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2015-2016

الضرائب من السلع والخدمات كانت مرنة أي ان إيرادات هذا النوع من الضرائب تستجيب بشكل سريع الى التغيرات في الاستهلاك النهائي.

اما الضرائب على الأرباح والدخول فكانت اقل مرونة من الضرائب الغير مباشرة، وبالنسبة للإيرادات الضريبية المتأتية من التجارة الخارجية فقد كانت قليلة المرونة في الجزائر بعكس الدراسات الأخرى للبلدان النامية، ففي هذه الأخيرة يعتبر هذا النوع من الضرائب الأكثر اسهاما في تعبئة موارد الدولة ويمكن ارجاع حالة الجزائر الى تخصيص معدلات النمو بالإضافة الى ضعف الجهاز الجمركي.

لقد ارتكزت هذه الدراسة على أربع معايير او المؤشرات لقياس أداء وفعالية السياسة الجبائية وهي

1- تقييم الضغط (العبء) الجبائي.

2- قياس القدرة والجهد الجبائين.

وذلك باتخاذ المعادلة التالية: $Y_t = a + BX_t + \varepsilon_t$

حيث ان:

Y_t = نسبة الإيرادات الجبائية الكلية الى الناتج الداخلي الخام في الزمن t

a = ثابت

ε_t = حد الخطأ

X_t = متغيرات مستقلة و التي هي عبارة عن عوامل قد تؤثر على قدرة البلد على رفع العائدات الجبائية ، و

المتتمثلة في هذه الدراسة في :

LGdppct : نصيب الفرد من الدخل (معدل ppp) معبر عنه باللوغاريتم.

Tnft : معدل التضخم.

Agric : حصة قطاع القلعة في PIB

Tradet : حصة الصادرات و الواردات في الناتج الداخلي الخام.

Mart : حصة قطاع التعدين (التصنيع) في PIB

Urbanet : نسبة السكان في المدن من مجموع السكان

Shawow : يقيس نشاط الاقتصاد الخفي (الموازي) نسبة الى PIB

Inst : يقيس الجودة المؤسساتية

Oile : حصة الصادرات البترولية في الصادرات الكلية

Deptt : نسبة الديون الى الناتج الوطني الخام

3- قياس مرونة النظام الجبائي.

المتغيرات التفسيرية للإيرادات الجبائية لكل ضريبة

TR : الإيرادات الجبائية العادية الكلية ، PIB كقاعدة ل TR

IBS الضرائب على السلع و الخدمات ، الاستهلاك النهائي CF كقاعدة ل IBS

IC : الضرائب على التجارة الخارجية، الواردات IMPT كقاعدة ل IC

IRB : الضرائب على الدخول و الأرباح ، PIB كقاعدة ل TRB

4- دراسة استقراره النظام الجبائي الجزائري.

- دراسة الشريف محمد¹2017 والموسومة بعنوان "تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر"، ولقد حاول الباحث الإجابة على تسائل مدى تأثير الاقطاعات الضريبية على متغيرات الأداء الاقتصادي (النمو، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات) باعتبار الاقطاعات الضريبية اهم وسيلة في يد الدولة للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

تمت الدراسة بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1989 باعتبارها سنة البداية لانتهاج اقتصاد السوق في الجزائر وبداية الإصلاحات الجبائية وصولا الى سنة 2014 باعتبارها سنة انهاء المخطط الخماسي التنموي الثالث معتمدا في هذه الدراسة على طرق منهجية متعددة، باستعمال المنهج الوصفي والكمي الرياضي لتقييم العلاقة الرياضية الاقتصادية التي تجمع الضريبة بتلك المؤشرات محل الدراسة.

باعتبار النمو الاقتصادي هو المؤشر الاقتصادي الذي يحظى باهتمام دراستنا تم التركيز على النتائج المتحصلة من هذه الدراسة فقط التي تخص أثر الاقطاعات الضريبية على النمو الاقتصادي.

فكانت متغيرات الدراسة لأثر الاقطاعات الجبائية على النمو الاقتصادي كما يلي:

PIB : الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع و قد تم ادخال اللوغاريتم النيبيري على قيم PIB و هذا للتصغير من قيمته كونه بالمليار دج.

FISPET : الجباية البترولية

IMPD : الضرائب المباشرة

DTAX : الطابع و التسجيل

¹ شريف محمد، تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016-2017.

TCA : الرسم على رقم الاعمال

AUTIMP : حاصل الضرائب المختلفة (مختلف الضرائب و الاقطاعات الضريبية الأخرى)

LDD : الحقوق الجمركية (الاقطاعات المفروضة على الصادرات و الواردات)

IDE : الاستثمار الأجنبي المباشر

INT : معدل الفائدة الحقيقي

SK : خزين راس المال (تراكم الاستثمارات للفترات السابقة منقوص منه نسبة الثابت و هو المساهم في زيادة

القيمة المضافة)

VE : العمالة

DEPF : نفقات التسيير

DEPE : نفقات التجهيز

نتائج الدراسة:

لقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج تمثلت في ان الاقطاعات الضريبية بمختلف أنواعها ساهمت بشكل مغاير عن مساهمتها في فترة ما قبل الإصلاحات فقد كان لكل من الضرائب المباشرة و حقوق الطابع و التسجيل و الضرائب المختلفة الأثر الإيجابي و الفعال على تحسين مؤشر النمو الاقتصادي في حين لوحظ تراجع دور الجباية البترولية وكذلك نفس الشيء بالنسبة الى كل من متغير العمالة و نفقات التسيير، اما الضرائب الأكثر اسهاما في النمو الاقتصادي فقد احتلت الضرائب المختلفة الصدارة بحيث انه اذا تغير مقدار هذه الضرائب بوحدة واحدة فان الناتج الداخلي الخام سيتغير بمقدار 11220.004 وحدة.

II.2 الدراسات التجريبية التي توصلت الى الاثر السلبي للجباية على النمو الاقتصادي

- تقرير منظمة التعاون والتنمية OCDE للإصلاح الاقتصادي 2009¹:

استهدفت هذه الدراسة خيارات الإصلاح الضريبي الذي يهدف بدوره الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، مستنتجتا في ذلك ضرورة تغيير جزء من الهيكل الضريبي من اجل تخفيض حصة الضرائب على الدخل وزيادة حصة الضرائب على الاستهلاك او الممتلكات العقارية. الى جانب الحد من التقدمية الضريبية على المعدلات الحدية، والتي سيكون لها أثر على الحد من التقدمية الشاملة للنظام الضريبي.

¹ Ed. De l'OCDE, « Chapitre 5. Fiscalité et croissance économique », Réformes économiques, Distribution électronique Cairn.info pour Ed. De l' OCDE, 2009, n° 5, p. 146-168. (Article disponible en ligne à l'adresse : <http://www.cairn.info/revue-reformes-economiques-2009-1-page-146.htm>).

ان محتوى اهتمام هذه الدراسة هو كيفية تصميم نظام ضريبي فعال من شأنه إطلاق العنان للنمو الاقتصادي. بالاعتماد على دراسة تجريبية لعينة مكونة من 21 دولة لبلدان التعاون والتنمية، للفترة الممتدة ما بين 1970-2005.

اما نتائج الدراسة فكانت كالتالي:

- عند نقل عائدات الضرائب بنسبة 1% لضرائب الدخل الى الضرائب على الاستهلاك او الممتلكات فهذا يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل بنسبة ما بين 1% الى 2.3% في بلدان OCDE.

- بعض البلدان محل الدراسة تميز في ضريبة الاستهلاك من اجل تطبيق مبدأ المساوات وذلك بإخضاع بعض السلع والخدمات الى الاعفاءات، فاستخلصت الدراسة الى ان أحسن طريقة لتطبيق مبدأ العدالة والمساوات ليست في الاعفاءات بقدر التركيز على التحويلات (الاعانات) والتي تستهدف أفقر الاسر.

- ان الضرائب على الدخل الشخصي تأثر سلبا على قرارات الاستثمارات الخاصة بالشركات التي لا تستطيع الوصول الى تمويلات الدولة، وبما ان معظم دول OCDE لديها استثمارات يمكنها الوصول الى تمويل دولي فان لهذه الضرائب (الدخل الشخصي) تأثير اقل على الاستثمارات وبالتالي على النمو الاقتصادي.

- خلصت الدراسة أيضا الى ان في متوسط بلدان OCDE فان زيادة نقطة مئوية واحدة في معدل الضريبة الفعال للشركات في البلد المضيف يمكن ان يقلل من 1% الى 2% من مخزونها من الاستثمار الاجنبي المباشر.

- ان ضرائب الشركات هي الاكثر اعاقا للنمو الاقتصادي، تليها ضرائب الدخل الشخصي، وان الضرائب على الاستهلاك وعلى الممتلكات الغير منقولة هي الضرائب الاقل ضررا على النمو الاقتصادي وبالتالي فان الاصلاح الجبائي يجب ان يكون مفيد للنمو الاقتصادي، مما يتطلب تعديل مصادر الميزانية عن طريق خفض الضرائب على الدخل والضرائب على الشركات وهذا على حساب الضرائب على ممتلكات الغير المنقولة والضرائب على الاستهلاك.

- دراسة داليا محمد إسماعيل احمد، الطيب محمد صالح الطيب، عبد العظيم سليمان المهل 2014¹:

اهتمت هذه الدراسة بأثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الاجمالي بالسودان للفترة الممتدة بين 1980-2012 وكان الهدف منها معرفة مدى ملائمة السياسة الضريبية المتبعة خلال الفترة المذكورة للوضع الاقتصادية للدولة

¹ داليا محمد إسماعيل احمد، الطيب محمد صالح الطيب، عبد العظيم سليمان المهل، أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة السودان: 1980-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 15 العدد 2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية، 2014.

وكذلك معرفة الى اي مدى تأثر هذه السياسة في الناتج المحلي الاجمالي باعتباره أحد مؤشرات قياس الاداء الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة الى نتيجة ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والضرائب وان الضرائب تأثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي كما اوصت الدراسة الى ضرورة التوسيع في نطاق الإعفاءات الضريبية خاصة بالنسبة الى المشروعات التي تعمل على زيادة الانتاج بالإضافة الى التركيز على جانب الضرائب المباشرة وبخصوص الضرائب التي تطبق على السلع المستوردة.

متغيرات الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من معادلة الانحدار البسيط والذي يشرح أثر الضريبة على الناتج المحلي الاجمالي:
GDP : الناتج لداخلي الخام كمتغير تابع.

TAX : الضرائب كمتغير مستقل و يتشكل هذا المتغير من الضرائب المباشرة و الضرائب الغير مباشرة
اما نتائج الدراسة فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- وجود علاقة عكسية بين الضرائب والناتج الداخلي الخام.
- وجود علاقة معنوية بين الضرائب والناتج الداخلي الخام
- زيادة سعر الضريبة يادي الى انخفاض في الناتج الداخلي الاجمالي فالضرائب المفروضة في السودان ذات معدلات مرتفعة فهي معدلات لا تطبق في بلد سائر في طريق النمو.
- المعالجة الضريبية التي مست الاعفاءات الضريبية للفترة المعنية قصد تشجيع الاستثمار أدت الى نتائج موجبة على الناتج الداخلي الخام ولكن في المدى الطويل.

- دراسة **Jean-François Brun, Gérard Chambas, Jean-Louis Combes 1998** تحت عنوان:

"La politique fiscale agit-elle sur la croissance"

وكان الغرض من هذه الورقة البحثية هو التغلب على ثغرة اهمال متغير الضرائب كعنصر مؤثر في النمو الاقتصادي، فقد قام الباحث بأخذ عينة من 78 دولة مختلفة المستويات الاقتصادية لفترتين هما كالتالي: 1970-1980

¹ Jean-François Brun, Gérard Chambas, Jean-Louis Combes, La politique fiscale agit-elle sur la croissance, Revue d'économie du développement, vol 6 N°2, persee, 1998. pp. 115-125.

و1980-1990، وقد استخلصت الدراسة الى ان العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي هي علاقة سلبية خاصة حصة التجارة القائمة على التجارة الخارجية في اجمالي الايرادات.

متغيرات الدراسة:

PIB : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

Ouver : الانفتاح التجاري (المعرف كمجموعة الصادرات و الواردات نسبة الى الناتج الداخلي الخام)

INfla معدل التضخم (باعتباره المسؤول عن التخصيص الغير الفعال و تقلب الاسعار النسبي)

Consdep : هيكل الانفاق لعام (التحول النقدي)

Guerre : تقييم اضرار الحرب لكل فرد (متغير لعدم الاستقرار السياسي و الذي يهدد حقوق الملكية)

Temps : معدل التغير في ظروف الدولية ،بين الفترتين محل الدراسة.

Fisca : معدل الضريبة العامة (مقدرة كنسبة من جميع الرسوم العامة الى الناتج الداخلي الخام)

Scola : راس المال البشري (معدل الالتحاق بالمدارس)

Commer : حصة الضرائب التجارية.

نتائج الدراسة:

هناك أثر سلبي على النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتعزز النتائج المتحصل عليها ضرورة وضع سياسة ضريبية تهدف الى تقليل الضرر الضريبي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأييد الضرائب التي تؤدي الى اقل التعديلات في الاسعار النسبية للبضائع.

- دراسة **12012 MGBAME, C.O. ،ILABOYA, O. J.** والتي تهدف الى دراسة ديناميكية

النمو الضريبي والاقتصادي على خلفية ندرة الادبيات التجريبية في البلدان النامية والاحذ بعين بنيجيريا كنقطة مرجعية، هذه الدراسة هي تحت عنوان Indirect Tax and Economic Growth لقد تبين من خلال الدراسة ان هناك علاقة سلبية وغير مهمة بين الضرائب الغير المباشرة والنمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة نيجيريا.

توجد تناقضات فيما يتعلق بالعلاقة بين الضرائب الغير المباشرة والنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ولكن نقص العلاقة في الادبيات التجريبية في هذه العلاقة في البلدان النامية كنيجيريا كان من الاسباب الرئيسية لهذه لدراسة

¹ILABOYA, O. J, MGBAME, C.O, Indirect Tax and Economic Growth, Research Journal of Finance and Accounting, iiste.org, Vol 3, No.11, 2012.

لسد الفجوة المعرفية عن العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في زمرة البلدان النامية. ان هذه الدراسة مرتبطة لتحديد العلاقة بين بعض المتغيرات التفسيرية ذات الصلة مثل معدل نمو السكان ونسبة دخل الاستثمار ومجموعة الضريبة الى الايرادات والنمو الاقتصادي لنيجيريا.

اما بيانات الدراسة فهي بيانات سنوية للفترة ما بين 1980-2011 تم جمع البيانات الخاصة بالضرائب الغير المباشرة من حسابات البنك المركزي لنيجيريا والخدمات الاتحادية للدخل الداخلي.

متغيرات الدراسة:

GDP/ GP : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

TTP/T : الضرائب الغير المباشرة الى اجمالي الايرادات الضريبية.

CEP/T : الرسوم الجمركية كنسبة الى اجمالي الايرادات الضريبية.

INFL : معدل التضخم

DPP : معدل النمو السكاني.

OPN : معدل الانفتاح الاقتصادي.

I/Y : مقياس راس المال المادي

L/y : مقياس راس المال البشري

VAT/TID : ضريبة القيمة المضافة كنسبة مؤوية من اجمالي الضرائب الغير المباشرة.

نتائج الدراسة:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الضرائب الغير المباشرة والنمو الاقتصادي في نيجيريا.
- وجدت الدراسة ان اجمالي نسبة الضرائب الغير المباشرة الى اجمالي الايرادات الضريبية لها تأثير سلبي وغير ذي شان على النمو الاقتصادي في نيجيريا.
- النمو السكاني له تأثير ايجابي ولكن ليس له دلالة على النمو الاقتصادي، كما ان الالتحاق بالمدارس الثانوية كان له الاثر الضئيل والسلبي على النمو الاقتصادي.
- هناك تأثير ايجابي بين اجمالي الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات الكلية (الفدرالية) على النمو الاقتصادي.
- ضريبة القيمة المضافة قد تكون أحد اسباب النتائج السلبية.

– دراسة **Andre Gbato 2017**¹ و الموسومة بعنوان :

« Impact of Taxation on Growth in Sub-Saharan Africa : New Evidence Based on a New Data Set »

اهتمت الدراسة باختبار تجريبي لمعرفة تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ولغرض الدراسة وضع الباحث عينة من 32 دولة جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا، استخلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة تأثير للضريبة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فان الاثر سلبي والكبير بين الضرائب وخاصة الضرائب الغير المباشرة على الافراد في المدى القصير.

كما ان نتائج الدراسة تشير الى ان السياسة الضريبية الحالية غير مناسبة في المنطقة المدروسة وبالتالي فانه يمكن للبلدان تصميم سياساتها المالية بالاعتماد على الحياد الضريبي.

استخدم الباحث في دراسته سلسلة زمنية للفترة الممتدة ما بين 1980-2010 من 32 دولة معتمدا على المتغيرات الآتية:

Y_{it} : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

Tax : الايرادات الضريبية كنسبة الى GDP

IS : ضرائب الشركات (كنسبة مؤوية من الايرادات الضريبية)

IRP : ضرائب الدخل الشخصي (كنسبة مؤوية من العائد الضريبي).

IC : الايرادات الضريبية الغير المباشرة الداخلية كنسبة مؤوية من الايرادات الضريبية.

نتائج الدراسة:

– لا يوجد تأثير قوي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

– هناك أثر سلبي بين الضرائب الغير المباشرة والنمو الاقتصادي.

– الضرائب على الاشخاص ايضا لها تأثير سلبي خاصة في البلدان الفقيرة ذات الموارد الطبيعية.

– دراسة **Francois Vaillancourt, Pouya Ebrahimi 2013**² والتي اهتمت بدراسة

أثر الضريبة على النمو الاقتصادي للمقاطعات الكندية للفترة ما بين 1981-2010. استخدم الباحث في هذه الدراسة إيرادات الضرائب الاقليمية من ضريبة الاستهلاك وضريبة دخل الشركات وضريبة الدخل الشخصي لقياس

¹ Andre Gbato, Impact of Taxation on Growth in Sub-Saharan Africa : New Evidence Based on a New Data Set, International Journal of Economics and Finance, vol 09 N 11, Published by Canadian Center of Science and Education 2017.

² Francois Vaillancourt, Pouya Ebrahimi, l'impact de mix fiscal sur la croissance économique des provinces canadiennes 1981-2010, rapport de projet N03, CIRANO, Montréal 2012.

تأثير الضرائب على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتشير النتائج الى ان ضريبة الدخل الشركات وضريبة الاستهلاك لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي مقارنة بـضريبة الدخل الشخصي.
متغيرات الدراسة:

TC_{it} : كمتغير مستقل ويمثل PIB للفرد في الفترة (t) والاقليم (i).

K_{it} : رأس المال المادي.

$educ_{it}$: رأس المال البشري.

Revfisc : مجموع الايرادات الجبائية.

Mixfisc : نسبة ضريبة الدخل الشخصي الى ضريبة الاستهلاك و ضريبة دخل الشركات.

Commerce : الانفتاح التجاري.

نتائج الدراسة:

اسفرت نتائج الدراسة على انه هنالك تأثير سلبي للضرائب على معدل الناتج المحلي الاجمالي للفرد في المقاطعات الكندية، اما الضرائب فتختلف سلبيتها من ضريبة الى اخرى، فضريبة الاستهلاك وضريبة دخل الشركات لهما تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادي فتأثيرهما السلبي كبير مقارنة بـضريبة الدخل الشخصي.

- دراسة **Mayandy Kesavarajah 2014**¹ تحت عنوان

« Tax Composition and Output Growth : Evidence from Sri Lanka »

اهتمت هذه الورقة بدراسة ما إذا كانت التغيرات في التركيبة الضريبة هي مهمة لنمو الانتاج في المدى الطويل، من خلال دراسة تجريبية، ولقد تم تقدير اثار التغيرات المحايدة في الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي الطويل الاجل في سيرلنكا في اطار نموذج النمو الداخلي ولقد استعمل الباحث بيانات لسلسلة زمنية خلال الفترة 1980 الى 2013 (من اجل تقييم نمو الإنتاج الى زيادة الإيرادات العامة) وقد اسفرت نتائج الدراسة الى انه هناك علاقة سببية غير اتجاهية و التي يتم تشغيلها بكل من : ضرائب الدخل ، ضريبة القيمة المضافة و ضرائب الدولية لوضع النمو و الضرائب الغير مباشرة وكذا ضرائب أخرى ناجمة عن نمو الإنتاج .
وقد خلصت الدراسة الى ان:

¹ Mayandy Kesavarajah, Tax Composition and Output Growth : Evidence from Sri Lanka, CENTRAL BANK OF SRI LANKA, Staff Studies – Vol 44 N 1, 2014.

- هناك اثار سلبية وذات دلالة إحصائية لضرائب الدخل وغيرها من الضرائب الأخرى على النمو الاقتصادي. فالضرائب المفروضة بالإضافة الى ضريبة الدخل تعيق النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، ومن خلال الدراسة أيضا اتضح ان التحولات في الإيرادات الضريبية نحو الضرائب على الاستهلاك ترتبط بنمو أسرع.
- التغيرات في الإيرادات الضريبية ليس لها تأثير على النمو القصير الاجل فالزيادة لها تأثير سلبي واحصائي على النمو الاقتصادي في حين كما ان هنالك علاقة طويلة الاجل بين الضرائب ونمو الإنتاج
- ثم ان المستوى العالي من ضرائب الدخل، الضرائب على الواردات، والضرائب الأخرى كان لها أثر سلبي على الإنتاج
- هناك علاقة أحادية سببية الاتجاه من ضرائب الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الدولية الى النمو الاقتصادي.

فوفقا لهذه النتائج وجب على الدولة إعادة النظر في اصلاح ضريبي من خلال الزيادة في نسب الضرائب المحلية والتخفيض من الضرائب على الدخل والاستيراد وهذا لغرض تعزيز النمو الاقتصادي.

متغيرات الدراسة:

EG : المعدل السنوي للنمو.

TREV : اجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج الإجمالي

PPG : النمو الديموغرافي

SEM الخطأ المعياري

PC الاستثمار كنسبة من الناتج الإجمالي

IMT : ضريبة الاستيراد كنسبة من اجمالي الإيرادات

VAT : ضريبة القيمة المضافة كنسبة من اجمالي الإيرادات الضريبية

INT : ضريبة الدخل كنسبة من اجمالي الإيرادات الضريبية

EXT : ضريبة المكوس كنسبة من اجمالي الإيرادات الضريبية

OTTM الإيرادات الضريبية الأخرى كنسبة من اجمالي الإيرادات الضريبية

HO نفقات التعليم كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي

INVM الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

TTB : اجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

T : الزمن

ان الأنواع المختلفة للضرائب لها أنواع مختلفة من التأثير على نمو الإنتاج مما يعني وجود إمكانية كبيرة لتوليد كفاءة النمو للضرائب وقد وجدت الدراسة رؤى مفيدة لتأثير الاستثمار على الإنتاج فهذا ما يشدد الحاجة الى دراسة الآثار المحتملة عن علاقة الضرائب بالاستثمار، اذن من اجل تعزيز النمو من الأهمية التحكم في الآثار المشوهة المحتملة للضرائب على الاستثمار.

- دراسة Chaido Dritsaki, Katerina Gialitaki 2005¹:

تبحث في العلاقة بين الإيرادات الضريبية اليونانية وثلاث مؤشرات اقتصادية والتهي: الناتج المحلي الاجمالي، المدخرات والاستثمار نسبة الى الناتج المحلي. لقد استهدفت الدراسة تجربة العلاقة الطويلة المدى بين الإيرادات الضريبية والمؤشرات الاقتصادية السالفة الذكر بالاعتماد على تحليل التكامل المشترك لجوهانسون للبيانات الممتدة بين 1965-2002 لقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين بين المؤشرات الاقتصادية والإيرادات الضريبية.

حسب الباحث فان النمو الاقتصادي يستند في الغالب على الرفع من معدلات الادخار والاستثمار، اذ ان هناك تأثير واضح نظريا للسياسة الضريبية على معدلات الادخار والاستثمار.

متغيرات الدراسة:

1- المتغيرات التابعة:

GDP : الناتج المحلي الاجمالي (معدل التغير في الناتج كنسبة مئوية)

SAV : النسبة المئوية للمدخرات الخاصة بالناتج

INV : النسبة المئوية للاستثمارات الخاصة للناتج

2- المتغيرات المستقلة:

TTX : الإيرادات الضريبية العامة نسبة الى PIB

TPT : الضرائب على دخل الاشخاص الطبيعيين

TCI : الضرائب على الشركات

TSS : الضرائب على المداخيل

TPP : الضرائب العقارية

¹Chaido Dritsaki, Katerina Gialitaki, SPOUDAI, Vol. 55, No 3, 2005, University of Piraeus, pp. 34-54

TSV : الضرائب على الاستهلاك (وتشمل الضرائب على المبيعات و الضرائب على القيمة المضافة)

TOC : الضرائب الاخرى (و تشمل الضرائب المباشرة على حقوق الاستيراد و التصدير)

TDS : الفاض او العجز الحكومي مقسوم على الايرادات الكلية.

اظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الضرائب والمؤشرات الثلاث المدروسة، هذه العلاقة هي قوية وسلبية بين فئات الضرائب والمؤشرات الاقتصادية، تشير النتائج الى ان العلاقة سلبية بين العجز والتغيير في PIB والاستثمار، اما بالنسبة للادخار فهي علاقة موجبة. وفيما يلي تفصيل للنتائج:

- ان الزيادة في اجمالي الضرائب والعجز يقلل من معدل التغيير في الناتج الداخلي الخام والاستثمار الخاص
- ان الزيادة في ضريبة الدخل الشخصي ستزيد في المدخرات وتقلل من معدل التغيير في الناتج الداخلي الخام والاستثمارات

- الضرائب على الشركات يقلل من المؤشرات الثلاث

ان الخفض من الضريبة على الدخل يقلل من معدل تغيير PIB والمدخرات ويرفع من معدل الاستثمار

- الضريبة العقارية ترفع من معدل تغيير PIB والمدخرات وتخفض من الاستثمار

- اما ضريبة الاستهلاك فهي تقلل من المؤشرات الاقتصادية الثلاثة المدروسة

- الضرائب الاخرى فهي تخفض من معدل تغيير الناتج الداخلي الخام والاستثمار وتأثر ايجابا على الادخار.

- الضرائب التي تأثر سلبا على PIB هي: ضريبة الدخل، ضريبة الاستهلاك، الضريبة على الاملاك، والضرائب الاخرى. اما الادخار فيتأثر بطريقة سلبية بالضريبة على الدخل، وضريبة الشركات وضريبة الاستهلاك. وبالنسبة للاستثمار فهو يتأثر ايجابا بالضرائب الغير مباشرة والضرائب الاخرى وبشكل سلبي بضريبة الدخل الشخصية والضريبة على الشركات.

- دراسة Dr. Nisar Ahmad، Dr Maqbool H. Sial، Shahzad Ahmad 2016¹ تحت

عنوان:

"TAXES AND ECONOMIC GROWTH : AN EMPIRICAL ANALYSIS OF PAKISTAN"

هذه الدراسة تبين العلاقة بين اجمالي الايرادات الضريبة والنمو الاقتصادي لبكستان باستخدام بيانان السلاسل الزمنية للفترة الممتدة بين 1974-2010 مع ايضاح العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل بين الضرائب والنمو الاقتصادي.

¹ Shahzad Ahmad ،Dr Maqbool H. Sial،Dr. Nisar Ahmad، TAXES AND ECONOMIC GROWTH : AN EMPIRICAL ANALYSIS OF PAKISTAN, European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 5, No. 02, 2016. P.P. 16 - 29

متغيرات الدراسة:

GDP : الناتج المحلي الاجمالي (الحقيقي) للفرد الواحد.

TTP : اجمالي الايرادات الضريبية (و تشمل الضرائب المباشرة و الغير المباشرة).

HCP : راس المال البشري (و هو نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية الى عدد السكان).

IMP : اجمالي الواردات (كنسبة مئوية الى GDP)

نتائج الدراسة:

استخلصت نتائج الدراسة الى وجود أثر سلبي للضرائب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فزيادة اجمالي الضرائب بنسبة 1% يادي الى خفض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.25% كما استخلصت الدراسة الى ان الضرائب الغير المباشرة هي الأكثر ضررا على النمو الاقتصادي فلزيادة النمو الاقتصادي في بكستان على الدولة اتخاذ الإجراءات الإصلاحية للتخفيض من الضرائب الغير المباشرة وزيادة الضرائب المباشرة قصد تحقيق نمو اقتصادي مرضي.

تشير نتائج الدراسة الى ان مساهمة الضرائب المباشرة من اجمالي الايرادات الضريبية تبلغ 33% بينما الضرائب الغير المباشرة 63% في حين ينبغي عكس هذه النسبة للحصول على زيادة في النمو الاقتصادي، ايضا هناك حاجة الى تحديد الاسبقية بالنسبة للأصناف من لضرائب على حساب اصناف اخرى.

خلاصة الفصل:

لقد تم من خلال هذا الفصل الاضطلاع على مختلف الادبيات التجريبية السابقة والتي خصت موضوع اختبار أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، فتبين أن النتائج التي تم التوصل اليها تختلف من دراسة لأخرى فمنها من توصلت للأثر السلبي للسياسة الجبائية على النمو الاقتصادي وهي تتضارب مع النظرية الاقتصادية، ومنها من توصلت الى وجود الأثر الإيجابي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن الضرائب من شأنها تعزيز معدل النمو الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية كون السياسة الجبائية بمختلف ادواتها تصبح أداة فعالة في يد الدولة لخلق جو من الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الزيادة في الدخل الإجمالي . وقد يعود تباين هذه النتائج لأسباب مختلفة تتعلق اما بالنموذج والطريقة المستعملة للاختبار أو بنوعية المتغيرات التي يتم اختبارها في نموذج الدراسة أو العينة المختارة في الدراسة الزمنية أو طبيعة اقتصاد الدول في كل دراسة.

- الفصل الثالث -

دراسة قياسية لأثر السياسة
الجبائية على النمو الاقتصادي في
الجزائر

تمهيد الفصل:

تعتبر السياسة الجبائية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية فهي تسمح بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في ان واحد، كما تعتبر مقياسا لنجاح السياسة الاقتصادية الكلية لذا وجب على رسمي السياسة العامة ومناهج التنمية في الدول النامية إعطاء الأهمية البالغة في رسم السياسة الجبائية، فصياغة نظام ضريبي أمثل يخدم النمو الاقتصادي امر بالغ الأهمية، وهو الامر الذي لا زالت تعاني منه الدول معظم النامية ومن بينها الجزائر.

بعد التطرق الى هذا الموضوع بدا بالجانب النظري في الفصل الأول حيث تم التطرق الى مختلف الأطر النظرية للجباية والنمو الاقتصادي متبوعا بالفصل الثاني الذي تضمن الدراسات السابقة في هذا الموضوع، يهدف هذا الفصل الى محاولة اختبار أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر وعلى هذا الأساس سوف يتم تقسيم الفصل الى أربع أجزاء:

حيث يهتم الجزء الأول بإعطاء لمحة تحليلية عن السياسة الجبائية الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا، اما الجزء الثاني فيهتم بوصف وتبرير منهج الدراسة المستخدم، الجزء الثالث يتعلق بالإطار النظري للنموذج المستخدم للدراسة بما فيها التعريف بمتغيرات الدراسة وتبرير أساس اختيارها، اما الجزء الأخير من هذا الفصل فيهتم بتقدير النموذج القياسي ARDL وابرز اهم النتائج المتوصل اليها وتفسيرها.

III.1.1. لمحة عن تطور السياسة الجبائية في الجزائر

في هذا القسم من الفصل سوف يتم التطرق الى اهم المراحل التي مرت بها السياسة الجبائية في الجزائر.

III.1.1. فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989)

لقد تخللت هذه الفترة عدة مراحل بحيث لم تكن هذه الفترة متجانسة من حيث البرامج والسياسات الاقتصادية وقد تميزت كل مرحلة بوضعية اقتصادية معينة.

III.1.1.1. مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1969) :

ويطلق البعض عليها اسم فترة الانتظار، حيث ان الخيارات والاستراتيجيات الجوهرية للدولة السياسية والاقتصادية منها لم تحسم بصورة نهائية، فقد كانت الجزائر بعد نيل استقلالها السياسي في وضعية نقص الكفاءات القادرة على وضع التشريعات القانونية عموما والتشريعات الضريبية خاصة وكذلك افتقارها الى وضع وصياغة الأطر القانونية والتنظيمية لسير ادارتها العمومية وهو الامر الذي جعل منها تابعة (بعد نيل استقلالها) للعمل بالأنظمة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، فالنظام الضريبي الجزائري عقب الاستقلال كان موروث عن النظام الضريبي الفرنسي الذي كان سائدا وقت الاستعمار بحيث كان له نفس التقسيم الجغرافي بالإضافة الى نفس أنظمة التقدير فنجد النظام الحقيقي و التقديري (الجزائي) الا ان الفرق الوحيد كان آنذاك في نسبة معدلات فرض هذه الضرائب، فالجزائر عقب الاستقلال فرضت معدلات ضريبية مرتفعة، وهذا راجع الى حاجتها الملحة لموارد مالية ضخمة لتمويل استراتيجيتها التنموية.

كما كان الهدف من فرض الضرائب تخصص العائد المحقق من صادرات المحروقات بغية الاحتفاظ بخدمة كبيرة وتوفير التحويلات والاعانات العامة لكل من الإنتاج والاستهلاك والتمويل الاستثمارات العامة والتي تفتقر اليها الجزائر آنذاك¹.

- مواصلة العمل بالتشريعات الموروثة عن الاستعمار:

لم تكن الجباية من الاهتمامات الكبيرة والأولى للسلطات في بداية الامر فكان هناك قضايا أكثر أهمية ومن الأولويات للسلطة لذا تم تمديد العمل بالتشريعات الجبائية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي². ولكن هذا كان مؤقتا في انتظار تشريعات جديدة تتماشى و متطلبات التوجه الاقتصادي للدولة، هذا على الرغم من ان النظام الجبائي

¹ كريم ناشبي واخرون، الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحويل الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي 1998، ص 28
² المرسوم 62-157 المؤرخ في 31/12/1962 الذي يمدد العمل بالتشريعات الفرنسية.

في هذه الفترة كان لا يتمشى و الوضع السائد في الجزائر حيث سجلت هيمنت الضرائب الغير المباشرة بأكثر من ثلثي الحصيلة الجبائية في حين ان نسبة الضرائب المباشرة كانت لا تتجاوز 30% من حصيلة الإيرادات العامة للدولة¹.

كما فرضت الدولة نسبة ضرائب جديدة للتعريفات الجمركية وكذلك معدلات مرتفعة على الرواتب والأجور بالإضافة الى استحداث ضريبة اجمالية وحيدة على الإنتاج TUGP فبلغت نسبة حاصل الجمارك في نفس الفترة حوالي 08% من مجموع الإيرادات العامة².

بالإضافة الى ان هذه المرحلة سجلت في المحمل تراجع الحصيلة الضريبية نتيجة تقلص الوعاء الضريبي الناجم عن الركود الاقتصادي في مختلف القطاعات كقطاع الفلاحة والصناعة، و التي اعتبرتا اهم القطاعات الاقتصادية في هذه المرحلة، بالإضافة الى الفراغ الإداري في مجال الإدارة العامة عموما و إدارة الضرائب خاصة و التي خلفه الاستعمار الفرنسي، بحيث ان الجزائر في هذه الفترة لم تكن تتوفر على الوسائل البشرية اللازمة للرفع من وتيرة أداء الإدارة الضريبية ان كل هذه العوامل التي خلفها الاستعمار كان لها الأثر السلبي الملموس على السياسة الاقتصادية الجزائرية عامة و السياسة الضريبية خاصة ولقد لعبت الإعانات او المساعدات الخارجية دورا هاما في تسيير شؤون الدولة لتجاوز هذه المرحلة .

بصفة عامة تميزت هذه المرحلة بمشاكل التسيير التي خلفها الاستعمار الفرنسي خاصة بالنسبة للجهاز الإنتاجي حيث تم تولي أمور التسيير من طرف العمال الجزائريين عوض المستعمرين الأوروبيين وفقا لمراسيم التسيير الذاتي لسنة 1963³.

كما ان معظم العائدات كانت من المفروض ان تكون من العائدات البترولية في قطاع المحروقات والتي هي عبارة عن حقيقة مشار إليها من اتفاقية ايفيان التي كانت تشمل عائدات هامة أعوام 1963 الى 1966 الا ان هذه العائدات المالية لم ترتقي الى المستوى المطلوب لتغطية النفقات العامة والضرورية، اذ بقيت هذه الموارد المالية في ركود حتى عام 1966 رغم المساعدات الأجنبية وهذا ما سوف يتم تبياناه في الجدول التالي⁴.

¹ فنغول عبد السلام، مرجع سابق، ص 98

² بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان 2013-2014 ص 197

³ كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، 2005، ص 3.

⁴ عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 34

الجدول رقم: (1): الإيرادات والنفقات العامة لفترة ما بعد الاستقلال 1963-1966 / الوحدة 1000 دج

1966	1965	1964	1963	
2517	2038	3200	3283	إيرادات الميزانية العامة
2846	2757	2670	2237	النفقات الجارية العادية
671	281	1130	1052	ادخارات الموازنة
45	492	741	434	نفقات التجهيزات
174-	211-	380	618	العجز والفائض

المصدر: عبد اللطيف بن اشهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون

سنة النشر، ص 34

من خلال الجدول أعلاه نستدل الى ان قيمة الواردات لا يمكنها ان تكون مصدر تمويل هام لتراكم راس المال. وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة الواردات الى 3417 ألف دج سنة 1966 بحيث سجلت الميزانية العامة للدولة عجز سنة 1965 و1966 قدر ب 211 ألف دج و174 ألف دج على التوالي ويمكن ارجاع ذلك الى نمو تجهيزات البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت الجزائر آنذاك تفتقر اليها والحاجة الملحة الى وضع الأسس التحتية خاصة في مجال التكوين والتأهيل راس المال البشري بغية تغطية النقص الذي خلفه الاستعمار الفرنسي من الكفاءات.

ان السياسة الاقتصادية للجزائر عقب حصولها على الاستقلال كانت وليدة برنامج مؤتمر طرابلس 1962 والذي خلص الى دعمتين أساسيتين لتحقيق التنمية: الأولى هي استرجاع الثروات الوطنية وخلق ملائم لرفع المستوى المعيشي للمواطنين¹. فانثق عن هذا الميثاق عدة استراتيجيات اقتصادية أهمها اقامت صناعات ثقيلة لتلبية الحاجات الزراعية وهذا بتمويل عمومي من الإيرادات الضرائب والعائدات البترولية. الا ان هذه الإيرادات لم تف بالغرض المطلوب فلا زالت الجزائر في هذه الفترة بحاجة الى نظام ضريبي يخدم الهدف التمويلي لمثل هذه الاستراتيجية الصناعية.

¹ محمد براهيم، افاق التنمية في الجزائر، مخبر تطبيق علوم النفس وعلوم التربية من اجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، بدون سنة النشر، الجزائر، ص 46

اما المصدر الثاني للاستراتيجية التنموية للجزائر فـجاءت سنة 1964 وسمي بميثاق الجزائر. حيث قامت بأعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول للجبهة في ابريل 1964 وقد كانت النتائج من هذا المؤتمر كالتالي¹:

- خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

- توفير مواد الاستهلاك المحلي بغية التقليل من الواردات.

- فتح مجالات جديدة امام المنتجات الزراعية وبناء قاعدة لتطويرها.

- إقامة مجمعات كقاعدة لبناء الصناعة الثقيلة في الجزائر.

وخلاصة للقول فان كل من مؤتمر طرابلس وميثاق الجزائر كانا يهدفان الى الدخول في صناعة ثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية الامر الذي يتطلب إيجاد منافذ تمويل ضمن شق الإيرادات للميزانية العامة للدولة.

- تحليل الإيرادات الجبائية لفترة ما قبل التخطيط (1962-1969):

الجدول رقم (2): الإيرادات الجبائية لفترة الانتظار 1962-1969 الوحدة: مليون دج

نوع الضرائب	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات الجبائية %
الضرائب المباشرة	478	515.4	545	696	749	711	927	22.15
الضرائب الغير مباشرة	626	638.6	617.8	648.4	788	760	833.2	24.10
التسجيل والطابع	75.5	92.2	64	93.9	86.2	100.7	116.6	03.05
الضرائب المختلفة على رقم الاعمال	723.9	746	711.2	752.2	756	705.7	1057.2	27.64
إيرادات الجمارك	113	218.9	239.9	206.6	195.8	341.9	479.3	8.36
الإيرادات الأخرى الغير جبائية	146.6	369.9	110	493	652	615	954	14.70
مجموع الإيرادات العادية	2163	2581	2288	2890	3227	3434	4367	
الجباية البترولية	257	295	377	632	880	1134	1320	
نسبة الجباية البترولية الى إجمالي الإيرادات الجبائية %	10.61	10.25	14.14	17.94	21.42	24.82	23.21	

Source : ONS Finances publiques Rétrospective statistiques 1962-2011 P216

تميزت الحصيلة الضريبية بالثبات النسبي لسنوات 1963-1964-1965-1966 بحيث بلغ متوسط

إيرادات هذه السنوات 2480.5 مليون دينار جزائري، اذ لم تتجاوز نسبة الإيرادات العامة 10% وهذا ما

¹ جمال الدين لعويصات، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 19

يعكس الظروف المعيشية التي مرت بها الجزائر عقب استقلالها السياسي وكظاهر الفقر البادية على المجتمع، إلا أن نسبة الإيرادات ارتفعت في السنوات من 1967 إلى سنة 1969 فقد بلغت الإيرادات الكلية 3227 و 4367 على التوالي بحيث بلغت نسبة الزيادة ما يفوق 15%. وهذا راجع إلى محاولة إنعاش جانب الإيرادات من الميزانية فقد قامت الدولة في هذه الفترة بجملة من التدابير الضريبية والتي كان لا بد منها لمزيد من التعبئة للأموال العمومية لما تطلبت هذه الفترة من نفقات قصد تطبيق البوادر الأولى لنهج التنمية، فتم رفع معدلات الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية من 15% إلى 20% وكذا معدلات الضرائب المباشرة (ما عدا الضريبة على مجموع الدخل) من 12% إلى 15% بالإضافة إلى إنشاء الرسم الوحيد الإجمالي TUGP.

أما فيما يخص بنية الضرائب لفترة الانتظار فنلاحظ هيمنت الضرائب المختلفة على رقم الأعمال فقد بلغت نسبتها 27.64% إلى إجمالي الإيرادات الكلية تليها الضرائب الغير المباشرة ونسبة 24.10% والتي اعتبرت مورد ثابت لسنوات هذه الفترة وفي المرتبة الثالثة تأتي الضرائب المباشرة بنسبة 22.15% إلى إجمالي الإيرادات الكلية. أما إيرادات الجمارك ورسوم التسجيل والطابع فقد كانت نسبتان متوازعتان من الإيرادات الكلية تمثلت في 8.36% بالنسبة لإيرادات الجمارك و 03.05% بالنسبة لإيرادات التسجيل والطابع. وبالنسبة للجبائية البترولية فإنها وخلال هذه الفترة لم تكن موردا أساسيا للدولة بحيث أن متوسط نسبة مساهمتها خلال هذه السنوات لم تتجاوز 20%.

- تحليل النمو الاقتصادي لمرحلة الانتظار (ما قبل التخطيط) 1963-1969:

لقد كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي وقد شهدت هذه الفترة كثيرا من معالم التخلف من أهمها¹:

- ازدواجية اقتصاد كل القطاعات ويعني هذا وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب وبالأخص قطاع الفلاحة، الصناعة، وقطاع الخدمات.

- سيطرت القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني بحيث كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة مما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد زراعي يعتمد على الفلاحة بنسبة كبيرة في تراكم الناتج الداخلي الخام - أما من ناحية نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فتميزت هذه الفترة بالتفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، إذ يتلقى سكان الأرياف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه سكان المدينة شهريا.

¹ عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص ص 7-9

- التخصيص الاقتصادي بمعنى احتكار الإنتاج وقد استحوذ عليه كل من الصناعة البترولية والنيـد وبعض الصناعات التحويلية وقد تميزت هذه الفترة بمرحلتين تنمويتين:

1- فترة 1963-1965: وقد تخللت هذه الفترة جملة من التدابير وكان أهمها:

- سنة 1963 تأميم الأراضي الفلاحية، وتطبيق نظام التسيير الذاتي.

- سنة 1964 انشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات (سوناطراك).

- 1965 توسيع التسيير الذاتي للشركات الوطنية المتمثلة في قطاع الصناعة والخدمات

2- فترة 1966-1969: ولقد تميزت هذه الفترة بوضع الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية

وإرساء أسس سيادة الدولة وقد تضمنت هذه الفترة تدابير وقوانين على ضوء الإجراءات التالية:

- سنة 1966 تأميم قطاع المناجم والبنوك.

- 1967 تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات، وهذا تحضيراً لتأميم كل المواد والشروات الباطنية، كما

ان سنة 1967 كانت سنة تقييم مخطط قصير المدى لتجنيـد الوسائل المادية والبشرية من اجل تحقيق

المخططات القادمة.

ان من أبرز نتائج هذا المخطط، انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وبداية الاعتماد

على القطاع المحروقات وهذا ما يوضح اول انحراف في استراتيجية التنمية والجدول التالي يبين الناتج الداخلي

للاقتصاد الجزائري لفترة الانتظار.

الجدول رقم (3): نمو الناتج الداخلي الخام لفترة الانتظار 1963-1969

1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	
4.26	3.85	3.77	3.04	3.14	2.91	2.7	اجمالي PIB بالقيمة الحالية بالدولار الأمريكي (الوحدة مليون دولار)
310	280	250	230	204	240	230	نصيب الفرد من PIB بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (الوحدة دولار امريكي)

Source : <https://microdata.worldbank.org/index.php/home>

من خلال الجدول يتضح ان الناتج الداخلي اخذ في النمو بعد الاستقلال بوتيرة بطيئة جدا خاصة السنوات التي

عقبت الاستقلال السياسي 63-64-65-66 الا ان نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بقي ثابتا نسبيا

وهذا راجع الى النمو الديموغرافي خلال هذه الفترة. اما في أواخر هذه الفترة سنوات 68-69 فقد عرفت الحياة

الاقتصادية تحسنا طفيفا وكانت هذه السنوات أولى سنوات التخطيط الاقتصادي في الجزائر والتي لعبت دورا هاما في التوجه نحو نهج اقتصادي يعتمد على مخططات تنموية مدروسة

III.1.1.2 فترة التخطيط (مرحلة بناء القاعدة 1970-1978) :

في هذه الفترة تم وضع البنى الأساسية للصناعات القاعدية باعتبارها النموذج التنموي المفضل لدى النظام السياسي واطافة الى ذلك كان هناك عدة خيارات لدى السلطة كالخيار الصناعي والتكنولوجي وخيار الصناعة الأساسية بالإضافة الى الخيارات في النظام الاقتصادي السائد.

شهدت هذه الفترة معدل استثماري متطور بلغ 45.71% من الناتج الداخلي الخام، ان هذه النسبة مرتفعة إذا ما قارناها بمعدل الاستثمار لباقي البلدان النامية ذات الدخل المتوسط والتي تقدر عاداتا ب 26% وهذا انما يدل على ان للدولة إرادة قوية للتصنيع ولتثمين دور القطاع العمومي في نهج التنمية المتبع وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي¹. وفي نفس الوقت اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية كلية خاصة تتمثل في حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية بنسبة 100% وفق معدل الفائدة الحقيقي سالب، وكذا مراقبة صارمة للتجارة الخارجية، وأسعار مقيدة، وتدخل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية.

ولقد شهدت هذه الفترة أفضل النتائج الاقتصادية فشهدت نمو سريع للإنتاج الحقيقي بنسبة متوسطة تقدر ب 7% ونمو استهلاك حقيقي بمعدل 4.5% سنويا، وتخفيض في معدل البطالة من 37.7% سنة 1966 الى 22.3% سنة 1977.

اما من ناحية تسيير الميزانية في شقيها، فقد كانت تتميز بانضباط عالي المستوى خلال الفترة، حيث نفقاتها الجارية كانت تغطي على الدوام بالجباية العادية، بينما توجه الجباية البترولية نحو الاحتياط.

- السياسة الجبائية لمرحلة التخطيط 1970-1989

اعتمدت السياسة الضريبية في الجزائر خلال هذه الفترة بشكل كبير على الجباية البترولية عوض الجباية العادية فقد بلغت سنة 1970، 24.7% من اجمالي الإيرادات العامة، حيث كانت لا تتجاوز ال 20% من اجمالي الإيرادات العامة في سنوات الستينيات ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع مستوى الإنتاج في المجال البترولي، إضافة الى انتعاش حصة الجزائر في السوق النفط الدولية².

¹ عيد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 11.

² بن عاتق حنان، مرجع سابق، ص 197

وبخصوص هذه الفترة فقد تخللتها عدة برامج تنموية قصيرة المدى وتمثلت في مخططات رباعية وخماسية وهذا ما سنتطرق اليه بالتفصيل:

- المخطط الرباعي الأول 1973-0970:

جاء هذا المخطط كثاني مخطط تنموي للمدى المتوسط مقدرا بأربع سنوات وقد ركزت الدولة في هذا المخطط على أولوية الصناعة لتكوين الثروة حيث تم انشاء صناعات ثقيلة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازنات الجهوية وتقليص حجم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى اعتماد استراتيجيات تسييره كالثورة الزراعية واعتماد أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات،

ان النظام الاقتصادي الجزائري ابان هذه الفترة كان وليد موثيق أقربها أصحاب القرار في الدولة، والتي تمثلت في:

(1) **ميثاق الثورة الزراعية:** تم الإعلان عنه في الثامن من شهر نوفمبر 1971 وقد قام هذا الميثاق على هدف أساسي وهو تـثمين التحويل الجدري لظروف الحياة بالاعتماد على العمل في العالم الريفي، ولقد كان لهذا الميثاق الاثر الكبير في زيادة مناصب العمل والرفع من نسبة نمو الإنتاج الزراعي الصناعي بالإضافة الى رفع القدرة الشرائية لدى اغلب المواطنين لاسيما سكان الأرياف كما ان هذه الاستراتيجية تؤدي الى خلق سوق للمنتجات الزراعية والصناعية وكذا الارتقاء الى الاكتفاء الذاتي¹.

(2) **ميثاق التسيير الذاتي للمؤسسات:** أصدر في 16 نوفمبر 1971 ميثاق التسيير الاشتراكي والذي يندرج ضمن التحول نحو الاشتراكية حيث أصبح واجبا على العمال العمل بتسيير ومراقبة المؤسسات العمومية ومساهماتهم في إدارة هذه المؤسسات عن طريق انتخاب ممثلين في الجمعية العامة وفي لجان دائمة وفي مجلس الإدارة، فأصبحت الشركات الوطنية تتولى مهام انجاز البرامج القطاعية والتي تمول استثماراتها من قروض مخصصة للقطاعات والتي تحددها المخططات الوطنية².

ويمكن إيضاح الإنجازات الاستثمارية المحققة خلال هذا المخطط في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): بنية الاستثمارات المنفذة 1973-1971 الوحدة: مليار دج

القطاع	المحروقات	السلع والمعدات	الوسيلة	السلع الاستهلاكية	مجموع الصناعة	الزراعة	البنية التحتية وغيرها	المجموع
حجم الاستثمار	9.8	9.7	1.3	20.8	4.6	11.3	36.7	

¹ جمال الدين لعويصات، مرجع سابق ص20

² جمال الدين لعويصات، مرجع سابق، ص 21

نسبة الاستثمار	%27	%27	%03	%13.57	%13	%30	%100
----------------	-----	-----	-----	--------	-----	-----	------

مصدر: عبد الطيف بن اشنهو، مصدر سابق، ص 84.

مما يلاحظ في هذا الجدول ان الدولة أعطت الأهمية الكبيرة لبعض القطاعات على غرار قطاعات اخرى فقد كانت حصة الأسد من الاستثمارات لمشاريع البنية التحتية ب 11.3 مليار دينار وهذا دليل على رغبة الدولة في وضع قاعدة اقتصادية صلبة تخدم باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ولقد كان لقطاع المحروقات حصة كبيرة من الاستثمارات في هذا المخطط بلغت 9.8 مليار بالإضافة الى القطاع الصناعي و التي قدرت استثماراته في هذا المخطط ب 9.7 مليار دج، في المقابل كانت الاستثمارات في مجال الزراعة نصف ما خصص لقطاع الإنتاج الصناعي أي 4.6 مليار دج . من خلال ذلك يتضح جليا ان الجزائر ومن خلال مخططاتها التنموية انتهجت سياسة اقتصادية صناعية بالدرجة الأولى بالإضافة الى استغلالها للموارد الطبيعية وعلى رأسها المخرجات البترولية والتي اعتبرت موردا ثابتا خلال هذه الفترة فلقد كانت للإيرادات البترولية الدور الأساسي في تغطية نفقات باقي المخططات اللاحقة، وفي الجدول الموالي سيتم تبيان مختلف الإيرادات الجبائية وترجم أولى السياسة الجبائية التي انتهجتها الجزائر بعيدا عن الموروث من الاستعمار الفرنسي:

الجدول رقم (5): الإيرادات الجبائية لفترة 1970-1973 الوحدة: مليون دينار

1973	1972	1971	1970	
9956	8434	5982	5456	الإيرادات الجبائية
5842	5156	4334	4106	الجبائية العادية
1647	1325	1137	1076	الضرائب المباشرة
137	131	131	130	التسجيل والطابع
2116	1963	1525	1386	الضرائب على رقم الاعمال
1176	1097	977	895	ضرائب أخرى مختلفة
766	640	564	619	إيرادات الجمارك
4114	3278	1648	1350	الجبائية البترولية

Source : Rétrospective Statistique 1970-1996 Finance publique P12

امتازت سنوات هذا المخطط بهيمنة الجبائية العدية في تعبأة الإيرادات العامة للدولة باعتبارها موردا ثابتا خاصة و ان النهج الاشتراكي يتطلب تمويل عمومي كلي للاستثمارات التنموية ، فقد بلغت نسبة الإيرادات من الجبائية العادية 65.11% الى مجموع الإيرادات الجبائية الكلية سنة 1970 ثم شرعت في الانخفاض فقد بلغت سنة

1973 نسبة 52% من اجمالي الإيرادات الجبائية الكلية و يرجع هذا التـدي الى بروز دور الجبائية البترولية و التي تتضح نسبتها من خلال الجدول انـها في الارتفاع فقد بلغت نسبة مساهمتها في السنة الأولى من هذا المخطط 21% الى اجمالي الإيرادات الكلية لترتفع الى 37% سنة 1973 لتكون الجبائية البترولية بذلك في أولى مراحل بروزها كعنصر مهيمن في تعبأة الإيرادات العامة للجزائر .

اما أصناف الضرائب المساهمة في تكوين الجبائية العادية فاختلفت نسب مساهمتها فنجد في المرتبة الأولى الضرائب على رقم الاعمال ب 34% نسبة الى اجمالي الجبائية العادية تليها الضرائب المباشرة ب 26%. لقد كانت السياسة الجبائية خلال هذه الفترة هادفة الى إرساء أولى قواعد التغيير الهيكلي لدى وجب على الدولة فرض نسب عالية على الضرائب على رقم الاعمال والضرائب المباشرة بما في ذلك المداخيل، وهذا لثبات هذا النوع من الإيرادات من جهة ومن جهة أخرى كثرة الوعية الضريبية خاصة مع ظهور أنشطة صناعية عديدة.

- **مخطط الرباعي الثاني 1974-1977:** كان الهدف من المخطط الثالث نفس الأهداف السابقة بالتركيز على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف ربوع الوطن.

فقد كان من المتوقع ان يسجل هذا المخطط ارتفاع في الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقل عن 46% وبنسبة ارتفاع في التنمية لا تقل عن 10%، ولقد استلزم هذا المخطط تخصيص 111 مليار دج¹، وهذا ما يعادل 12 المرة حجم المخطط الثلاثي وما يفوق 03 مرات المخطط الرباعي فلقد كانت الأولوية دائما من نصيب قطاع التصنيع والذي اعتبر القطاع الأساسي الذي يهدف الى تحقيق التكامل الصناعي على نطاق واسع بغية التوصل الى رفع الإنتاج، وتوفير مناصب الشغل، حيث تم استحداث فعليا 468000 منصب عمل جديد بالإضافة الى تحقيق ما يقدر بـ 76.8 مليار دج نهاية هذا المخطط مما عكس ذلك بالإيجاب على متوسط دخل الفرد بنسبة زيادة تقدر بـ 45% سنة 1977 عما كان محقق سنة 1974 .

والجدول الموالي يبين تقسيم الاستثمارات حسب القطاعات لهذا المخطط:

الجدول رقم (6): بنية الاستثمارات المنفذة 1974-1977

المحروقات	السلع الوسيطة والمعدات	السلع الاستهلاكية	الزراعة	البنى التحتية
38	33	05	5.8	40.8
حجم الاستثمار (مليار دج)				

¹ جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 39.

نسبة الى حجم الاستثمار الكلي	30%	29.8%	4.3%	4.7%	33.3%
نسبة التنفيذ	47.1%	57%		13 %	30%

المصدر: عبد الطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص 86

ان الانفاق العمومي على القطاع الصناعي تضاعف عشرات المرات مقارنة بالمخططات السابقة وهذا تـمـين لرغبة الجزائر في الاهتمام أكثر بالمجال الصناعي على غرار المجال الزراعي، فمن الملاحظ ان الاستثمارات على المجال الزراعي ارتفع قليلا حيث بلغ متوسط الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني 5.8 مليار دج مقارنة ب 4.6 مليار دج في المخطط السابق أي ارتفاع بما يعادل 1.2 مليار دج، و بالنسبة للإنفاق على البنية التحتية فلا يزال يحتل الصدارة ب 40.8 مليار دج و بنسبة تنفيذ تقدر ب 30% يليها قطاع التصنيع في المحمل (السلع الوسيطة و الاستهلاكية) بمبلغ 38 مليار دج و بنسبة تنفيذ تقدر ب 57% .

اما قطاع المحروقات فقد عرف إنفاقا كبيرا عادل في قيمته الانفاق على قطاع التصنيع ب 38 مليار دج وتيرة تنفيذ تقدر نسبتها ب 47.1% فقد اعتمدت الجزائر على الجباية البترولية في تعبئة إيراداتها خلال هذه الفترة وهذا ما سوف يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (7): الإيرادات الجبائية لفترة المخطط الرباعي الثاني 1974-1979 (الوحدة مليون دينار)

نوع الضرائب	1974	1975	1976	1977	1987	1979
الإيرادات الجبائية	21.339	23.194	24.976	31.279	35.379	44.844
الجبائية العادية	8.000	9.732	10.739	13.260	18.014	18.328
الضرائب المباشرة	2.115	1.955	2.421	3.204	3.983	5.152
التسجيل والطابع	164	166	165	206	310	458
ضرائب على رقم الاعمال	3.107	3.944	4.213	4.952	6.304	5.901
ضرائب مختلفة	1.324	1.825	2.111	2.464	4.207	4.299
إيرادات الجمارك	1.290	1.842	1.829	2.434	3.210	2.518
الجبائية البترولية	13.399	13.462	14.237	18.019	17.365	26.516

Source : Rétrospective Statistique 1970-1996 Finance publique, p118

سجلت الجباية البترولية ارتفاعا كبيرا في هذه الفترة فيمكن القول ان الاستثمارات الممنوحة لهذا القطاع في المخططات السابقة قد أعطت ثمارها بزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العوائد الجبائية من هذا المنتج فبينما كانت

الجبائية البترولية لا تزيد عن 27% سنة 1973 قد أصبحت تفوق 49% سنة 1978 أصبحت تفوق 49% سنة 1978 و تفوق نسبة 59.12% سنة 1979 (نسبة الى اجمالي الإيرادات الجبائية) اما بالنسبة الى اجمالي الإيرادات الكلية فانه اصبح للجبائية البترولية دور هام في تعبئة الإيرادات العامة للدولة فأصبحت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية تفوق 57% و لعل هذه العوائد الهامة من هذا النوع من الجبائية يرجع الى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث فاق سعر البترول 28 دولار امريكي .

ان الاعتماد على الجبائية البترولية كان حتمية لا بد منها لتمويل المسار التنموي للجزائر خاصة بانتهاجها نهج التسيير الاشتراكي واعتمادها على الاستثمارات العمومية في المجمل، الا ان هذا الاعتماد كان له الأثر السلبي خاصة بعد ازمة انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات (1985-1986) وهذا ما يتم التطرق له في تحليلنا للبرنامج الخماسي الأول والثاني.

III.1.1.3 مرحلة التخطيط الثانية 1980-1989

وهي بدورها تضمنت برنامجين تنمويين: البرنامج الخماسي الأول 1980-1984 والبرنامج الخماسي الثاني 1985-1989

- البرنامج الخماسي الأول 1980-1984:

جاء هذا المخطط حاملا شعار من اجل حياة أفضل، ولقد امتاز هذا المخطط بتصحيح الانحرافات وتدارك نقائص المخططات السابقة وإتمام مشاريع، فقد خصصت نصف الاعتمادات المالية لإتمام ما لم ينفذ في المخططات السالفة اما النصف الاخر فخصص لإنشاء المشاريع الجديدة. خصص لا البرنامج مبلغ 155 مليار دينار اما حصة الاستثمارات الصناعية فكانت 38.56% من اجمالي الاستثمارات الكلية¹.

كما تم انشاء البنك الزراعي للتنمية الريفية BADR وذلك سنة 1982 بغرض تمويل القطاع الزراعي والمساعدة على انجاز المشاريع والهياكل الزراعية ان هذا المخطط اهتم بعدة جوانب على غرار الجانب الاقتصادي فاهتم بالجانب الاجتماعي وعلى راس الأهداف الاجتماعية السكن. كما اهتم ايضا بتكوين راس المال البشري وإعطاء الأهمية للتكوين والتمهين فتم إنشاء عدة معاهد وطنية لتوفير التكوين الازم

¹محمد براهيم، مرجع سابق، ص 64.

والأساسي للعاملين والغرض من ذلك ربط التعليم باحتياجات الاقتصاد الوطني، فكان انشاء المعهد الوطني للمحروقات والكيمياء INCH والمعهد الوطني للبتروكيمياويات IAP والمعهد الوطني للمناجم والتعدين IMA والمعهد الوطني للصناعات الخفيفة TNID والمعهد الوطني للإنتاجية والتطور الصناعي INPED لتكوين المهندسين السامين. وقد تميزت هذه المرحلة بصدور قوانين إصلاحية كقانون 84/81 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي، والذي كان مفاده تقسيم الأراضي الفلاحية الى مزارع و مستثمرات فردية و جماعية وذلك تنظيما لأمالك الدولة الزراعية و تشجيع القطاع الفلاحي أكثر فأكثر اما من الناحية الصناعية فقد قامت الدولة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وفقا للقانون 242-80 الصادر في 04-10-1980 و المطبق في سنة 1981 حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الى 300 مؤسسة جديدة و من الناحية المالية قامت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 1983 بطرح نظام مالي و مصرفي يهدف الى الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية إعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية¹.

- البرنامج الخماسي الثاني 1985-1989

لقد ركز في هذا المخطط الإنمائي على استعمال أدوات التنظيم استعمالا امثلا كما ركز ايضا على إتمام عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتحقيق استقلاليتها والتي شرع فيها سنة 1987 وقد حددت قيمة الانفاق العام لمجموع سنوات المخطط ما يفوق 560 مليار دج اما اهم ما لوحظ في هذا المخطط فكانت النقاط التالية²:

- الاهتمام بتدعيم وتيرة الإنتاج وكذا الاهتمام بالمحافظة على التوازنات المالية.
- زيادة النمو الديموغرافي الذي تنتج عنه الحاجات الاجتماعية والذي تزامن مع أوضاع اقتصادية عالمية وطنية صعبة، هذه الأوضاع التي كانت وليدة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى الى حدوث عجز متتالي على مستوى الميزانية العامة للدولة والتي اثرت على انجاز المشاريع التنموية للمخطط. هذا من جهة ومن جهة أخرى بدأت بوادر الازمة الاقتصادية تزحف الى الجانب الاجتماعي من خلال عدم القدرة على تلبية الحاجات الاجتماعية. والتي كانت من الأسباب لانفجار الجبهة الاجتماعية في أكتوبر عام 1988.
- تراجع معدلات التشغيل حيث رسم المخطط إمكانية توفير 720000 منصب عمل دائم الا ان عدد المناصب المحققة فعلا لم يتعدى 265000 منصب أي ما يعادل 37% من المناصب المتوقعة هذا في بداية المخطط، اما في سنة 1989 فقد وفرت السلطات 76000 منصب فقط. ان هذا الانخفاض الرهيب على

¹ كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 5

² عامر هني، قراءة في مخططات التنمية في الجزائر 1967-2014، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد4، ص 214

مستوى التشغيل يعد مؤشرا لبداية ازمة حقيقية تمس مختلف الجوانب الاجتماعية و السياسية ،ودليلا عل تباطئ وتيرة الاستثمارات العمومية ، و انخفاض معدل النمو الاقتصادي مما يوحي بان الاعتماد على الجبائية البترولية لتمويل الاستثمارات العمومية خلق اثر سلبي من خلال الصدمة التي تلقتها السوق العالمية للنفط. مما استدعى سنة 1989 اللجوء الى الاعتماد على المؤسسات العالمية المالية من اجل إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي والإصلاح الجبائي فكانت بوادر الانتقال من النظام الاشتراكي والملكية العامة لوسائل الإنتاج الى نظام اقتصاد السوق.

III.1.3 تحليل السياسة الجبائية لمرحلة التخطيط الثانية 1980-1989 :

قبل التطرق الى الإصلاحات الاقتصادية والجبائية التي كانت وليدة الازمة الاقتصادية في فترة الثمانينات كان لا بد لنا من معرفة الأداء المالي للجبائية في مرحلة الاقتصاد الموجه، لذا سنعتمد في هذا التحليل على تطور بنية الإيرادات خلال فترة الاقتصاد الموجه مع ابراز اهم الظروف الاقتصادية المصاحبة له وخاصة انخيار أسعار البترول والاستدانة الداخلية والخارجية لذا ستطرق أولا الى تحليل الإيرادات الجبائية للمرحلة 1975-1989

الجدول رقم (8): الإيرادات الجبائية لمرحلة التخطيط الثانية 1979-1989 (الوحدة: مليون دج)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	
64500	58100	58215	52656	46991	46968	37454	27990	25760	20362	18328	الجبائية العادية
45500	24100	20479	21439	46787	43841	37711	41458	50954	37658	26516	الجبائية البترولية
110000	89200	78694	74095	93778	90809	74852	69448	76714	58020	44844	مجموع الإيرادات الجبائية
%58.63	%70.6	%73.9	%71.06	%50.10	%51.72	%50.03	%40.30	%33.57	%35.09	%40.8	نسبة الجبائية العادية الى اجمالي الإيرادات الجبائية
%41.37	%29.4	%26.1	%28.94	%49.9	%48.28	%49.97	%59.7	%66.43	%64.43	%59.2	نسبة الجبائية البترولية الى اجمالي الإيرادات الجبائية

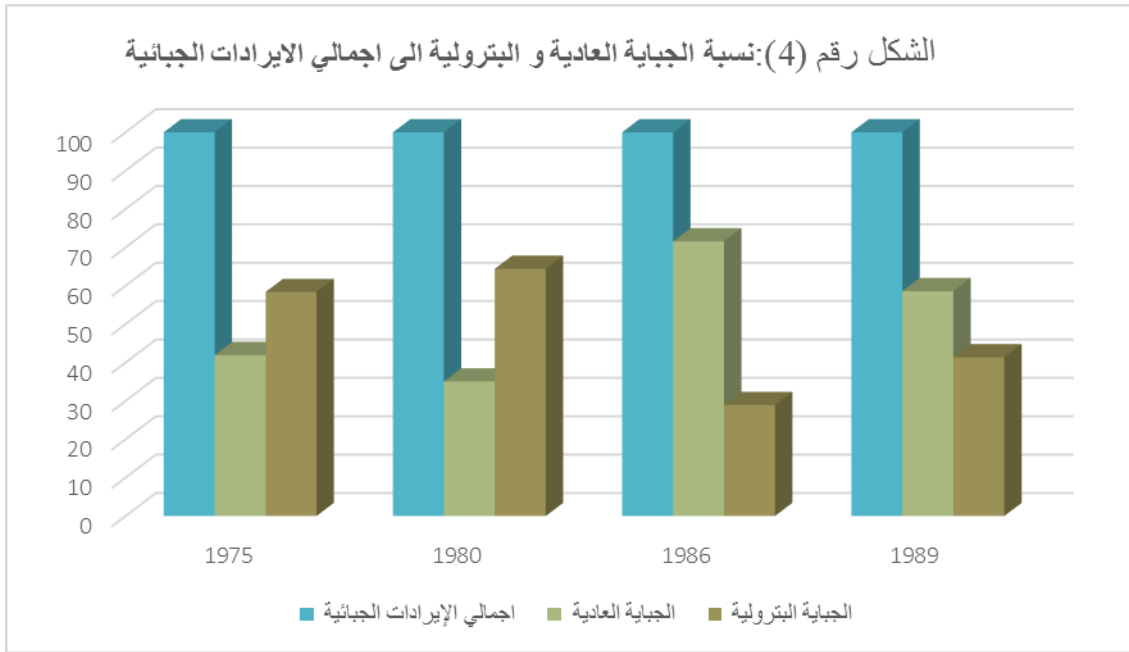
Source : Rétrospective Statistique 1970-1996, Edition 1999 Finance publique pp 120-121

لقد ركزت الجزائر في سياستها الجبائية خلال هذه الفترة على الجبائية البترولية بالدرجة الأولى وقد ساعد على ذلك الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في السوق الدولية في فترة 1975 1981 حيث قدرت نسبة الجبائية البترولية الى اجمالي الإيرادات الجبائية 59.2 و 64.43 و 66.43 و 59.7 للسنوات 79-80-81-82 على التوالي فقد ساد ارتفاع الأسعار على تحقيق عوائد مالية ساهت الى حد كبير في تمويل المشاريع العمومية و البرامج التنموية للمخطط الخماسي الأول بحيث خلفت مناخا مستمرا لاتخاذ جل القرارات المتخذة في مجال الانفاق وقد

اعتبر أصحاب اتخاذ القرار بان مشكلة تمويل المشاريع التنموية لم يعد مطروحا مما فتح المجال امام السلطات لاعتماد مشاريع عمومية و مخططات قد تجاوزت قدرات الإنجاز .

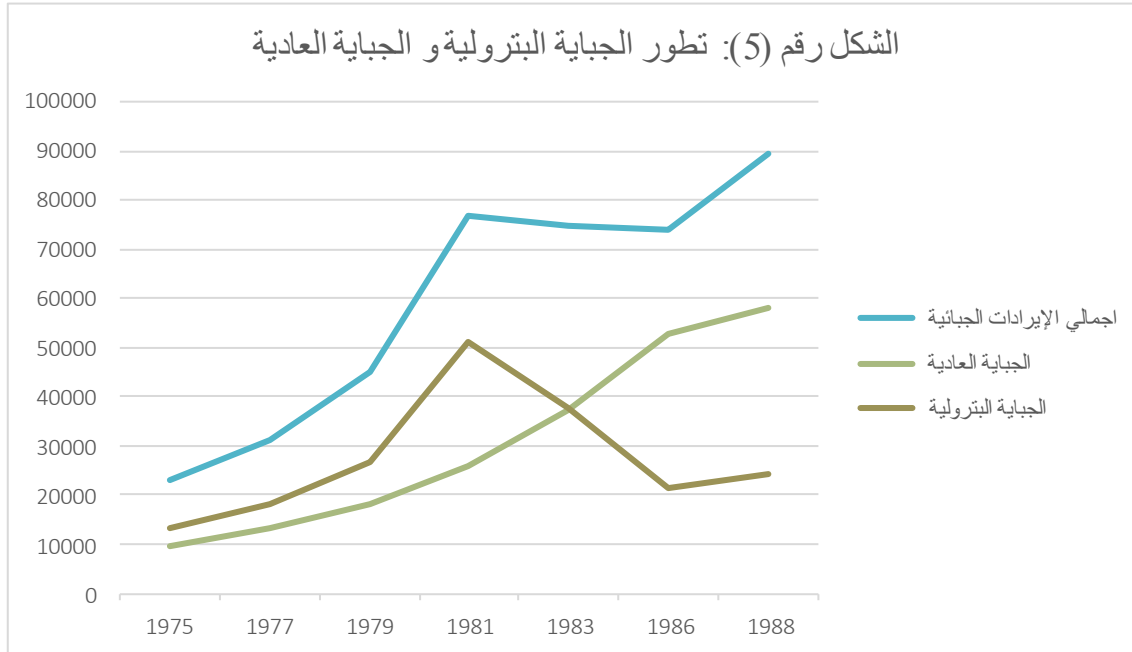
ففي بداية هذه المرحلة تم الاعتماد في تقديرات البرامج على الجباية البترولية مع استبعاد تراجع أسعار النفط خاصة وان مستوى أسعار النفط كان في تزايد مستمر لمدة 15 سنة حيث فاق سعر البرميل 38 دولار امريكي، الا انه في سنة 1983 عرفت أسعار النفط انخفاضا مفاجئا حيث اصبح سعر البرميل 28 دولار امريكي مما أدى الى انخفاض حصيلة الجباية البترولية حيث اصبح نسبة مساهمة الجباية البترولية 49% لتعرف انخفاضا محسوسا في السنوات الموالية الى نسبة 28.94% سنة 1986 و 26.10% سنة 1987 و 29.4% سنة 1988 فقد تراجع سعر البرميل الى 10 دولار امريكي سنة 1986 مما جعل الجزائر تدخل في كابوس عجز الميزانية، فعند هذا الحد لم يعد للسلطات القدرة على تلبية الاحتياجات الوطنية من مدخلات للإنتاج المستوردة وكذلك احتياجات المواطنين لكثير من السلع الضرورية، مما أدى الى اللجوء الى الدين الخارجي والذي بلغ في فترة 1986-1989 4.2 مليار دولار¹ .

ويمكن إيضاح الفروقات في الحصيلة الجبائية البترولية والعادية من خلال الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

¹فغول عبد السلام، مرجع سابق، ص 179



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

لقد سيطرت الجبائية البترولية في مساهمتها في اجمالي الإيرادات الجبائية في الفترة الأولى من عشرية الثمانينيات، فقد اعتبر هذا المورد المالي الأهم خلال هذه الفترة حيث فاقت نسبتها 66% من اجمالي الإيرادات الجبائية حيث تضاعفت ثلاث مرات عن الفترات السابقة.

ابتداء من سنة 1983 عرفت الجبائية البترولية تراجعاً محسوساً حيث تراجعت إيرادات من الجبائية البترولية سنة 1985 و 1986 ب 4.7 مليار دولار، الامر الذي حث السلطات الى البحث عن حلول اقتصادية ومحاوله إيجاد تدابير انية لمواجهة الازمة الاقتصادية.

III. 2.1 السياسة الجبائية في ظل فشل التخطيط المركزي وتبني نظام اقتصاد السوق 1990-1999:

تركت سياسة الاقتصاد الموجه مخلفات ثقيلة جدا اقتصاديا وسياسيا أدت الى تكليف الدولة غالبا بغية تصحيح الأوضاع، ولم تكن الأوضاع الداخلية بأقل أهمية من الأوضاع الخارجية، هذه الأوضاع الحرجة تزامنت مع ضرورة الإصلاح الاقتصادي والذي تزامن بدوره مع رياح التغيير في كافة دول العالم، بحيث نص التغيير على ترك النظام الاشتراكي وتحمله كافة الاختلالات الحاصلة والانتقال الى نظام اقتصاد السوق.

فشملت الإصلاحات جميع القطاعات والسياسات بما فيها السياسات الضريبية وفيما يلي سنحاول التركيز على اهم ما جاء من إصلاحات التي مست السياسة العامة عموما والسياسة الضريبية على وجه الخصوص خلال فترة التغيير الهيكلي 1990-1998.

ولقد ارتكزت الجزائر في اصلاحاتها على ما سمي باتفاق واشنطن والذي أصبح المقاربة الأكثر سيطرة، هذا لتبنيه من طرف الهيئات الدولية كأسلوب لجميع الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية

III.1.2.1.1. اتفاق واشنطن¹:

تم طرح هذا الاتفاق من طرف John Williamson سنة 1989 والذي نال استحسان واهتمام الإدارة الأمريكية والهيئات الدولية معتمدا في ذلك على ثلاث ركائز أساسية والتي تعد ركائز الاندماج في نظام رأسمالي جديد ويمكن تلخيص هذه الركائز في النقاط التالية:

- العودة للسوق كالمُنظم الوحيد لتخصيص الموارد.
- أولوية الترشيد للقطاع الخاص.
- الانفتاح على الخارج بصورة أكبر. وقد خلص هذا الاتفاق الى مجموعة من التوصيات تمثلت في العشر توصيات.

توصيات اتفاق واشنطن:

- 1- إعادة هيكلة الانفاق العمومي بإلغاء الإعانات والدعم، واعتبار التعليم والصحة كاستثمارات في الموارد البشرية يمكن ان تتولاها الدولة بالإضافة الى محاربة الفقر عن طريق العدالة الاجتماعية.
- 2- التحكم في عجز الميزانية بحيث يجب ان يتراوح بين 1% و2%.
- 3- إصلاح النظام الضريبي، إرساء نظام ضريبي معتدل
- 4- تحرير المالي، معدل الفائدة يجب ان يتحدد من قوى السوق.
- 5- معدل صرف وحيد تنافسي
- 6- تحرير التجارة الخارجية والغاء الحواجز الجمركية وحصرها بين 10% و20%
- 7- الغاء الحواجز امام الاستثمار الأجنبي
- 8- خصخصة مؤسسات الدولة، وتبرر الخصخصة من خلال الأثر الجبائي الإيجابي والتسيير الفعال
- 9- ضمان حقوق الملكية وحمائتها
- 10- هدم تنظيم الدخول للأسواق والمنافسة والاستثمارات القروض والأسعار.

III.2.1.1. تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي في الإصلاح الضريبي :

¹ Cheriet Athmane, Mondialisation de l'économie Algérienne, du big push à l'ajustement structurel, revue science social, n°31, 2009, Vol B, Faculté des Sciences Economiques, Université Constantine Algérie, p.17 – 36.

أصبحت الجزائر سنة 1991 غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، بعد أن تخطت عتبة معينة من الاستدانة، مما أفقدها مصداقيتها المالية واستحالة الحصول على قروض أخرى من السوق المالي الدولي. لذلك نادى باريس ولندن بشرط تأشيرة صندوق النقد الدولي لمنح القروض، هذا الأخير الذي يشترط بدوره تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تحت رقابته، هكذا رضخت الجزائر لشروط وإملاءات الهيئات الدولية فأصبحت سياساتها من ايعاز هاته الهيئات خلال فترة 1990-1998 والجدول الموالي يبين ملخص الاتفاقيات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي:

الجدول رقم (9): اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

الاتفاقية	المدة	شروط الاتفاقية	نتيجة الاتفاقية
اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول STAND-BY1	1990-1989	<ul style="list-style-type: none"> • إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا • تقليص عجز الموازنة • تخفيض سعر الصرف • العمل على تحرير الأسعار 	الحصول على قرض بقيمة 300 مليون دولار
اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول STAND-BY1	1992-1991	<ul style="list-style-type: none"> • تحرير التجارة الخارجية. • إصلاح الجهاز المالي • تخفيض قيمة العملة. • تحرير الأسعار بصورة كبيرة. • إصلاح النظام الضريبي • التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور • وخفض الإنفاق العام. • التقليص من تدخل الدولة 	الحصول على قرض ب: 400 مليون من الصندوق 350 مليون من البنك العالمي لتطهير المؤسسات
تسهيلات تمويلية موسعة	1995-1994	<ul style="list-style-type: none"> • وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي من اجل • تخفيض حجم البطالة • التحكم في التضخم • وضع شبكة اجتماعية لدعم الفئات المتضررة • من برامج التصحيحات الهيكلية 	إعادة جدولة الديون المقدرة بـ 17 مليار وإعادة ترتيب آجال السداد على مدسة عشر عاما. فترة سماح من الدفع أربع سنوات مع إعادة جدولة 5 ملايين دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي.

	<ul style="list-style-type: none"> • استعادة توازن ميزان المدفوعات • تخفيضات العملة ب 40% • التحكم في عجز الميزانية 		
		1998-1995	برنامج التعديل الهيكلي

المصدر: عبد السلام فنغور، مرجع سابق، ص 102

من خلال هذا الجدول يتضح ان الانتقال من نظام اقتصادي الى نظام اخر كان من خلال فترتين الأولى اهتمت بالاستعدادات الائتمانية اما الثانية فكانت للتغيير الهيكلي، والجدير بالذكر ان هذه الاتفاقيات جاءت كالتزام بتوصيات اتفاق واشنطن العشرة، هذه التوصيات التي لا تخلو من إعادة النظر في النظام الضريبي والدعوة الى إصلاحات جذرية، فكانت مرحلة 1990-1993 اهم مرحلة مرت بها السياسة الجبائية في الجزائر فهي تعتبر مرحلة ميلاد النظام الضريبي الحالي، و يبدو جليا أن الجهات المشرفة كانت تدر جيدا التحديات الدقيقة للاصلاح الضريبي وعليها أن تقوم بالخيارات الممكنة متبعتا مسارا منهجيا في عملية الإصلاح ويظهر ذلك جليا من خلال الخطوات و العمليات التي حددتها لتنفيذها وهي:

- هندسة ضريبة ويتعلق الامر بتحديد نوع الضرائب التي يتم إصلاحها
 - التشريع القانوني، بمعنى التحرير الجيد للنصوص والقوانين الضريبية
 - تصميم وتشكيل النماذج والمطبوعات
 - الإعلان عن القوانين الجدد وتبليغها سوءا للإدارة الضريبة او المكلفون بالضريبة
- ولقد هدف الإصلاح الى ملء ثغرات النظام الضريبي السابق وقد حددت اهداف هذا الإصلاح فيما يلي

III.2.1.3 اهداف الإصلاح الضريبي¹:

- عصرنة المنظومة الجبائية وجعلها أكثر مرونة وشفافية وبساطة.
- التقليل من الضغط الجبائي الذي كان يثقل كاهل المكلفين بالضريبة بجميع فئاتهم.
- توجيه الأداة الضريبية لخدمة التنمية الاقتصادية
- أولوية الإصلاح هو التعرف أكثر على المكلفين، تحصيل أفضل للضريبة، محاربة الغش والتهرب الضريبيين
- إعداد إجراءات هادفة إلى دراسة النزاعات بسرعة مع تقوية الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة.
- الحصول على جباية مشجعة للاستثمار والتشغيل.

III.2.1.4 أهم الخصائص الفنية للهيكل الضريبي الجديد بعد الاصلاح :

¹ Ahmed SADOUDI, la réforme fiscale, annales de l'I.E.D. F, Koléa, Algérie, ANEP, 1995, P 90.

بدأت العملية بضبط قواعد جديدة للإخضاع الضريبي مست الضرائب على الدخل ثم الرسم على القيمة المضافة، في المادة 38 من قانون المالية لسنة 1992¹. حيث حمل الإصلاح الضريبي هيكلًا جديدًا يركز على ثلاث ركائز رئيسية تشكل أعمدة النظام الضريبي، الأولى هي الضريبة على الدخل الإجمالي ثم الضريبة على أرباح الشركات أما الثالثة فهي الرسم على القيمة المضافة، تم ربطهما بنصوص تشريعية تحدد كافة الجوانب الجبائية لتطبيق هذه الضرائب، ويمثل قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المرجع التشريعي لسن هاته القوانين الضريبية.

فالخصائص الفنية للهيكل الضريبي الجديد يمكننا تلخيصها في الآتي:

- اعتماد قواعد وطرق وتقنيات جديدة للاقتطاع الضريبي كاعتماد الضريبة العامة على الدخل على الأشخاص الطبيعيين بدل الضرائب النوعية التي كانت سابقا.

- التفرقة بين ضريبة الأشخاص الطبيعيين، والأشخاص المعنويين كالضريبة على أرباح الشركات.

- التحول من الرسوم على رقم الأعمال إلى الرسم على القيمة المضافة في قانون المالية 1991.

- وضع إجراءات تكميلية لضبط والتحكم في تطبيق الضرائب الجديدة من خلال قوانين المالية المتعاقبة، كقانون المالية لسنة 1994 وقانون المالية لسنة 1995. وكنتيجة عامة للإصلاح الجبائي الذي مس الجزائر يمكن القول ان السياسة الجبائية الجزائرية في هذه المرحلة أصبحت تركز على ركيزتين أساسيتين وها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وقانون الرسوم على رقم الاعمال.

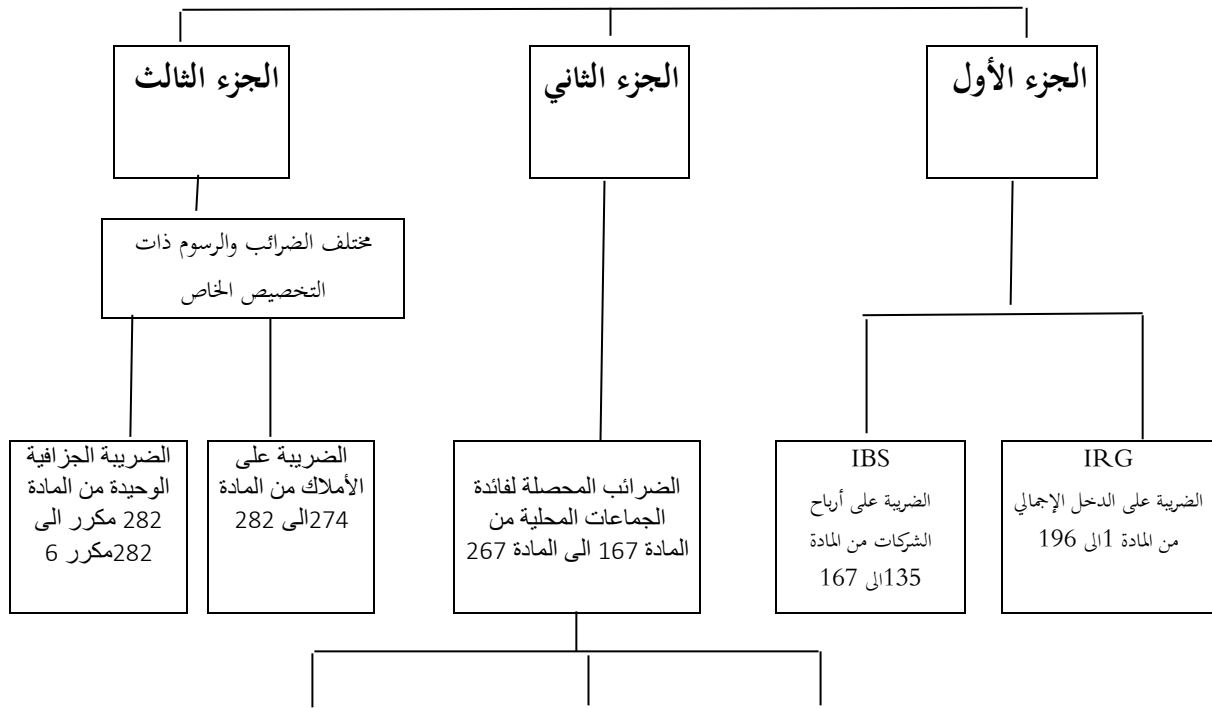
1- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة²:

ويضم ثلاث فئات من الضرائب الفئة الأولى تشمل ضريبتين هما الضريبة على الدخل الإجمالي على الأشخاص الطبيعيين والثانية الضريبة على أرباح الشركات وتوجه حصيلتهما لميزانية الدولة أي أهم ضرائب مركزية. أما الفئة الثانية وهي الرسوم المماثلة فهي توجه للجماعات المحلية وهي وتضم رسمين أساسيين هما الرسم على الملكية العقارية الذي يفرض على أساس التعريف المحددة في القانون للمتر المربع. أما الرسم الثاني والذي يشكل ايرادا هاما للجماعات المحلية فهو الرسم على النشاط المهني ويطبق على الإيرادات المحققة من رقم الأعمال، أما الرسم الأخر يتعلق برسم التطهير أي الصرف الصحي والقمامة يتم تحصيلهم من فاتورة الكهرباء لفائدة البلديات، والجزء الأخير فيضم مختلف الضرائب والرسوم ذات الطابع تخصيص الخاص، ويمكن تمثيل اهم الضرائب في المخطط التالي:

الشكل رقم (6): هيكل قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

¹ قانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992
² الامر رقم 76-101 الصادر في 09/12/1976 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل بالمادة 38 من قانون المالية لسنة 1992، المعدل والمتمم للقانون 10-13 في 29/12/2010 قانون المالية 2011.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفق الأحكام المواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية¹:
-أرباح مهنية.

الفلاحية	رسم التطهير من المادة 263 إلى 266	TF الرسم العقاري من المادة 248 إلى 261	TAP الرسم على النشاط المهني من المادة 217 إلى 240	-عائدات المستثمرات -الإيرادات المحققة من المبينة و غير المبينة، كم
إيجار الملكيات تنص عليها				

المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

-عائدات رؤوس الأموال المنقولة.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 1، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، نشرة 2019، ص 10

-المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية.

-الضريبة على أرباح الشركات IBS :

انشأت ضريبة سنوية وحيد عامة ونسبية وتصريحية على مجمل الأرباح والمداحيل المحققة من طرف المؤسسات والأشخاص المعنويين وهي الضريبة على أرباح الشركات IBS وقد أسست بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1992.¹

وتخضع للضريبة على أرباح الشركات²:

1- الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:

أ - شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

وفي هذه الحالة، يجب أن ترفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.

ب - الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.

ج - هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص على هذا في التشريع والتنظيم الجاري العمل بهما.

د- الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجرافية الوحيدة.

2- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري

3- الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12

4- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138

- **الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:**

نصت المادة رقم 197 على انه تتوفر الجماعات المحلية، البلديات والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية على الضرائب التالية:

¹ قانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992

² قنون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 11 و 12، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، نشرة 2019، ص 30.

- **الرسم على النشاط المهني: TAP** وهي ضريبة لكل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشاط اقتصادي سواء صناعي أو تجاري أو مهني، ضمن إقليم البلدية بشرط أن يخضع هذا الشخص لنظام حقيقي وقد حدد معدل الرسم على النشاط المهني بنسبة 2% من رقم الأعمال غير انه يرتفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نقل المحروقات بواسطة الأنابيب ويخفف إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاط الإنتاج¹. أما توزيع عوائد هذا الرسم فتقسم كالآتي:

الجدول رقم (10): حصص عوائد الرسم على النشاط المهني على الجماعات المحلية

الصندوق المشترك للجماعات المحلية %	حصة البلدية %	حصة الولاية %	الرسم على النشاط المهني بالنسب
0.11	1.30	0.59	2%
0.16	1.96	0.88	3%
0.05	0.66	0.29	1%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 222

- **الرسم العقاري TF:**

هو رسم يعود كلياً لبلديات ويخص هذا الرسم الملكيات المبنية والغير المبنية سواء سكنية أو تجارية، وقد حددت المادة 256 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نوع المناطق، أما المواد 257-259-261 فيحددون القيمة الايجارية الجبائية للمتر المربع. أما نسبة الرسم فهي كالتالي²:

- 03% البنايات المبنية نهائياً والأراضي الفلاحية.
- 10% بالنسبة للمباني السكنية الغير مشغولة أو المخصصة للكراء.
- 05% بالنسبة للأراضي التي تقل مساحتها أو تساوي 500 م²
- 07% الأراضي التي تفوق مساحتها 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م².
- 10% عندما تفوق مساحتها 1000.

- **رسم التطهير:**

- هو رسم خاص برفع القمامات المنزلية على كل الملكيات المبنية، وذلك كالآتي³:
- ما بين 1000 دج و1500 دج على كل محل ذو استعمال سكني.
- ما بين 3000 دج و12000 دج على كل محل ذو استعمال مهني أو تجاري أو حرفي.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، من المادة 217 الى المادة 222.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من المادة 261

³ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 163 مكرر 2

- ما بين 800 دج و23000 دج على كل ارض مهياة للتخيم أو المقطورات
 - ما بين 20000 دج و130000 دج على كل محل ذو استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي ينتج كميات كبيرة من النفايات.
 - مختلف الضرائب والرسوم ذات التخصيص الخاص:
 - الضريبة على الأملاك:
- نصت المادة 274 على انه يخضع للضريبة على الأملاك الأشخاص الطبيعيون الذين يتواجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر او خارج الجزائر وكذلك الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر.
- تشكل وعاء الضريبة على الأملاك من القيمة الصافية، في أول جانفي من كل سنة، لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص المذكورون في المادة 274 أعلاه. كما تخضع المرأة المتزوجة للضريبة بصفة منفردة على مجموع الأملاك والحقوق والقيم التي تشكل منها املاكها.
- وفيما يلي سيتم التطرق الى مجموع الأملاك الخاضعة للضريبة وتجدد الإشارة الى ان هنالك جزء من الأملاك التي تخضع لإجراءات التصريح وهناك جزء اخر لا يخضع الى إجراءات التصريح¹.
- عناصر الأملاك التي تخضع الى إجراءات التصريح:
- الأملاك العقارية المبنية والغير المبنية.
 - الحقوق العينية العقارية
 - الأموال المنقولة مثل:
 - السيارات الخاصة التي تفوق سعة اسطواناتها 2000 سم³ (بنزين) و2200 سم³ (غاز أويل).
 - الدراجات النارية ذات سعة محرك يفوق 250 سم³
 - اليخوت وسفن النزهة.
 - طائرات النزهة.
 - خيول السباق
 - التحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500.000 دج.
 - الأملاك التي لا تخضع الى إجراءات التصريح:
 - المنقولات المخصصة للتأثيث.
 - المجوهرات والأحجار الكريمة و الذهب والمعادن الثمينة.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 1.276، ص 62

-المنقولات المادية الأخرى لا سيما منها : الديون والودائع والكفالات، عقود التأمين في حالة الوفاة، الربوع العمرية

اما نسبة الضريبة فتحسب حسب القيم والنسب التالية:

الجدول رقم (11): نسب فرض الضريبة على الاملاك

النسبة(%)	قسط القيمة الصافية من الاملاك الخاضعة للضريبة بالدينار
0	ما يقل عن 100.000.000 دج
0.5	من 100.000.000 الى 150.000.000
0.75	من 150.000.001 الى 250.000.000
1	من 250.000.001 الى 350.000.000
1.25	من 350.000.001 الى 450.000.000
1.75	يفوق 450.000.001 الى

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة

- الضريبة الجزائرية الوحيدة:

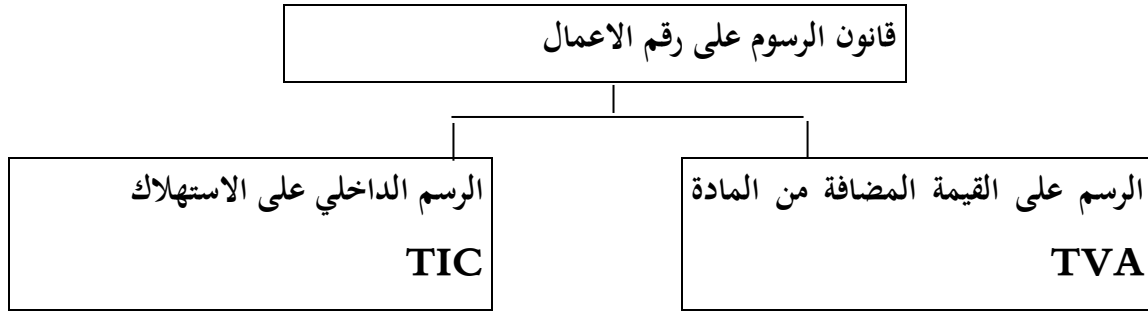
تؤسس ضريبة جزافية الوحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات. وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

يخضع لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنية غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم اعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج، كما يخضع للضريبة الجزائرية الوحيدة، المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة".

2-قانون الرسوم على رقم الاعمال:

ويمثل الشرط الثاني من ركائز الهيكل الضريبي الجديد بعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة ويضم هذا القانون رسمين يفرضان على السلع الاستهلاكية ولكنهما يختلفان من الناحية الفنية، فهي ضرائب غير مباشرة بحيث يقوم بجمعها البائع من المشتري ويقوم بدفعها الى الدولة بمعنى ان المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الرسوم.

الشكل رقم (7): هيكل قانون الرسوم على رقم الاعمال



المصدر: من العداد الطالب بالاعتماد على قانون الرسوم على رقم الاعمال

الرسم على رقم الاعمال TVA:

بمقتضى القانون 90-36 المؤرخ في 1990/12/31 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1991 انشا عن طريق احكام المادة قانون الرسم على القيمة المضافة والرسم على العمليات البنكية والتأمينات ولم يدم الرسم على العمليات البنكية والتأمينات طويلا حيث تم حذفه بنص قانون المالية لسنة 1995 اما قانون الرسم على رقم الاعمال فقد تم اقراره في قانون المالية لسنة 1993 ليتم تطبيقه سنة 1994. وهكذا تم تعويض النظام السائد من قبل والمتضمن الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي عند تأدية الخدمات بنظام الرسم على قيمة المضافة وهذا لعدم تماشي النظام القديم مع المستجدات الاقتصادية الحالية وتعقده، وتعدد معدلاته الخاصة. ولقد اعتمد الرسم على القيمة المضافة على أربع معدلات وتمثلت في 07%، 13%، 21%، 40%، استقر الوضع الى نسبتين وهي 07% و 17%، ليتم رفع هاته النسبة مؤخرا الى 09% و 19%. فالقيمة المضافة هي الفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة من مواد ولوازم وخدمات، حيث الاستهلاكات الوسيطة هي العوامل التي تدخل في انتاج هذه السلع من أجور وضرائب ورسوم ومصاريف مالية واهتلاكات الخ. وتعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على الانفاق الإجمالي او الاستهلاك الإجمالي وتطبق على المبيعات التي تكتسي طابعا صناعيا او تجاريا او حرفيا والتي يتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية وعرضية، بالإضافة الى عمليات الاستيراد¹. وقد حدد القانون الخاص بالرسوم على رقم الاعمال مختلف العمليات الخاضعة للرسم على رقم الاعمال وهذا ما سيتم تبيانها فيما يلي.

¹ قانون الرسوم على رقم الاعمال، المادة 1، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، نشرة 2019، ص 4.

العمليات الخاضعة للرسم على رقم الاعمال:

1- العمليات الخاضعة وجوبا للرسم على رقم الاعمال:

3- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون

4- الاشغال العقارية

5- المبيعات والتسليمات على الحال الأصليين، من المنتجات والبضائع الخاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين.

6- المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة

7- عمليات الايجار وأداء الخدمات واشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والاشغال العقارية¹

8- بيوع العقارات او المحلات التجارية التي مارسها الأشخاص الذين يشترون هذه الأملاك باسمهم وذلك بصفة اعتيادية او عرضية قصد إعادة بيعها. بالإضافة الى العمليات التي يقوم بها الوسطاء لشراء او بيع الأملاك.

9- عمليات تجزئة الأراضي وبيعها لغرض البناء

10- عمليات بناء العمارات ذات الغرض السكني او الايواء لممارسة نشاط تجاري او صناعي

11- المتاجرة في الأشياء المستعملة من غير الأدوات

12- كل الحفلات الفنية والتسليات التي ينظمها الأشخاص

13- الخدمات الهاتفية التي تقدمها هيئات البريد والمواصلات

14- العمليات التي تقوم بها البنوك وشركات التأمينات²

15- العمليات المحققة في إطار ممارسة المهن الحرة التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون والشركات باستثناء العمليات ذات الطابع الطبي والشبه الطبي والبيطري.

16- عمليات البيع التي تقوم بها مساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة³ وكذا تجارة التجزئة باستثناء العمليات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الدفع الجزائي.

¹ الامر رقم 27-95 المؤرخ في 30/12/1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، المادة 2-6 المعدلة بموجب المادة 70
² الامر رقم 94-03 المؤرخ في 31/12/1994 المتضمن لقانون المالية لسنة 1995، المادة 2-13 المحدثه بموجب المادة 38
³ يقصد بالتجارة المتعددة عمليات الشراء وإعادة البيع المحققة وفق شروط البيع بالتجزئة والتي تتوفر عل الشروط التالية:
 - يجب ان تتعلق المواد المعروضة للبيع بأربعة أصناف على الأقل من التجارة المتعددة

العمليات الخاضعة اختياريًا للرسم على القيمة المضافة¹:

يجوز للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة أن يختاروا بناءً على تصريح منهم، لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة، على أن يزودوا بسلع أو خدمات للتصدير أو للشركات البترولية، للمكلفين بالرسم (آخرين)، أو المؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالأعفاء المنصوص عليها في المادة 42

ويمكن طلب الاختيار في أي وقت من السنة ويجب أن ينهي الاختيار إلى مفتش الرسوم على رقم الأعمال التي يتبع لها مكان فرض الضريبة، ويصبح نافذاً اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي يكتب فيه الاختيار.

- الرسم الداخلي على الاستهلاك TIC:

يطبق هذا الرسم على المنتجات الواسعة الاستهلاك والتي لها آثار جانبية سلبية، والتي حددها المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال². وفي الجدول الموالي سيتم تبيان المواد الخاضعة لهذا الرسم بالإضافة إلى التعريف الخاصة بكل مادة:

الجدول رقم (12): المواد الخاضعة للرسم الداخلي على الاستهلاك والتعريف الخاصة بها

أولاً: المنتجات الكحولية	
المادة	التعريف
17-	الجمعة
	3971 دج/ هلتر

- يجب أن يكون المحل مهيباً للخدمة الذاتية

¹ من قانون الرسوم على رقم الأعمال، المادة 2، نشرة 2019، ص 5

² M C AINOUCHE, L'essentiel de la fiscalité algérienne, HIWAR COM édition, Communication et publicité, Alger, 1993, p 25.

ثانيا: منتجات التبغ والكبريت		
المادة	الحصة الثابتة (دج/كلغ)	المعدل النسبي (على قيمة المنتج)
التبغ الأسود	1640	%10
التبغ الأشقر	2250	%10
السيجار	2600	%10
تبغ التدخين (بما فيها الشيشة)	682	%10
التبغ للنشق والمضغ	781	%10
الكبريت والقداحات	%20	

المصدر: قانون الضرائب على رقم الاعمال المادة 25

وبالنسبة للمواد المشكـلة من التبغ جزئيا، يطبق الرسم الداخلي على الاستهلاك على المنتج بأكمله. وبالنسبة للسجائر والمواد المعدة للتدخين والخالية من التبغ، يطبق المعدل النسبي فقط على سعر البيع بدون احتساب الرسوم. بالإضافة الى هذه المواد تخضع لقواعد الرسم الداخلي على الاستهلاك مواد أخرى تعد مواد كمالية (حددها المادة 25 من قانون الرسم على رقم الاعمال) ويختلف تحديدها من فترة الى اخرى ويتم ذلك ضمن قوانين المالية لكل سنة.

كما تمتد القواعد التي تقوم بالتأسيس والتصفية والتحصيل وقواعد المنازعات المطبقة على الرسم على القيمة المضافة الى الرسم على المنتجات البترولية وفيما يلي جدول يبين المواد الخاضعة لهذا الرسم والتعريف الخاصة بها.

الجدول رقم (13): مواد الرسم على المنتجات البترولية والتعريف الخاصة بها

المواد	الرسم (دج/هكتلتر)
البنزين الممتاز	1400.00
البنزين العادي	1300.00
البنزين الخالي من الرصاص	1400.00
غاز اويل	400.00
غاز البترول المميع(الوقود)	1.00

المصدر: قانون الرسم على رقم الاعمال، المادة 25

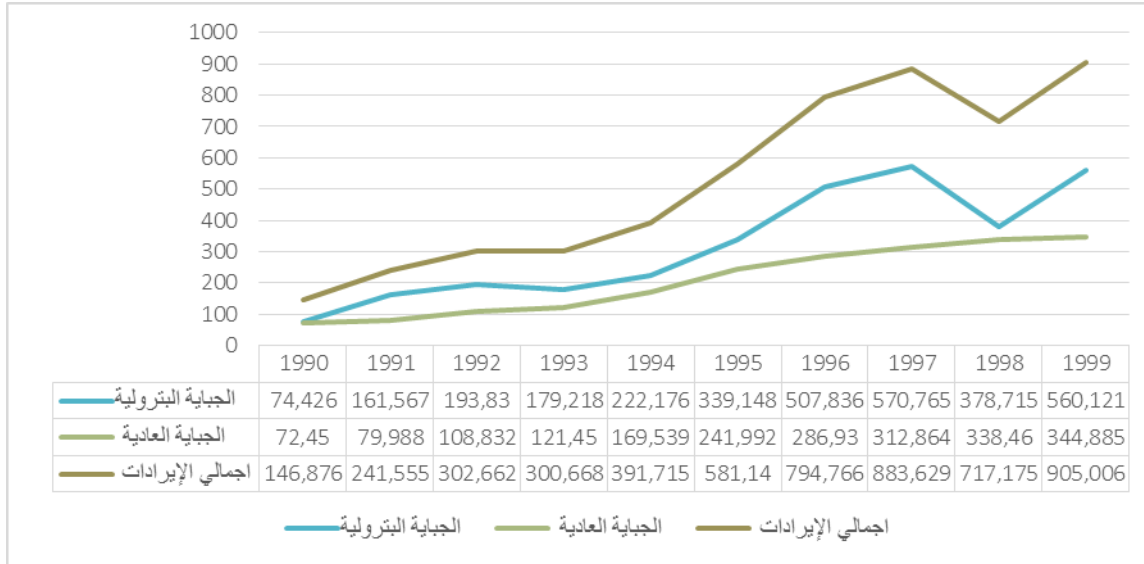
III.1.2.5 تطور حصيلة الجبائية لفترة ما بعد الإصلاح 1992-1999 :

قامت الجزائر بإصلاحات عميقة سايرت التغير العالمي في مجال الضرائب، مستحدثتا بذلك ضرائب جديدة من شأنها الرفع من نسبة الإيرادات العامة للدولة وضبط الاختلالات الاقتصادية، بكما ان الإصلاح الضريبي لم يكن

دفعـة واحدة، البداية كانت بالإعلان عن الضرائب الجديدة على الدخل للأشخاص الطبيعيين والضريبية على أرباح الشركات وبعد سنة تم الإعلان عن تطبيق الرسم على القيمة المضافة، سميت هذه المرحلة بالجيل الأول من الإصلاح الجبائي أما الجيل الثاني من هاته الإصلاحات فتضمن الجوانب التشريعية الكبيرة تم الإعلان عنها من خلال قوانين المالية اللاحقة. مثل عصـرنة الإدارة الضريبية وقضايا أخر ندرجها رمن الجيل الثاني من الإصلاحات بعد مرور عشرية من انطلاق الجيل الأول.

كما ان الإصلاحات قد ركزت بالأساس على مكونات الجباية العادية بغية تفادي الازمات الاقتصادية الناجمة عن تهاوي أسعار النفط محاولة في ذلك وكخطوة أولى تقليص الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم 8

الشكل رقم (8): تطور حصيلة الجبائية الكلية لفترة 1990-1999 (الوحدة مليار دج)

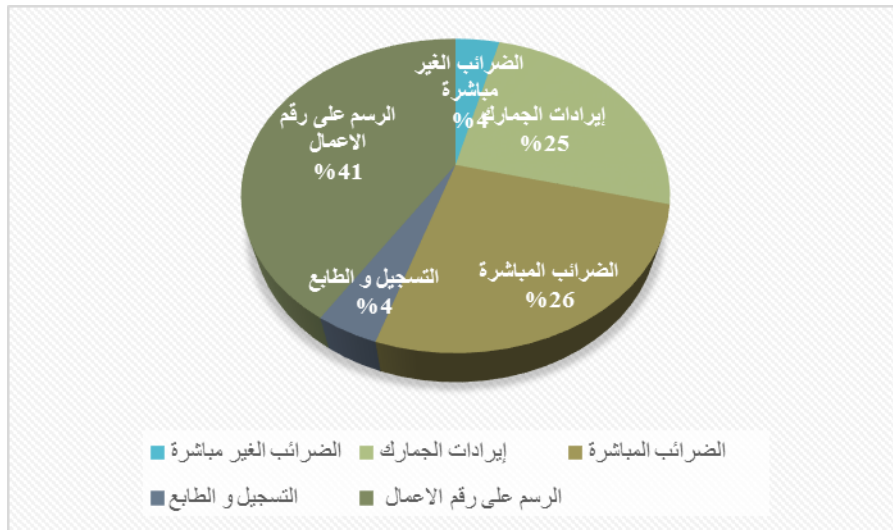


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية - المديرية العامة للضرائب

عرفت الجباية العادية ارتفاعا محسوسا منذ سنة 1992 بعد ما كان ادنى مستوى لها سنوات 1990-1991 بمبلغ 74.426 و 79.988 مليار دج على التوالي لتبدا بالارتفاع ابتداء من سنة 1992 و هي سنة بداية الإصلاحات حيث بلغت سنة 1992 ، 108.832 مليار دج لتبدا هذه الحصيلة ثانيا في الارتفاع بطريقة متتالية مساهمة الى حد كبير في اجمالي الإيرادات العامة للدولة، ان هذا الارتفاع الملحوظ في حصيلة الجباية العادية ما هو الا ترجمة لفعالية الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر حيث بلغت أقصاها خلال هذه الفترة سنة 1998 بمبلغ 338.46 مليار دج و بنسبة اسهام في الإجمالي الإيرادات تقدر ب 47.19% ولوحظ في هاته السنة ان نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية الى اجمالي الإيرادات العامة تقارب مساهمة إيرادات الجباية البترولية و

التي قدرت سنة 1998 ب 52.8% . اما الجباية البترولية فبقيت رهينة أسعار النفط والتي عرفت ارتفاعا ابتداء من سنة 1996 حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية هذه السنة 507.836 مليار دج أي ارتفاع بأربعة اضعاف سنة 1991 وخمسة اضعاف بالنسبة لسنة 1990. وبالرغم من ارتفاع عوائد الجباية العادية الا ان الجباية البترولية لا ذات تهيمن في اسهامها بالنسبة لأجمالي الإيرادات العامة على الرغم من عدم استقرارها. ويمكن ارجاع ذلك الى ما ذكرناه سابقا في ان الإصلاحات الضريبية لاتزال في شطرها الأول خاصة وان الشطر الثاني يضم اليات التحصيل وعصرنة الإدارة الجبائية ومكافحة الغش والتهرب الضريبيين، وفي الشكل الموالي يمكن إيضاح مساهمة عناصر الجباية العادية كنسبة مئوية الى اجمالي الجباية العادية:

الشكل رقم (9): تطور مكونات الجباية العادية خلال فترة 1990-1999



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

بلغت نسبة عوائد الرسوم على رقم الاعمال 41% من اجمالي الجباية العادية، تليها الضرائب المباشرة بنسبة 26% و التي تتضمن الضرائب على الدخل الإجمالي و الضرائب على أرباح الشركات، و هذا هو جوهر الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر بداية التسعينات و التي ارتكزت في الأساس على ثلاث ضرائب أساسية وهي الرسم على رقم الاعمال (TVA+TIC)، و الضرائب المباشرة المتكونة من (IRG) و (IBS) بالإضافة الى عوائد التعريفات الجمركية و التي بلغت 25% من اجمالي الجباية العادية والتي تعتبر أيضا موردا مهما خاصة وان الجزائر اتهمت نحو الانفتاح التجاري بتبنيها نظام اقتصاد السوق، اما العائدات من رسوم التسجيل و الطابع و كذا الضرائب الغير المباشرة الأخرى فلا تزال نسبة اسهامها في الجباية العادية ضعيفة وقد قدرت خلال هذه الفترة بنسبة 4% لكل منها.

- خلاصة فترة 1990-1999:

لقد كانت هذه الفترة بمثابة فترة انتقالية من نظام اقتصادي اشتراكي الى نظام اقتصادي رأسمالي يتمشى ومتطلبات الاقتصاد الدولية لذا قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية كبيرة مراعية في ذلك توصيات ميثاق واشنطن، ولقد كان لإصلاح المنظومة الجبائية النصيب الكبير من هاته الإصلاحات بالتركيز على إعطاء الجباية العادية حيزا هاما في صياغة السياسة الجبائية العامة للبلد وهذا كنتيجة لما خلفه الاعتماد على الجباية البترولية في السنوات الثمانينات ويمكن تلخيص اهم النقاط التي جاءت بها هاته الفترة في الاتي:

- إقامة هيكل ضريبي يعتمد على ثلاث ضرائب أساسية وهي ضريبة الدخل للأشخاص الطبيعيين، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على الاستهلاك.
- الاعتماد في اخضاع الدخول على التصاعد الضريبي للأشخاص الطبيعيين
- التركيز على الهدف المالي في تشريع الضريبة وهذا لمواجهة الازمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة

- محاولة تحديث الإطار الفني للضريبة والإدارة الضريبية، تماشيا مع المتطلبات الدولية.

ان فترة 1990-1999 يمكن اعتبارها بمثابة الجزء الأول من الإصلاحات والذي ركز على بناء نظام ضريبي متماسك بمواصفات حديثة، وبعد استرجاع الاقتصاد عافيته بمساعدة الهيئات المالية الدولية شرعت الجزائر في إطلاق الجزء الثاني من الإصلاحات في ظروف اقتصادية حسنة وبرامج تنمية هامة سميت بفترة الإنعاش الاقتصادي.

III.1.3 السياسة الجبائية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي 2000-2014 :

شكلت هذه الفترة فرصة تاريخية للنهوض بالاقتصاد الوطني لعدة عوامل أولها عودة الأمن والاستقرار للبلاد والثانية الطفرة البترولية التي حققت فيها البلاد فوائد مالية كبيرة، بذلت الدولة جهود كبيرة وعملت على مستويات مختلفة منها، استكمال المنظومة القانونية والتنظيمية للإصلاحات الاقتصادية عبر المراجعة والتعديل، وعلى مستو آخر ومن اجل استعادة النمو والنهوض بالاقتصاد الوطني نفذت ثلاث برامج تنمية رصدت لها مبالغ ضخمة، وأصبحت البلاد عبارة عن ورشات مفتوحة في كل القطاعات والأنشطة. نحاول عرض الجهود الدولة في مجال التشريع والتنظيم ضمن أحزمة الجيل الثاني من الإصلاحات بعد تحررها من قيود الهيئات الدولية، لنسلط الضوء

على برامج الإنعاش الاقتصادي التي ساهمت في الرفع من مستوى المعيشة للسكان، وفي الجانب الثاني عرض وتحليل للسياسة الجبائية خلال هاته الفترة.

III.1.3.1 عرض و تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2014 :

باعتبار التنمية الهدف الأساسي للسياسة العامة شهدت السياسة الاقتصادية الجزائرية تحولا كبيرا منذ 1999، و تظهر بوادر هذا التحول بالارتكاز بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة هذا بعد التحسن في الوضعية المالية للجزائر كنتيجة لارتفاع في أسعار النفط رفقة الغاز اللذان يشكلان 98% من الصادرات الجزائرية، فترجمة الدولة ذلك إلى انفاق عام ذو غرض تنموي تجسد في ثلاث مخططات الاوّل لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، و برنامج تكميلي لدعم النمو الفترة 2005-2009 و المشروع الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014 هذا كتأكيد لاستمرارية سياسة الإصلاح الاقتصادي و دعم الطلب الكلي.

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

لقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دينار، و ارتكز هذا البرنامج على الاستثمار العمومي، من خلال إنشاء الهياكل الكبرى والقاعدية والتي تعمل على خلق الجو التنموي، كما اهتم بجانب التنمية المحلية والبشرية ودعم الإصلاحات و إنعاش القطاعات المنتجة كالزراعة والصيد البحري والعمل على عصرتها والجدول التالي يبين لنا مخصصات البرنامج:

الجدول رقم (14): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات (الوحدة مليار دينار)

القطاع	المخصصات المالية	النسبة من اجمالي اعتمادات المخطط (%)
دعم الإصلاحات	47	8.95
الزراعة والصيد البحري	65	12.38
التنمية المحلية	113	21.52
الأشغال الكبرى	210	40
تطوير الموارد البشرية	90	17.14
المجموع	525	100

المصدر: عثمانى أنيسة، بوعصيان أسية، دراسة قياسية لآثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي

الثالث لآثر تقييم البرامج، جامعة سطيف1، 2014، ص15

لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف، كتحفيز الطلب الكلي و دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والتي تساهم في خلق فرص عمل وذلك من خلال ترقية و تشجيع المؤسسات الإنتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة، هذا من خلال تمويل الاستثمارات العمومية في قطاعات معينة، نلاحظ أن قطاع الأشغال أخذ الحصة الكبرى قدرت ب 210 مليار دينار أي بنسبة 40% من إجمالي مبلغ البرنامج و هذا راجع لافتقار الجزائر للمنشآت القاعدية و البني التحتية التي من شأنها تسهيل العملية الإنتاجية و التنمية، أما بالنسبة للتنمية المحلية فقد خصص لها مبلغ 113 مليار و هو ثاني أهم مبلغ في هذا البرنامج بنسبة 21.52% ويهدف إلى الاستثمار في مجالات عديدة كالصحة الجوارية و الإسكان و التعليم و النقل الحضري وفك العزلة و التشغيل ، إلى جانب تحسين المستوى المعيشي بدعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية. ارتفعت نسبة الإنفاق العام من 28,57% سنة 2000 إلى حوالي 34,29% سنة 2002، فمبلغ 525 مليار دج الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدول لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمة المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج والجدول رقم 15 يبين مخصصات هذا البرنامج.

الجدول رقم (15): مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (الوحدة مليار دينار)

المخصصات	النسبة من إجمالي اعتمادات المخطط (%)	المخصصات
تحسين الظروف المعيشية	45,4	1908,5
تطوير المنشآت الأساسية	40,5	1703,1
دعم التنمية الاقتصادية	8	337,2
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	4,9	203,9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	1,2	50
المجموع	100	4202,7

المصدر: محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2001-2014)، المؤتمر الدولي

الثاني تحت عنوان تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة، جامعة سطيف 1، 2013، ص 16

من أهم الأهداف التي يرمي إليها هذا البرنامج هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد و هذا ما يتضح من خلال المبالغ الكبيرة التي خصت لهذا الجانب والمقدرة ب 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45.4% من إجمالي مبلغ البرنامج وقد تم تقسيم هاد الاعتماد المالي على المجالات التنموية والمتمثلة في توفير السكن، تدعيم قطاع التربية

الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، الصحية، الرياضة، الثقافة، إلى جانب تشجيع الاستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم وتقديم القروض القصيرة والطويلة الأجل. كما اعتبر تطوير المنشآت الأساسية والبنى التحتية من اولويات هذا البرنامج بتخصيص 1703.1 مليار دولار فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم. والاهتمام بجانب عصرنه قطاع الاتصال والتكنولوجيا وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها وذلك بتخصيص اعتمادات 50 مليار دينار و 203.9 مليار دينار أي بنسبة 1.2% و 4.9% على التوالي.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

يعد هذا البرنامج تنمة للمشاريع المبرمجة سابقا، وقد رصد له غلاف مالي مقدر ب 20412 مليار دج مقسمة إلى ستة محاور على رأسها التنمية البشرية، وقد خصص لها مبلغ 10122 مليار دج، تدعيم المنشآت الأساسية 6448 مليار دج، تحسين الخدمة العمومية بمبلغ 1666 مليار دج، 1566 للتنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقد خصص له مبلغ 250 مليار دج، إلى جانب مكافحة البطالة بمبلغ يقدر ب 360 مليار دج.

III.1.3.2 تحليل السياسة الضريبية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي 2000-2014 :

اصدرت قوانين المالية خلال هذه المرحلة جملة من التدابير الجبائية شكلت الجيل الثاني من الإصلاحات الضريبي وفتحت ورشات كبرى لاستكمال مسار الإصلاح الضريبي، منها إصدار قانون الإجراءات الجبائية والشروع في إصلاح الإدارة الضريبية ضمن مسار طويل الأمد عرف ببرنامج العصرية، إضافة إلى عمليات التعديل والضبط يمكن حصرها في محاور كبر للاصطلاح الضريبي وتصنيفها في مجموعات حسب الغرض منها ويمكن تلخيص الجيل الثاني من الإصلاحات في ثلاث محاور أساسية وهي²:

- المراجعة العميقة في المنظومة الجبائية

- عصرنه الإدارة الضريبية

- دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاعتماد على الضرائب.

1- المراجعة العميقة في المنظومة الجبائية: تضمن هذا المحور مجموعة من التدابير والإجراءات والتي كانت

تهدف الى ثلاث أهداف جوهرية:

- إجراءات تعديلية للتبسيط:

إصدار قانون الإجراءات الجبائية: قانون الإجراءات الجبائية تم إصداره سنة 2001 ويندرج ضمن تسهيل

وتحسين علاقة المكلف بإدارة الضرائب من خلال جمع وتوحيد الإجراءات المتعلقة بالمحاور الأربعة التالية:

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2001، ص 123

² فنغول عبد السلام، مرجع سابق، ص 210

- الإطار المحدد للوعاء الضريبي في حالات التقدير الجزائي وتحديد الإيرادات الفلاحية
- الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
- الإطار التنظيمي والإجرائي لعمليات الشكاوى والمنازعات
- الإطار القانوني لعمليات التحصيل.

والهدف الرئيسي لإصدار قانون الإجراءات الجبائية هو إيجاد إطار قانوني تشريعي واضح ينظم الجوانب ذات الطابع الإجرائي أو التنظيمي لعمليات الرقابة الجبائية والمنازعات مما يسهل على الأطراف ذات العلاقة من فهم وتطبيق والتعامل مع هذه الجوانب حيث كانت قبل صدوره عبارة عن نصوص متناثرة ضمن القوانين الضريبية وفي كثير من الأحيان تختلف الإجراءات من قانون لآخر وبالتالي فإن جمعها في قانون واحد يشكل توحيد للإجراءات لكافة أنواع الضرائب ويسهل مهمة المحامين في حالة التقاضي ورفع الدواعي التي كثيرا ما تعتمد على الجانب الإجرائي قبل الجوهر وان عدم احترامها يضع حق المتقاضي لأسباب شكلية¹، وكتجسيد لهذا القانون تم تطبيق إجراءين مهمين : الأول تمثل في تطبيق فكرة الضريبة التحريية بداية للعودة إلى أسلوب الضرائب النوعية و الثاني تمثل في مراجعة طرق الإخضاع الضريبي بحثا عن تبسيطها.

- إجراءات مخففة للعبء الضريبي:

وتضمنت إجراءات للتخفيض من معدلات الضريبة لمجموعة من الضرائب وعلى رأسها:

مراجعة معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

ومن اهم نقاط هاته المراجعة ما يلي:

- تخفيض المعدل الحدي للإخضاع من 40 % إلى 35 % مع الحد الأدنى المعفى من 60000 إلى 120000
- العودة لتطبيق المعدلات النسبية والتخلي عن فكرة السلم الواحد لكل أصناف الدخل
- مراجعة السلم الضريبي كل 5 سنوات وهذا عمل مستحسن خاصة حين يكون هنا منطلق في احترام الفترة أو المدة ذلك أن القانون الضريبي من أكثر القوانين تحركا تماشيا مع التطورات والتحولات الاقتصادية ومع تطور مؤشرات التضخم قصد تحيين حجم الشرائح ومستوياتها خاصة الشريحة المعفية
- تقليص الشرائح من 12 شريحة عند صدور القانون إلى 6 شرائح سنة 1994 و 1998 و 2003 ثم تستقر في أربع شرائح ابتداء من سنة 2008 إلى الى غاية 2017 وهي أطول فترة لم يتم تعديل السلم فيها وينوه ذلك الى محاولة لتثبيت واستقرار التشريع الضريبي.
- مراجعة معدلات الضريبة أرباح الشركات IBS: وذلك حسب الجدول التالي:

¹ Ministère des finances direction générale des impôts, la lettre de la DGI, N 2, 2001

الجدول رقم (16): معدلات الضرائب على أرباح الشركات

قانون الضرائب	المعدل العادي %	المعدل المنخفض %
المادة 141 قانون المالية 1992	42	5
المادة 16 قانون المالية 1994	38	5
المادة 14 قانون المالية 1996	30	15
قانون المالية 2006	30	12.5
قانون المالية 2008	19 و 25	لا يوجد
قانون المالية 2009	19 و 23	لا يوجد
قانون المالية 2015	19 و 23 و 26	لا يوجد

المصدر: فنغول عبد السلام، مرجع سابق، ص 215

مراجعة معدلات ضريبة القيمة المضافة TVA:

أخذت الضريبة على القيمة المضافة أربع معدلات في بداية الأمر اضعفها كان 07% و اعلاها كان 40% سنة 1992 و لم يدم ذلك طويلا لتصبح سنة 1997 ثلاث معدلات و هي 07 و 14 و 21 % ثم لتقلص الى معدلين اثنين و هما 07% و 17% في قانون المالية لسنة 2001 لتتلاءم مع الاتجاه العام للدولة حيث تشكلت الغالبية العظمى تلك التي تطبق معدلين احدهما منخفض 07% و الثاني مرتفع 17%.

2-عصرنة الإدارة الضريبية:

بعد مراجعة التشريعات الجبائية بدأ العمل في إيجاد تصور لإصلاح الإدارة الجبائية، وعرفت هذه العملية بعصرنة الإدارة، وتم اختصاره في العبارة التالية MARA وتعني العصرنة والمساعدة والإصلاح الإداري¹. يقوم على مقاربات علمية ونظرة شاملة سواء في جوهره أو في مراحل تنفيذه. علما انه نمط يتم تعميمه على كافة الدول الإفريقية وخاصة الفرانكفونية مما يوحي أن مرجعته واحدة. وقد تم- الترويج له عبر إعلام الإدارة المركزية للضرائب على انه يعتمد على منظور جديد واستراتيجية تستدعي تغيير عميق في المقاربات والفلسفة التي يعتمدها سواء على الصعيد التنظيمي أو التسييري وقد اعتمد في عصرنة الإدارة الجبائية على مقوما ومبادئ يمكن ذكرها

¹ Ministère des finances direction générale des impôts, la lettre de la DGI, N 8, Modernisation de l'administration fiscale, 2002

فيما يلي بالاعتماد على معيارين لهيكلـة الإدارة الضريبية (السلطة الضريبية) أحدهما خاص بالإدارة المركزية والآخر خاص بالإدارة المحلية:

الإدارة المركزية: تم الاعتماد على طبيعة الوظائف في هيكلـة الإدارة مركزيا، ذلك أن الإدارة المركزية تتولى الوظائف المفاهيمية كتنظيم المصالح المركزية وتقوية دورها في مراقبة المصالح الخارجية وتحديد السياسة الضريبية

الإدارة المحلية: تم الاعتماد في تقسيمها وتنظيمها على أهمية المكلف، ذلك أنها تهتم بالوظائف العملية وتم الاعتماد في تقسيمها على أهمية المكلف من خلال ثلاث فئات للمكلفين. لكل فئة إدارة خاصة بها تتولى الإشراف وإدارة وتسيير جميع مهام الجباية التي تتعلق بهذه الفئة بداية من التسجيل وتسيير الملفات واستلام التصريحات والرقابة والبحث في الشكاوى والمنازعات أي أ المتحدث الوحيد أما المكلف بالضريبة. وتمثل هذه الإدارات في:

- إدارة المؤسسات الكبي DGI
- المراكز الضريبية DC
- المراكز الجوارية CPI

أما وسائل الإصلاح قصد عصـرنة الإدارة الجبائية فقد تم التركيز على ما يلي¹:

- إعادة هيكلـة المصالح والمهام والوظائف
- إدخال الأعلام الآلي في كل مراحل العمل
- تحقيق برنامج واسعة للتكوين والتدريب والتأهيل
- تحسين طرق التسيير والفعالية في التحصيل لرفع حصيلة الضرائب.

3- دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاعتماد على الضرائب:

من أكثر استخدامات الجباية في بعدها الاقتصادي هو تحفيز الاستثمار باعتباره النشاط الذي يساهم في تشغيل وتوظيف الموارد الاقتصادية والمساهمة في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع وتحقيق النمو في الناتج القومي، ويساهم في تحسين دخول الأفراد ومن ثم تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للفرد المجتمع، وعندما يتوقف الاستثمار تتوقف التنمية فالعلاقة بينه وبين التنمية علاقة طردية، فالاستثمار نشاط حيوي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية. انطلاقا من هذا الدور الرئيسي للاستثمار الذي تدرکه كل حكومات الدول فإنها تسعى جاهدة لتوفير المناخ الملائم الذي يحث المستثمر المحلي ويجذب المستثمر الأجنبي ذلك أن الأمر لم يعد يقتصر على الاستثمار المحلي بل أصبح الاستثمار الأجنبي يشكل الهاجس الأكبر للدول من أجل الظفر به نظرا للدور الذي يمكن أن يساهم به في مجال التشغيل ونقل التكنولوجيا وتجاوز مشكلة الموارد خاصة بالنسبة للدول النامية.

¹ Ministère des finances direction générale de la prévision politique, mise en œuvre du programme d'action nationale sur la gouvernance et gestion économique 2007-2009

ولتحقيق ذلك وضعت الدولة الامتيازات الجبائية كأداة هامة لشجيع وتطوير الاستثمار سواء على المستوى المحلي او الأجنبي والجدول التالي يوضح اهم التطورات في مجال الامتيازات الضريبية:

الجدول رقم (17): الامتيازات الضريبية لمرحلة الإصلاح الثانية

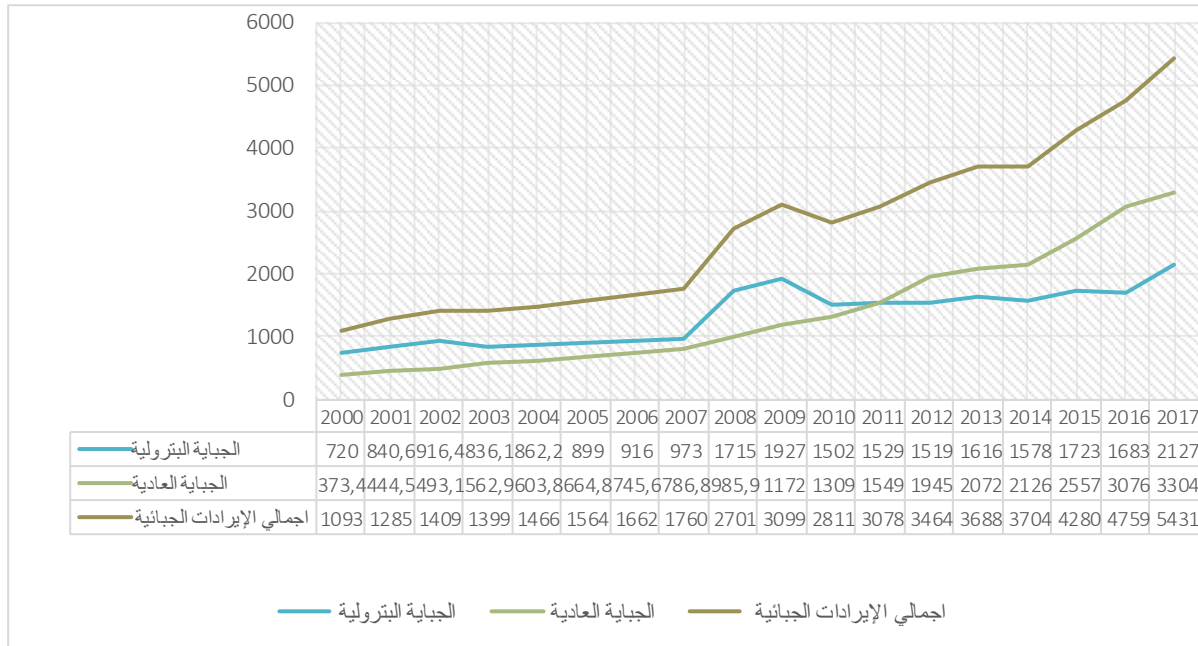
المرحلة الانجاز	النطاق	الانظمة
مرحلة الاستغلال	اغلب الأنشطة	نظام عام
الإعفاء لمدة 3 سنوات بعد إثبات الدخول في الاستغلال - الرسم على النشاط المهني - الضريبة على أرباح الشركات	- الإعفاءات من الرسوم الجمركية للمواد والمعدات المستوردة لإنجاز المشروع. - إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المعدات والعتاد المنجز محليا - الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة للعقارات المنجزة في إطار الاستثمار.	
الإعفاء لمدة 10 سنوات بعد إثبات الدخول في الاستغلال - الرسم على النشاط المهني - الضريبة على أرباح الشركات	في الأنشطة الخاصة	نظام خاص
الإعفاء لمدة 10 سنوات بعد إثبات الدخول في الاستغلال - الرسم على النشاط المهني - الضريبة على أرباح الشركات	في المناطق الخاصة	نظام خاص
الإعفاء لمدة 10 سنوات بعد إثبات الدخول في الاستغلال - الرسم على النشاط المهني - الضريبة على أرباح الشركات مع إمكانية الحصول على دعم من طرف الدولة	الأنشطة التي تقدم منافع خاصة	نظام خاص
الإعفاءات من الرسوم الجمركية للمواد والمعدات المستوردة لإنجاز المشروع. - إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المعدات والعتاد المنجز محليا - الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة للعقارات المنجزة في إطار الاستثمار.		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قوانين الاستثمار

تطور الإيرادات الجبائية لفترة 2000-2017:

ان من الاهداف المنشود من الإصلاحات التي مست المنظومة الجبائية سواء في الجيل الأول من هاته الإصلاحات او الجيل الثاني كان و لا يزال تحسين المردود المالي للجباية بغية الاستمرارية في البرامج التنموية، خاصة وان الجزائر قد تخلصت نسبيا من التبعية للهيئات المالية العالمية معتمدتا في تمويلها لاستكمال برامجها التنموية على الإيرادات الجبائية بصورة كبيرة لدا من الضروري تحليل الحصيلة الضريبية لتمكيننا من تقديم بعض المؤشرات عن نتائج الإصلاح الضريبي و يمكن توضيح التطور في الحصيلة الجبائية العامة للدولة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): تطور المردود المالي للحصيلة الجبائية لفترة 2000-2017 (الوحدة مليار دج)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية

من خلال الشكل رقم (9) يتضح ان الإصلاحات الضريبية أعطت مردودية معتبرة بحيث:

- نمو الحصيلة من الجبائية البترولية من 720 م.د سنة 2000 الى 2127 م.د سنة 2017 أي ما يعادل حوالي ثلاث اضعاف .

- نمو الحصيلة من الجبائية العادية بحوالي 9 اضعاف بحيث سجلت الخزينة العمومية تحصيل يقدر ب 373.4 م. د سنة 2000 ليرتفع هذا الرقم الى 3304 م.د سنة 2017 وهذا ما يدل على ان الإصلاحات التي قامت بها الجزائر كانت فعالة لتحقيق مردود مالي معتبر .

- كما انه ومن الملاحظ هيمنة الجبائية العادية على اجمالي الإيرادات الجبائية إذا ما قورنت بالجبائية البترولية وهذا كان جوهر اهداف الإصلاح الضريبي التي قامت به الجزائر والذي مفاده محاولة إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية.

فالساسة الجبائية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي أعطت أكلها من الناحية المردودية المالية، وهذا راجع الى الإصلاحات العميقة التي قامت بها الدولة سواء في مجال التشريع الضريبي، وعصرنة الإدارة الجبائية ومجال محاربة الغش والتهرب الضريبيين، الا الهدف المالي ليس الهدف الوحيد للسياسة الجبائية بل ومن الأهداف

الأساسية نجد النمو الاقتصادي والذي هو موضوع هذه الدراسة والجزء الأخير من هاته الدراسة هو دراسة

قياسية لقياس أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2017

III.2 وصف و تبرير منهجية الدراسة :

بعد التطرق الى مختلف الادبيات النظرية والتجريبية والتي تطرقت الى موضوع أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، كانت نتائج تلك الدراسة متباينة، فمنها من توصلت الى نتائج تثبت الاثر الإيجابي لمختلف الاقتطاعات الضريبية على النمو الاقتصادي، ومنها من توصلت الى نتائج تثبت الأثر السلبي للاقتطاعات الضريبية على النمو الاقتصادي ويعود هذا التباين الى عدة أسباب منها اما اختلاف الطرق والنموذج المستخدم للاختبار واما الى المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة او الى حجم العينة المختارة في الدراسة، بالإضافة الى الخصائص الاقتصادية لكل بلد محل الدراسة.

وبعدما تم التطرق الى تحليل السياسة الجبائية الجزائرية منذ الاستقلال واهم الإصلاحات التي شهدتها الى يومنا هذا، سوف نسعى من خلال دراستنا الى محاولة تقييم مدى نجاعة الإصلاحات التي مست القطاع الضريبي والسياسة الضريبية و ما اذا كانت هذه السياسة الضريبية تطلق العنان أكثر للنمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سيتم من خلال هذه الدراسة اختبار اثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك استعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL و الذي يعتبر الأكثر ملائمة في هذه الدراسة خاصة اذا ما نظرنا الى حجم العينة المستخدمة و البالغة 27 مشاهدة، بالإضافة الى ان منهجية ARDL يمكنها إعطاء نتائج دقيقة في الاجلين القصير و الطويل بصفة أنية، فالدراسة تغطي فترة 1990-2017، تم اختيار هذه الفترة لان السياسة الضريبية في الجزائر لم تلقى اهتماما كبيرا الا مع بداية التسعينات ويتجسد هذا الاهتمام في الإصلاحات الضريبية الجذرية و التي بدأت مع بداية التسعينيات.

وبغية قياس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر سيتم اعتماد طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL ، وخطوة أولى يتم تحديد درجة التكامل لأنه شرط الأساسي لتطبيق هذه المنهجية هو ألا تكون سلاسل الدراسة متكاملة من الدرجة الثانية، بعدها يتم تطبيق منهج الحدود للتأكد من وجود تكامل بين متغيرات الدراسة، وحين التأكد من وجود التكامل يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير.

III.3 الإطار النظري للنموذج المستخدم :**III.3.1 التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL :**

لقد تعددت الاختبارات لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات) بمعنى انه بين المتغيرات هناك علاقة توازنية طويلة الاجل) ، ومن بين الاختبارات الشائعة اختبارات 1987 Engel and granger واختبار 1990 Johansen and Juselius والتي ارتكزت على الحالات التي يكون فيها السلاسل الزمنية للمتغيرات الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، الا ان هذه الاختبارات تنجم عنها نتائج غير دقيقة خاصة في حالة عدم توفر المشاهدات الازمة (صغر حجم العينة). لهذا السبب يتم اللجوء معظم الأحيان الى منهج الانحدار الذاتي للفترات الابطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distubuted Lag model، والذي تم تقديمه من طرف كل من 1990 Shin et Pesran و طوره Pesran واخرون سنة 2001، اذ يعتبر هذا النموذج كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة بحيث يمكن تطبيق هذا النموذج في حالة ما تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند كل من المستوى (0) و (1) على ان لا تكون هذه السلاسل اعلى من الدرجة (1)¹. وفي القياس الاقتصادي اصبح يعتمد على هذا النموذج لاحتوائه عدة ميزات تختلف عن تقنيات التكامل المشترك المعتادة.

III.3.2 مميزات نموذج ARDL :

- ان هذا النموذج يميز بين المتغيرات التفسيرية والمعتمدة.
- نموذج ARDL قدر على تقدير المركبات القصيرة الاجل والطويلة الاجل بصفة انية وفي وقت واحد.
- نموذج ARDL يساعد على التخلص من المشكلات الارتباط الذاتي وكذا المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات.
- نموذج ARDL يقيس ويقدر علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات بغض النظر عن درجة تكاملها سواء كانت متكاملة من الدرجة 0 او من الدرجة 1 او مزيج بينهما، ولكن شريطة ان لا تكون متكاملة من الدرجة 2 فما فوق.
- هاذ النموذج لا يتطلب التوصيف الكبير لنموذج التكامل المشترك كتحديد المتغيرات الداخلية والخارجية والتي يجب ان يتضمنها النموذج بل يفترض أن جميع المتغيرات المدروسة داخلية كما يمكن ان تكون

¹ سمعوني توفيق فيصل، صوار يوسف، الاثار الديناميكية لبرامج التأهيل على النمو الاقتصادي، مجلة افاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد 3، العدد6، 2019، ص 174.

للمتغيرات فترات ابطاء مثلى مختلفة والتي تحدد وفقا معاير مختلفة وهذه هي الميزة الغير ممكن ان نجدھا في النماذج القياسية الأخرى¹.

- نموذج ARDL الأكثر ملائمة مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة، فيمكن استخدامه في إطار وجود عينة ذات حجم صغير مع إعطائه لتقديرات كفؤة.

- يمكننا هذا النموذج من الفصل في تأثيرات الاجل الطويل والاجل القصير وكذا تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في المدى الطويل والقصير وفي نفي المعادلة بالإضافة الى حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع².

- يسمح نموذج ARDL بالحصول على مقدرات غير متحيزة في النموذج الطويل المدى³. فهذا النموذج هو عبارة عن دمج لنموذجين: نموذج الانحدار الذاتي Autorégressive Model ونموذج فترات الابطاء الموزع Distributed lag Model فمن خلال هذا الدمج تصبح السلسلة الزمنية دالة ابطاء لقيمها وقيم المتغيرات المفسرة الحالية وابطائها بفترة واحدة او أكثر⁴.

اذ يتميز نموذج الابطاء الموزع بوجود قيم سالبة لمتغيرات خارجية والتي تعد متغيرات تفسيرية بمعنى ان المتغير التابع Y_t يتأثر بالمتغير التفسيري X_t للفترة الزمنية الحالية ولفترات سابقة X_{t-1} وعليه تكتب المعادلة كالآتي:

$$Y_t = B_0 + a_1 X_t + a_2 X_{t-1} + a_q X_{t-q} + u_t \dots \dots \dots 1$$

حيث:

- Y المتغير التابع في الفترة t .

- T الفترة الحالية.

- Q عدد فترات التخلف.

اما نموذج الانحدار الذاتي فيضم فقط القيم السالبة للمتغير التابع Y_t كمتغيرات تفسيرية وتكتب معادلته كالآتي:

¹ تلمساني حنان، مرجع سابق، ص148

² مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة سطيف 2017-2018، ص 349

³ رعاد علي، بوكاليف نادبة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 2 العدد 15 ص 344

⁴ جابري فاطمة، الياس الهناني فراح، أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL خلال فترة 1987-2013، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 2 العدد 1، ص 412

$$y_t = B_0 + BY_t + B_2Y_{t-1} + \dots + B_qY_{t-q} + u_t \dots \dots \dots 2$$

وبدمج المعادلة 1 مع المعادلة 2 يتم الحصول على الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL والتي تكتب معادلته كالآتي:

$$Y_t = B_0 + B_1Y_1 + B_2Y_{t-1} + \dots + B_qY_{t-q} + a_1X_t + a_2X_{t-1} + aX_{t-q} + u_t$$

..... 3

III.3.3 خطوات تطبيق نموذج ARDL :

-استقرارية السلاسل الزمنية :

قبل الشروع في أي دراسة لظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولا من اتجاه في السلسلة الزمنية، و يمكن التمييز بين السلاسل الزمنية المستقرة Stationary time series و السلاسل الزمنية الغير المستقرة Non Stationary time series أي ذات اتجاه، و المقصود بالسلاسل الزمنية مجموعة المشاهدات لمؤشر احصائي معين هذه المشاهدات تكون مرتبة زمنيا بمعنى ان لكل فترة زمنية قيمة عددية تعبر عن قيمة المؤشر في تلك الفترة، وتعتبر استقراريه السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، و هذا لتفادي المشاكل القياسية و التي من شأنها ان تقودنا الى نتائج إحصائية مضللة.

يقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون ان يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية نسبيا¹. ومعنى ذلك ان السلسلة الزمنية لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.

ويمكن القول بان السلسلة الزمنية مستقرة بتوفرها على ثلاث شروط²:

- ثبات المتوسط الحسابي عبر الزمن بحيث:

$$E(T_t) = E(Y_{t+k}) = u$$

- ثبات التباين عبر الزمن بحيث:

$$\begin{aligned} Var(y_t) &= E[y_t - E(y_t)]^2 = Var(y_t + k) \\ &= E[y_{t+k} - E(y_t + k)]^2 = y_0 = \delta^2 = < \infty, \forall t \end{aligned}$$

¹ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 200
² تومي صالح، مدخل لنظريه القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء 1، 1999، ص 173

- ثبات التباين المشترك عبر الزمن، وان يكون بين قيمتي نفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب قيمته عند التغير بمعنى على الفرق بين فترتين زمنييتين بحيث:

$$\begin{aligned} cov(y_t, y_{t+k}) &= E[(y_t - u)(y_{t+k} - u)] = cov(y_{t+k}, y_{t+k+s}) \\ &= y(k) \end{aligned}$$

فتوفر الشروط الثلاثة السالفة الذكر فانه يمكننا القول بان السلاسل الزمنية مستقرة، الا انه قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة او غير مستقرة) سواء بالملاحظة او بالرسم البياني، وفي هذه الحالة نلجأ الى احدى الطرق الإحصائية لاختبار وجود او عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة. ابسط هذه الطرق هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية الى قسمين متساويان ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم، فاذا كان المتوسطان الحسابيان متساويان او قريبان جدا من بعضهما نقول انه لا يوجد اتجاه للسلسلة الزمنية وبالتالي فهي مستقرة، اما إذا كان هناك تفوت في المتوسطان الحسابيين نقول ان السلسلة ذات اتجاه وبالتالي فهي غير مستقرة.

هذا بالنسبة الى ابسط الطرق التقليدية وبالإضافة الى هذه الطريقة هناك عدة طرق أكثر دقة لاختبار استقراره السلاسل الزمنية ومن اهم هذه الطرق اختبارات جذر الوحدة والذي يمكن اجرائه من خلال اختبار ديكي فولر

البسيط DF واختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP

- اختبار ديكي فولر البسيط 1979 Dickey Fuller:

يعد اختبار DF أولى الاختبارات التي تبحث في استقراره السلاسل الزمنية او عدم استقرارها لجذر الوحدة، وذلك بتحديد مرتبة الاتجاه العام و يتم ذلك سواءا كانت النماذج من نوع TS Trend Stationary او النماذج من نوع DS Differency Staionary بمعنى ان الاختبار يبرز استقراره السلسلة الزمنية سواءا كانت تحديدية او عشوائية و لعرض هذه الاختبارات نبدأ بنموذج السير العشوائي و المسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (1) AR و الذي يكتب حسب الشكل التالي: $y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$ حيث ε_t حد الخطأ العشوائي مع افتراض وسط حسابي معدوم وتباين ثابت و قيم غير مرتبطة، و في حالة يلاحظ معامل الانحدار انه مساوي للواحد، فان هذا يادي الى مشكلة الجذر الواحدوي و الذي يعني عدم استقرار السلسلة بيانيا حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات يمكن تقدير المعادلة السابقة بالصيغة التالية:

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

فاذا اتضح ان $\hat{\phi}$ يساوي الواحد فان المتغير y_t يكون له جذر وحدي وبالتالي فهو يعاني من مشكلة عدم الاستقرار وتعرف السلسلة التي لها جذر مساوي للواحد بسلسلة السير العشوائي randomwalk time serie وهي احدى امثلة السلاسل الغير المستقرة¹.

يقوم اختبار DF على فرضيتين وعلى عدد من الصيغ والمتمثلة في ثلاث نماذج²

$$H_0: \phi = 1$$

$$H_1: \phi \neq 1$$

ولاختبار مدى استقراره السلاسل الزمنية نقوم بالخطوات التالية:

(1) حساب (τ) بعد تقدير الصيغة $y_t = \phi y_{t-1} + \varepsilon_t$ بقسمة ϕ على الخطأ المعياري لها كما يلي:

$$\tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\phi}}$$

(2) البحث عن τ الجدولية في جداول (DF-Test)

(3) اتخاذ القرار وهذا بمقارنة τ الجدولية مع τ المحسوبة فيكون القرار كالتالي:

- إذا كانت $\tau_t < \tau_c$ نرفض $H_0 (\phi = 1)$ ونقبل $H_1 (\phi \neq 1)$ وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
- إذا كانت $\tau_t > \tau_c$ نقبل $H_0 (\phi = 1)$ ونرفض $H_1 (\phi \neq 1)$ وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

- اما النماذج التي تختبر فيهما هاتين الفرضيتين فهي كالتالي:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 1$$

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2$$

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + c + \beta_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots 3$$

حيث:

c : الحد الثابت.

T : حد الاتجاه العام ويتمثل في الزمن في المعادلة الثالثة.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

¹شبيخي محمد، مرجع سابق، ص 209
²عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 623

y_t : متغيرة عند الزمن t

t_{t-1} : متغيرة عند الزمن t-1

عند اختبار DF فان النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لا يصبح هذا النموذج البسيط ملائما لذا طور ديكي فولر سنة 1981 اختباره سمي باختبار ديكي فولر الموسع او المطور (ADF Augmented Dickey Fuller test)

- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey Fulertest:

وفقا لما يعاب في اختبار ديكي فولر البسيط وعدم إمكانية الأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي بين في الحد العشوائي وما ينجم عن هذا المشكل من ان التقديرات للمربعات الصغرى العادية لا تتسم بالكفاءة فقد قام ديكي فولر عام 1981 بتطوير اختباره فنتج عن هذا التطوير اختبار ADF أي اختبار ديكي فولر المطور، ان هذا الأخير هو نفسه الاختبار البسيط مع إضافة حساب لمتغيرات متباطئة وذلك للتخلص من مشكلة الارتباك الذاتي.

ترتكز اختبارات ADF على الفرضيات التالية:

$$1- \text{الفرضية العدمية: } \phi = 0 \text{ او } P = 1 \text{ } H_0$$

$$2- \text{الفرضية البديلة: } 0 < \sigma < 1 < 0 \text{ } H_1$$

وبواسطة طريقة المربعات الصغرى OMC وأيضا على ثلاث نماذج¹:

$$1 \nabla y_t = \phi y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 1$$

$$2 \nabla y_t = \phi y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2$$

$$3 \nabla y_t = \phi y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla y_{t-j+1} + c + \beta_{t+} \varepsilon_t \dots\dots\dots 3$$

نستطيع ان نحدد قيمة P حسب معيار AKaike او معيار Schwarz.

ان اختبار ADF يحمل نفس خصائص DF، حيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية حيث: $\nabla y_{t=j+1}$ ، $\nabla y_{t-1}=y_{t-1}-y_{t-2}$ ، $\nabla y_{t-2}=y_{t-2}-y_{t-3}$ الخ. ويتم ادراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

¹ Bourbonnais, R économétries, 5 -ème édition Paris, Dunod, 2003, P 234

- اختبار فلييس - بيرون 1988 Philips and Perron test :

يعد اختبار فلييس بيرون أكثر كفاءة من اختبار ADF وذلك لكونه يعتبر اختبار غير معلمي فعلا أي يقوم على تصحيح غير معلمي لإحصائيات ديكي فولر وهذا بتصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة¹. فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية حيث اعتمد فلييس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل²:

1- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS بالنماذج الثلاث القاعدية لاختبار DF مع حساب الاحصائيات المرافقة.

2- تقدير التباين القصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} + \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_1$ تمثل البواقي.

3- تقدير المعامل المصحح S_t^2 المسمى التباين الطويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة

حيث

$$S_t^2 = \frac{1}{t} \sum_{t-1}^t \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{t+1}) \frac{1}{t} - \sum_{t=i+1}^t \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1} :$$

اذ تمثل:

T : حجم العينة

L : معامل انهاء التباطؤ

ويقدر هذا التباين حسب الصيغة التالية: $L = 4 \left(\frac{T}{100} \right) \frac{2}{9}$

4- حساب إحصائية فلييس وبيرون $\hat{\delta} \left(\frac{K-1}{\sqrt{K}} \right) + \sqrt{K} \left(\frac{\hat{\sigma} - 1}{\hat{\sigma}} \right)$ مع $t_{\hat{\sigma}}^* = \sqrt{K} \left(\frac{\hat{\sigma} - 1}{\hat{\sigma}} \right) + \left(\frac{K-1}{\sqrt{K}} \right) \hat{\delta}$ والذي يساوي $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$

1 (في حالة تقاربية asymptotic) عندما يكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا ايضا، هذه الإحصائية تقارن مع القيم

المرجحة لجدول ماك كينون Mackinnon.

¹سلطان جاسم سلطان، محمد علي حميد، كاظم احمد حمادة البطاط، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 41، العدد 16، جامعة كربلاء، 2013، ص

163

²شخي محمد، مرجع سابق، ص 218

- تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS :

تشمل طرق التفسير تلك الطرق التي تحسب أثر المتغير المفسر على المتغير التابع مع الاخذ بعين الاعتبار تقدير المعلمات الخاصة بها وحد الخطأ وتوجد العديد من طرق التقدير الا ان أهمها هي طريقة المربعات الصغرى OLS والمرتبطة بالتوزيع الزمني للإبطاء النهائي تأخذ الصيغة العامة لهذا النموذج الشكل التالي:

$$y_t = a + b_0 X_1 + b_1 X_{t-1} + \dots + b_s X_{t-s} + u_t$$

ان هذا النموذج لاي مكن حله بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الا بعد التأكد من الفروض الاتية¹:

$$u \cong N(0, \sigma_a^2)$$

$$\sum (u_i u_j) = 0$$

$$\sum (u_i u X_j) = 0$$

ويحل هذا النموذج باستعمال الأساليب المعتمدة للتقدير معلمات النماذج وفقا لطريقة المربعات الصغرى الا ان هذه الطريقة تواجه مشكلتين أساسيتين².

الأولى تكمن في ان عدد المتغيرات المفسرة كبير جدا مقارنة بحجم العينة الذي يكون صغير نسبيا كما هو الحال في حالة السلاسل الزمنية.

ثانيا مشكلتنا التداخل الخطي المتعدد، وتظهر هذه المشكلتنا في حالات عندما تكون لدينا فترات زمنية متخلفة وهذا ما ينجم عن عدم الدقة في المعلمات بالإضافة الى الخطأ المعياري الكبير مما يوهنا بوجود سوء توصيف في النموذج لأسقاطنا متغيرات في حقيقتها مهمة. ففي مثل هذه الحالات يتم بإعطاء اوزان لكل من b ولهذا نجد ان الطرق تختلف وفقا لطبيعة الاوزان المستخدمة ويمكن ان تكون عند نوعين من الاوزان:

- اوزان تحكمية

- اوزان مقاسة

¹ وليد اسماعين سيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 203

² تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1999، ص ص 35-37

ويقوم التركيز هنا على إيجاد الوسائل لخفض درجات الحرية التي تقلص بدورها عدد المعلمات التي يمكن احتسابها في النموذج وبشكل مباشر مع العينة المعطاة. وكأبسط طريقة لإيجاد متغيرات جديدة في التشكيلة الخطية للمتغيرات المتخلفة زمنيا تعطى لها قيم تحكمية كأوزان لكل متغير.

- اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

وفقا للمنظور الاقتصادي فان المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت وهذا بالرغم من تذبذبها بشكل عشوائي إذا ما لوحظت على انفراد، لذا وجب تحليل التكامل المشترك كأداة مهمة عند دراسة العلاقة بين المتغيرات وخاصة على المدى الطويل فالتكامل المشترك هو اداة مساعدة في تحديد مستوى التوازن بين البيانات المستقرة وتلك الغير المستقرة.

كما ان التكامل المشترك هو مرحلة متقدمة من نموذج تصحيح الخطأ¹. فالتكامل المشترك هو ربط بين مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة او من درجات مختلفة بحيث يتشكل لنا تركيبة خطية متكاملة برتبة متساوية او اقل من أصغر رتبة للمتغيرات المستخدمة.

وهكذا فان فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الاجل الطويل يؤول اليه النظام الاقتصادي² وسيتم ذكر اهم مناهج القياسية لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية.

- مناهج التكامل المشترك³:

1- منهجية انجل وقرانجر Granger and engel:

ويتم هذا الاختبار في مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين وهذا شرط ضروري بحيث يجب ان يكون متكاملان من نفس الدرجة المرحلة الثانية: تقدير اختبار التكامل المشترك من خلال العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرين X_t, y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS:

$$y_t = \beta_0 + \beta_t X_t + e_t$$

2- منهجية جوهانسون-جليسيوس⁴ johansen, julisieus:

¹ مزراشي فتيحة، مرجع سابق، ص 369

² Cem Ertur, Méthodologies de test de la racine unitaire. Rapport de recherche Laboratoire d'analyse et de techniques économiques (LATEC), HAL Id : hal-01527262, N 36, 1998, p 20.

³ وليد اسماعين سيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، مرجع سابق، ص 215.

⁴ سلطان جاسم سلطان، محمد علي حميد، كاظم احمد حمادة البطاط، قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا واليونان نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 4، العدد16، 2014، ص 164

يفضل في الاقتصاد القياسي استخدام منهجية جوهانسن عندما يزيد عدد المتغيرات قيد الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك بحسب منهج جوهانسن لا بد من اختبارين:

- اختبار الأثر **test trace**: ويقوم على فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك يقل او

$$r \geq q, q \text{ يساوي العدد}$$

اما الفرضية البديلة فتقول بان عدد المتجهات يساوي $r = q$ ويتم حساله وفقا للصيغة

$$\lambda \text{ Trace} = -n \ln r \sum_i^k = r + 1 \ln(1 - \lambda i) \text{ التالية:}$$

- اختبار القيمة الذاتية: Maximum Eigen Values test

$$\lambda \text{ max} = -r \ln(1 - \lambda r + 1) \text{ التالية:}$$

كما يتم اختبار الفرضية العدمية القائلة بان $(q=r)$ مقابل الفرضية البديلة القائلة بان التكامل المشترك يساوي

$$1. r+1 (q=r+1)$$

حيث:

λ : القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين

K : عدد المتغيرات

R : رتبة المصفوفة، وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه الى حد كبير توزيع X^2 مجدولا بالاستعانة بعملية

المحاكات قم بها جوهانسن و جليسيوس 1990 اما اختبار جوهانسن فيكون كالتالي²:

رتبة المصفوفة π	الفرضية العدمية	الفرضية البديلة	القرار
$0=r$	$H_0:r = 2$	$H_0:r > 0$	إذا كانت $\lambda \text{ Trace}$ أكبر تماما من القيمة الحرجة لجهانسن وجليسيوس فإننا نرفض H_0 ونملا الى الاختبار الموالي
$1=r$	$H_0:r = 1$	$H_0:r > 1$	إذا كانت $\lambda \text{ Trace}$ أكبر تماما من القيمة الحرجة لجهانسن وجليسيوس فإننا نرفض H_0 ونمر الى الاختبار الموالي
$2=r$	$H_0:r = 2$	$H_0:r > 2$	إذا كانت $\lambda \text{ Trace}$ أكبر تماما من القيمة الحرجة لجهانسن وجليسيوس فإننا نرفض H_0 ونمر الى الاختبار الموالي

فاذا رفضنا H_0 في الأخير واختبرنا بعدها الفرضية $H_0:r=K-1$ مع الفرضية البدي $H_0:r = K$

¹ مزارشي فتيحة، مرجع سابق، ص 371

² حسبية مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2016-

2017، ص 321

وقمنا برفض الفرضية العدمية فان المصفوفة هي من الرتبة $r=K$ والقرار هنا هو انه لا توجد علاقة للتكامل المشترك لاعتبار المتغيرات $I=0$.

وتجدر الاجارة الى انه قبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الابطاء P لقيم المتغيرات وذلك في نموذج تصحيح الخطأ الغير المقيد UVCم باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة:

1 - Schwarz SC (1978) :

2 - AIC : AKaike (1973)

3 - FPE : (1969)

4 - H-Q : Quinn

حيث يتم اختبار الفترة الملائمة التي تملك اقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة أعلاه.

ان اختبارات التكامل المشترك السابقة الذكر تتطلب ان تكون متكاملة من نفس الدرجة، وكذلك ان تكون في نفس مستواها الأصلي، الامر الذي يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات لذا طور Pesaran 1997، Shimand and Sun 1998 و Pesaran 2001 اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL فهو أسلوب جديد يعرف بمنهج الحدود والذي يمكن اجرائه حتى وان لم تكن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة بشرط وحيد وهو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

- اختبار منهج الحدود Bond test :

يعد اختبار منهج الحدود اختبار ضمن نموذج ARDL لغرض اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

ولتطبيق الاختبار ولمعرفة العلاقة توازنه الطويلة الاجل، نقوم بمقارنة إحصائية ل F-Statistic مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Resaran و اخرون 2001 عند الحدود الدنيا والحدود العليا وعند حدود معنوية مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك¹.

¹ غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، ص 13.

ونظرا لان اختبار F له توزيع غير معياري فانه كما ذكرنا له قيمتين حرجتين للإحصاء، فالقيمة الأدنى تفرض ان كل المتغيرات ساكنة في المستوى (متكاملة من الرتبة 0) اما القيمة الأعلى فتفرض ان المتغيرات ساكنة في

الفروق أي متكاملة من الرتبة 1¹. اما بالنسبة لقرار هذا الاختبار فيكون كالتالي:

- أولا تأخذ الفرضيات الشكل التالي:

الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك وتكون صيغتها كالتالي:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \dots \dots \dots = \alpha_{k+1} = 0$$

الفرضية البديلة والقائلة بوجود تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل وصيغتها:

$$H_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \dots \dots \dots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$$

فاذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى فسوف يتم رفض H_0 (عدم وجود تكامل مشترك بين

المتغيرات) وبمعنى اخر عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات النموذج (قبول H_1)

اما إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من الحد الأدنى فسوف يتم قبول H_0 ورفض H_1 ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات النموذج.

اما إذا كانت قيمة F المحسوبة محصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى فانه لا يمكن اتخاذ القرار وتسمى بمنطقة الشك

فاذا كانت النتائج السابقة إيجابية أي ثبات وجود علاقة التكامل المشترك فإننا سوف ننتقل الى المرحلة الموالية.

-تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل وفصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM):

يعد نموذج تصحيح الخطأ نموذج ذاتي غير مقيد ذو علاقات تكامل مشترك هذه العلاقات تقيد سلوكيات المتغيرات الداخلية لتتجمع حولها علاقاتها التكاملية وذلك في المدى الطويل، وذلك مع السماح بتعديل الديناميكي في الاجل القصير².

¹ زناقي سيد احمد، حسناوي مريم، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج ARDL حالة الجزائر 2003-2014، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 4، العدد 1، جوان 2019، ص 38.

²Damodar Gujarati, Econometri by example, TST edition, Palgrave macmillan,2011, p232.

ومعنى ذلك ان الانحراف عن التوازن في الاجل الطويل يصحح بالتدرج من خلال التعديلات والتصحيحات الجزئية والاجل القصير، فعندما تكون البواقي غير مساوية للصفر فانه يحدث تباعد عن التوازن وبعبارة ادق يمكن القول ان حد الخطأ يقيس البعد عن التوازن بين X و Y وفي هذه الحالة نفرض ان Y لها علاقة مع X ومع القيم المتباطئة لكل من Y و X ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\Delta Y_t = \delta \Delta X_t - u(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + U_t$$

حيث:

Δ : الفروق الأولى.

فمن خلال هـ المعادلة يتضح ان التغيير في Y يعتمد على التغيير في X بالإضافة الى القيم المتباطئة لخط التوازن فعندما تكون قيمة Y_{t-1} اعلى من القيمة التوازنية فان قيمة Y_t سوف تنخفض الى الفترة التالية لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك قيمة معلمة U بمعنى ان النموذج ككل يقيس كمية تصحيح قيمة Y لوضعها في حالة التوازن. تضاف الى المعادلة السابقة قيم متباطئة كمغيرات مفسرة مع عدم احتواء الخطأ العشوائي لاي ارتباط ذاتي وفقا لذلك يصبح النموذج كالاتي:

$$\Delta y_t = \sum_{i=1}^{k-1} \Delta y_{i-1} + \sum_{i=1}^{k-1} \delta_{i=1} \Delta X_{t=i} - U(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1} + U_t)$$

- اختبار استقرارية النموذج Stability test:

يوضع هذا الاختبار للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ويتم ذلك باستخدام أحد الاختبارات، وذلك حسب الاختيار المناسب، فنجد اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (Cusum)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (Cusum of Squares) والتي اقترحها كل من Brown and Evans and Dublin 1975 وباعتبار هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال فان هذا الاختبار يوضح امرين مهمين¹:

- يبين مدى وجود التغير الهيكلي في البيانات
- مدى استقرار وانسجام المعلمات الطويلة الاجل مع المعلمات القصيرة الاجل وتطبيق منهجية ARDL نجد ان هذه الاختبارات لا بد منها فهي اختبارات مصاحبة لهذه المنهجية ويتحقق الاستقرار الهيكلي

¹مسعود زكرياء، عزي حليفة، اختبار علاقة فليبس في الاقتصاد الجزائري بتطبيق نموذج ARDL، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص 145.

للمعلومات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا ظهر الشكل البياني لاختبارات كل من Cusum و Cusum of Squares داخل الحدود الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5%.

IV. الجانب القياسي :

1.IV التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات :

وفقا لما قدمته النظرية الاقتصادية و الدراسات التجريبية و التي عاجلت موضوع اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي كدراسة دراسة Worlu ، Christian ، 2012 ، katrin agiolitaki ، chaido dritsaki ، 2005 ، Hubert.G. و Scarlett ، 2011 ، MihaiIoan Mutascu و Danuletiu ، 2011 ، Christine Awiti ، 2016 ، MGBAME و ILABOYA ، 2012 ، Ferdinand Moussavou ، 2017 ، Augustin ، 2017 ، chaboussou . والتي كانت نتائجها متباينة واسباب هذا التباين عديدة فمنها متغيرات الدراسة ومنها خصوصيات الاقتصادية للبلدان محل الدراسة.

ومراعاتنا لخصوصيا الاقتصاد الجزائري وبعد عدة محاولات تضمنت ادراج العديد من المتغيرات التفسيرية، تم التوصل الى أربع متغيرات تفسيرية مؤثرة على النمو الاقتصادي وفيما يلي سيتم التعريف بهذه المتغيرات مع ذكر مصادر بياناتها:

الجدول رقم (18): توصيف متغيرات الدراسة

اسم المتغير	ترميز المتغير
	المتغير التابع
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	PIB
	المتغيرات المستقلة
النفقات الجبائية	DEPFISC
راس المال المادي	K
الجباية العادية	FO
الجباية البترولية	FP

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على متغيرات الدراسة

1- مصادر البيانات:

في هذه الدراسة و التي تبرز اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر تم اختبار جملة من المتغيرات بناء على ما استخدمته الدراسات السابقة في هذ الموضوع و بناء على خصوصيات و طبيعة الاقتصاد الجزائري و السياسة العامة الاقتصادية اما بيانات الدراسة فقد تم جمعها من المصادر ذات الصلة و بالخصوص من التقارير الإحصائية المنشورة ل: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، بيانات بنك الجزائر، بيانات البنك الدولي WDI، صندوق النقد الدولي IFS، بالإضافة الى بيانات محصل عليها من وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. وتضم هاته البيانات سلاسل زمنية للفترة الممتدة ما بين 1990-2017.

2- التعريف بمتغيرات الدراسة:

- المتغير التابع PIB:

والمعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو حاصل قسمة اجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام واجمالي الناتج المحلي هو مجموع اجمالي القيم المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد اية ضرائب على المنتجات منقوص منه اية اعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة الأصول المصنعة او اجراء اية خصوم بسبب تدهور الموارد الطبيعية، اما هذه البيانات فهي بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي.

- المتغيرات المستقلة:

* اجمالي تكوين راس المال k:

اجمالي تكوين راس المال المادي (اجمالي الاستثمار المحلي سابقا) و هو مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا اليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، و تشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي مثل البنايات و الطرق و قنوات صرف المياه ، و المشتريات من الآلات و المعدات و السكك الحديدية و ما شابه ذلك ، بما فيها المدارس و المستشفيات و الهياكل الخاصة و المباني التجارية و الصناعية و المخزونات من البضائع لمواجهة التقلبات المؤقتة او غير المؤقتة في الإنتاج او المبيعات والعمل الجاري التنفيذ، وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 كما ان صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين راس المال ، وقد تم اختيار هذا المتغير لما

نصت عليه النظرية الاقتصادية في علاقته الوطيدة بالنمو الاقتصادي و أيضا لما تم التطرق الية في الدراسات السابقة و خاصة تلك المعتمدة على نماذج النمو الداخلية كنموذج AK لروبيلو 1991 Robilo. وقد تم أخذ بيانات هذا المتغير بالقيم الثابتة للدولار الأمريكي.

*الجباية العادية FO:

وتضمنت بيانات هذا المتغير مختلف الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الخزينة العمومية والجماعات المحلية وتتضمن الضرائب المباشرة (الضريبة على الدخل الإجمالي IRG للأجراء والغير الاجراء والضرائب على أرباح الشركات IBS) بالإضافة الى رسوم التسجيل والطابع مضافا اليه الضرائب على رقم الاعمال (TVA ناقص TVA على المنتجات البترولية)، زائد الضرائب الغير مباشرة + الإيرادات الجمركية + الضرائب الأخرى المختلفة. ان بيانات هذا المتغير تضم مجموع الإيرادات الضريبية التي تحدد النظام الضريبي المرجعي الجزائري باستثناء الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية، ويعتبر الجباية العادية أحد المتغيرات التفسيرية للنمو الاقتصادي باعتباره من اهم الأدوات لتراكم راس المال، اما بيانات هذا المتغير فهي بالمليار دينار جزائري.

*الجباية البترولية FP:

ويتمثل هذا المتغير في كل الضرائب والرسوم التي تفرض سؤاء على عمليات الإنتاج او التسويق او التصدير للمنتجات البترولية، كما تعتبر الجباية البترولية أحد أعمدة السياسة الجبائية الجزائرية باعتبار هذا البلد من البلدان الأكثر انتاجا للنفط وتأثير هذا الأخير على الناتج الداخلي الخام أما بيانات هذا المتغير فهي بالمليار دينار جزائري.

*النفقات الجبائية DEPFISC:

وتشمل الموارد العمومية الناجمة عن تخفيض الالتزامات الجبائية مقارنة بالنظام الضريبي المرجعي بدلا من اللجوء الى النفقات العامة المباشرة فالنفقات الجبائية هي من أدوات السياسة الجبائية لذا تم اعتمادها كمتغير مفسر للنمو الاقتصادي ويعتبر هذا المتغير جوهر دراستنا بحيث اعتبر في هذه الدراسة كمتغير مستقل عكس بعض الدراسات السابقة التي اعتبرته غير مفسر للنمو وأخرى التي تم دمجها ضمن النفقات العامة المباشرة، فمجملة الدراسات السابقة لم تأخذ النفقات الجبائية كمتغير مستقلة هذا ما يعتبر القيمة المضافة في هاته الدراسة و ما نعتبره سداد لفجوة علمية اما بيانات هذا المتغير فهي بالمليار دينار جزائري.

3.IV مواصفات النموذج المستخدم :

من خلال أدبيات الدراسة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر وباستعمال المتغيرات المعروفة سابقا.

النموذج القياسي:

سوف نقوم بتقدير النموذج المعرف بالعلاقة التالية:

$$\text{PIB} = \text{C} + \text{DEPFISC} + \text{K} + \text{FO} + \text{FP} + \varepsilon$$

حيث:

PIB : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

K : إجمالي رأس المال المادي

FO : الجبائية العادية

FP : الجبائية البترولية

DEPFISC : النفقات الجبائية

C : الحد الثابت

ε: الخطأ العشوائي

IV. 4 المنهج المستخدم في تقدير النموذج :

لتقدير العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر. تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث يعتبر منهجية حديثة طورها كل من (PESARAN, SHINAND AND SUN 1998)، وكل من PESARAN ET AL (2001). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى PESARAN أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) I أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) I. كما أن طريقة PESARAN تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (ENGLE 1987) GRANGER ذات المرحلتين، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن JOHANSEN COINTEGRATION TEST في إطار نموذج VAR.

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من PESARAN و اخرون (2001) منهاجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (BOUNDS TESTING APPROACH) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذجين الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k1} \beta_1 \Delta x_{t-j} + \sum_{j=1}^{k2} \beta_2 \Delta y_{t-j}$$

تمثل α_0, α_1 معاملات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معاملات الفروق الأولى (B_1, B_2) معاملات الفترة القصيرة.

V. تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

1.V اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Dickey - Fuller Augmented وكذا اختبار Phillips - Perron والجدول الموالية توضح الاختبارين:

1.1.V اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج الداخلي الخام للفرد (PIB):

الجدول رقم (19): نتائج اختبار ADF & PP لمتغير الناتج الداخلي الخام للفرد (PIB)

القرار	PP			ADF			الفرق	المتغير
	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة PP	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة ADF		
عدم رفض H_0	0.114	-3.58	-3.15	0.067	-3.58	-3.42	PIB	PIB
رفض H_0	0.015	-1.95	-2.48	0.022	-2.98	-3.35	D (PIB)	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 09

يتضمن الجدول السابق القيمة الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغير PIB والاحتمال المرافق له. ولقد كشفت نتائج اختبار ADF أن السلسلة (PIB) غير مستقرة في المستوى، في حين أظهر اختبار PP أن السلسلة (PIB) غير مستقرة في المستوى وقد تم قبول الفرض العدم أي أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة لان القيمة المحسوبة جاءت أقل من القيمة الجدولية ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة بالاعتماد دائما على نفس الاختبارين. ومنه يتم استنتاج أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب (1)PIB.

2.1.V اختبار جذر الوحدة لمتغير إجمالي رأس المال المادي (K):

الجدول رقم (20): نتائج اختبار ADF & PP رأس المال المادي (K)

القرار	PP			ADF			الفرق	المتغير
	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة PP	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة ADF		
عدم رفض H_0	0.465	-3.58	-2.20	0.227	-3.63	-2.75	K	K
رفض H_0	0.022	-1.95	-2.30	0.020	-1.95	-2.35	D (K)	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 09

يتضمن الجدول السابق القيمة الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغير K والاحتمال المرافق له. ولقد كشفت نتائج اختبار ADF أن السلسلة (K) غير مستقرة في المستوى، في حين أظهر اختبار PP أن السلسلة (K) غير مستقرة في المستوى وقد تم قبول الفرض العدم أي أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة لان القيمة المحسوبة جاءت أقل من القيمة الجدولية ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة بالاعتماد دائما على نفس الاختبارين. ومنه يتم استنتاج أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب (1)K.

3.1.V اختبار جذر الوحدة لمتغير الجباية العادية (FO):

الجدول رقم (21): نتائج اختبار ADF & PP للجباية العادية (FO)

القرار	PP			ADF			الفرق	المتغير
	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة PP	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة ADF		
H ₀ عدم رفض	0.999	-1.95	19.54	0.999	-1.95	3.43	FO	FO
H ₀ رفض	0.048	-1.95	-1.96	0.994	-1.95	2.37	D (FO)	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 09

وبالنسبة للسلسلة FO فحسب الاختبارين ADF & PP فإن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وقد تم قبول الفرض البديل أي عدم وجود جذر وحدة بمعنى أن السلسلة مستقرة عند المستوى. ومنه يتم استنتاج أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر وتكتب (0) FO

4.1.V اختبار جذر الوحدة لمتغير الجبائية البترولية (FP):

الجدول رقم (22): نتائج اختبار ADF & PP للجبائية البترولية (FP)

القرار	PP			ADF			الفرق	المتغير
	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة PP	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة ADF		
H ₀ عدم رفض	0.721	-1.95	0.15	0.545	-1.95	-0.35	FP	FP
H ₀ رفض	0.023	-1.95	-2.30	0.026	-1.95	-2.24	D (FP)	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 09

يتضمن الجدول السابق القيمة الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغير FP والاحتمال المرافق له. ولقد كشفت نتائج اختبار ADF أن السلسلة (FP) غير مستقرة في المستوى، في حين أظهر اختبار PP أن السلسلة (FP) غير مستقرة في المستوى وقد تم قبول الفرض العدم أي أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة لان القيمة المحسوبة جاءت أقل من القيمة الجدولية، ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة بالاعتماد دائما على نفس الاختبارين. ومنه يتم استنتاج أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب (1) FP

5.1.V اختبار جذر الوحدة لمتغير النفقات الجبائية (DEPFISC) :

الجدول رقم (23): نتائج اختبار ADF & PP للنفقات الجبائية (DEPFISC)

القرار	PP			ADF			الفرق	المتغير
	الاحتمال	القيمة الدرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة PP	الاحتمال	القيمة الدرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة ADF		
عدم رفض H ₀	0.677	-1.95	0.010	0.816	-1.95	0.49	DEPFISC	DEPFISC
رفض H ₀	0.000	-1.95	-9.02	0.000	-1.95	-9.17	D (DEPFISC)	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 09

يتضمن الجدول السابق القيمة الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغير DEPFISC والاحتمال المرافق له. ولقد كشفت نتائج اختبار ADF أن السلسلة (DEPFISC) مستقرة في المستوى، في حين أظهر اختبار PP أن السلسلة (DEPFISC) غير مستقرة في المستوى وقد تم قبول الفرض العدم أي أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة لان القيمة المحسوبة جاءت أقل من القيمة الجدولية، ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة بالاعتماد دائما على نفس الاختبارين. ومنه يتم استنتاج أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب (1) DEPFISC بعدما قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة أكدت لنا نتائجه أن نموذج ARDL هو النموذج الأمثل لتقدير هذه العلاقة لان كل السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة اما عند المستوى أو الفرق الأول أي أنه يوجد اختلاف في درجة التكامل بين المتغيرات وهو ما يقودنا الى استعمال منهجية ARDL باعتبارها مسلك لدراسة العلاقة بين متغيرات تختلف درجة تكاملها شرط ألا تكون مستقرة عند الفرق الثاني، وهذا عكس شرط تطبيق اختبار التكامل المشترك Johansen & Angel-granger والذي يفرض سكون المتغيرات من نفس الدرجة.

وبما أن شرط تطبيق منهجية ARDL محقق أي لا توجد أي سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST BOUNDING) ويعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة في هذه الدراسة خاصة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والممتدة من عام 1990 إلى 2017.

2.V منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك :

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تحصلنا على النتائج المبينة أعلاه والتي خلصت الى ان تكامل السلاسل الزمنية هو مزيج، فمنها من هي متكاملة من الدرجة (0) ومنها من هي متكاملة من الدرجة (1) بحيث لم تجل

أي سلسلة مستقرة في الفرق الثاني وهذا يعد شرطا أساسيا في تطبيق منهجية ARDL. وكخطوة موالية سنقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$PIB = \alpha + B_1PIB_{t-1} + B_2DEPFISC_{t-1} + B_3K_{t-1} + B_4FO_{t-1} + B_4FP_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta PIB_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta DEPFISC_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta K_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta FO_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta FP_{t-p} + \mu_t$$

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي: H_0

$$\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار (Wald test) _ احصاءة F لنموذج ARDL

الجدول رقم (24): نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

الإصدار	F-statistic المحسوبة*		النتيجة
	عند: K=4		
النموذج	5.45		
القيم الحرجة:	الحد الاعلى	الحد الادنى	
عند مستوى معنوية 10%	3.09	2.2	وجود علاقة تكامل مشترك
عند مستوى معنوية 5%	3.49	2.56	
عند مستوى معنوية 1%	4.37	3.29	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة لاحصاءة **F _statistic** مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل (2001) pesaran et al في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث $K=4$ فنجد أن القيمة المحسوبة ل **F - statistic** هي (5.45) أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستوى معنوية 5 %، 10% و 01% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

3.V تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل من خلال اختبار منهج الحدود سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (25)، معتمدين في ذلك على فترات التباطؤ وفق معيار (INFORMATION CRITERION AKAIKE)، ومع افتراض الفرضيات التالية:

H_1 : يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية للنفقات الجبائية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

H_2 : يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية لإجمالي تكوين راس المال على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

H_3 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للجباية العادية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

H_4 : يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية للجباية البترولية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

الجدول (25): مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع PIB			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الإحتمال
DEPFISC	7.43	4.17	0.0006
K	0.00001	6.53	0.000
FO	-1.05	-5.003	0.001
FP	14.39	5.73	0.00
C	2605.35	24.14	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

وتصبح نتائج التقدير موضحة بالمعادلة التالية:

$$PIB=2605.35+7.43DEPFISC +0.00001K -1.05FO +14.39FP+et$$

ونلاحظ من الجدول أن نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع في المدى الطويل.

- فنجد العلاقة الطردية والمعنوية عند مستوى معنوية 5% و التي تربط ما بين النفقات الجبائية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل بحيث ان الزيادة في النفقات الجبائية بوحدة واحدة تقابلها الزيادة ب 7.43 وحدة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يقودنا الى قبول الفرضية H_1 والتي مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق من النظرية الاقتصادية بحيث ان الإعفاءات والتخفيضات وكل المزايا الجبائية تهدف الى الرفع من وتيرة الإنتاجية وخلق جو استثماري مميز، هذا الأخير الذي يسمح بدفع عجلة الإنتاج و بالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وللجزائر سابقة في ذلك فسياستها الجبائية خاصة منذ سنة 2001 اعتمدت بشكل كبير على النفقات الجبائية وتجسدت تلك الأفكار في خلق الدعم الجبائي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية توجيه الاقتصاد الى حالة إنتاجية أكبر للتخلص النسبي من التبعية البترولية.

- اما بالنسبة الى متغير راس المال المادي فنتائج الدراسة تنص على العلاقة الطردية والمعنوية بينه وبين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بحيث ان الزيادة في راس المال المادي بوحدة واحدة يادي الى الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.0001% وهذا ما يثبت صحة الفرضية H_2 ، و يشمل راس المال المادي النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا اليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، و تشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي مثل البنائات و الطرق و قنوات صرف المياه ، و المشتريات من الآلات و المعدات و السكك الحديدية و ما شابه ذلك ، بما فيها المدارس و المستشفيات و الهياكل الخاصة و المباني التجارية و الصناعية و المخزونات من البضائع لمواجهة التقلبات المؤقتة او غير المؤقتة في الإنتاج او المبيعات والعمل الجاري التنفيذ، وقد توافقت هاته النتيجة مع الدراسات السابقة و النظرية الاقتصادية وخاصة دراسة Barro 1990 و التي تنص على التأثير الإيجابي للنفقات العمومية على البنية التحتية على النمو الاقتصادي، ان هذا الأثر و على الرغم من ايجابيته الا انه يبقى ضعيفا وهذا راجع الى ان الجزائر و كغيرها من البلدان النامية لا زالت بحاجة أكبر الى الانفاق العمومي على البنى التحتية، فتزايد عدد السكان و المساحة الكبيرة للجزائر و الاعتماد بالأخص على الجباية البترولية كمورد لتعبئة

الخزينة العمومية ، والاستثمارات العمومية الغير المنتجة، كل تلك الأسباب تحول دون الوصول الى معدلات نمو عالية .

- وبخصوص علاقة الجباية العادية بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فأظهرت نتائج الدراسة العلاقة العكسية والمعنوية في المدى الطويل بحيث ان الزيادة في الجباية العادية بوحدة واحدة يادي الى انخفاض بنسبة 1.5% في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهذا ما يثبت صحة الفرضية H₃ وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ان هاته النتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية فالجباية العادية من شأنها زيادة الإيرادات المالية للدولة مما ينجم عنه زيادة الانفاق العام لفترات لاحقة و بالتالي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، ولكن في حالة الجزائر لفترة 1990-2017 اثبتت الدراسة الأثر السلي للجبـاية العادية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهذا راجع الى المعدلات المرتفعة للضرائب، فالضرائب على الأشخاص و الشركات من شأنها ان تقلل المدخيل و بالتالي تقلص فرص الاستهلاك و الادخار على حد سواء، مما يادي بالأعوان الاقتصاديين الخاضعين للضرائب الى اللجوء الى التهرب و الغش الضريبيين تارة والى اللجوء الى النشاط في اقتصاد موازي تارتا أخرى مما يآثر سلبا على العائدات المحصلة لفائدة الخزينة العمومية و بالتالي النمو الاقتصادي ،لقد توافت هاته النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة و التي كانت أهمها دراسة :

Jean-François Brun 1998 واخرون ، ودراسة Andre Gbato 2017، و Arnold لدول OCDE سنة 2009.

- اما علاقة الجباية البترولية بالنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فجاءت طردية ومعنوية بحيث ان الزيادة في الجباية البترولية بوحدة واحدة يقابله ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسبة 14.39 % في المدى الطويل، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية باعتبار الجزائر بلد ريعي يعتمد على الجباية البترولية بالدرجة الأولى فالأثر إيجابي وقوي نسبة الى باقي المتغيرات الدراسة مما يؤكد الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. وهذا ما يقودنا الى قبول الفرضية H₄.

4.V تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL :

سننتقل في هذه المرحلة الى العلاقة قصيرة الاجل والتي تتمثل في تقدير معلمات توازن الاجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ اذ يمثل المتغيرات بصيغة الفرق الأول مع إضافة حد تصحيح الخطأ لمدة تباطى واحدة وبقيمة متوقعة سالبة وأصغر من الواحد الصحيح، يلاحظ من الجدول رقم (26) أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-0,47) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في

نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يستغرق فترتين حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن 47% من مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (26): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغير التابع (D (PIB)			
المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائية T	الإحتمال
D(DEPFISCK)	2.42	4.45	0.0003
D(K)	0.0001	3.91	0.001
D(FO)	-0.04	-0.52	0.60
D(FP)	1.91	1.96	0.006
Ecm (-1)	-0.47	-6.50	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 9.

ونلاحظ من الجدول أن نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال

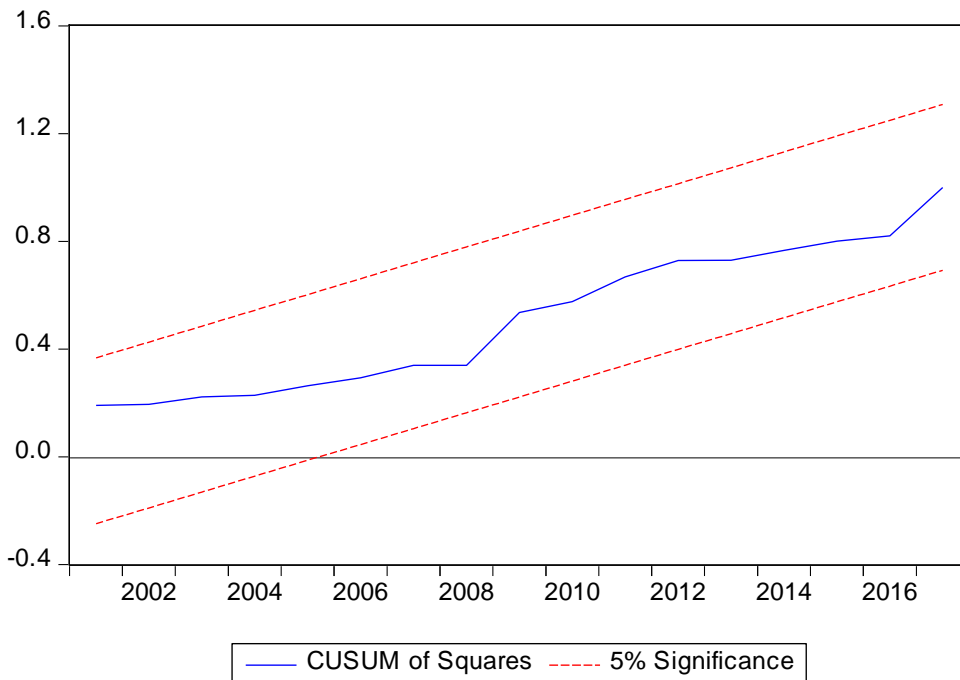
- العلاقة الطردية والمعنوية في المدى القصير التي تربط ما بين النفقات الجبائية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحيث الزيادة في النفقات الجبائية بوحدة واحدة تقابلها الزيادة ب 2.42 وحدة من نصيب الفرد من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.
- وكذا العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين رأس المال المادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحيث الزيادة ب 1 وحدة من رأس المال المادي تقابلها الزيادة ب 0.0001% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.
- وكذلك العلاقة العكسية والغير المعنوية التي تربط ما بين الجباية العادية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، بحيث ان الزيادة في الجباية العادية بوحدة واحدة يقابلها انخفاض بنسبة 0.04 في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

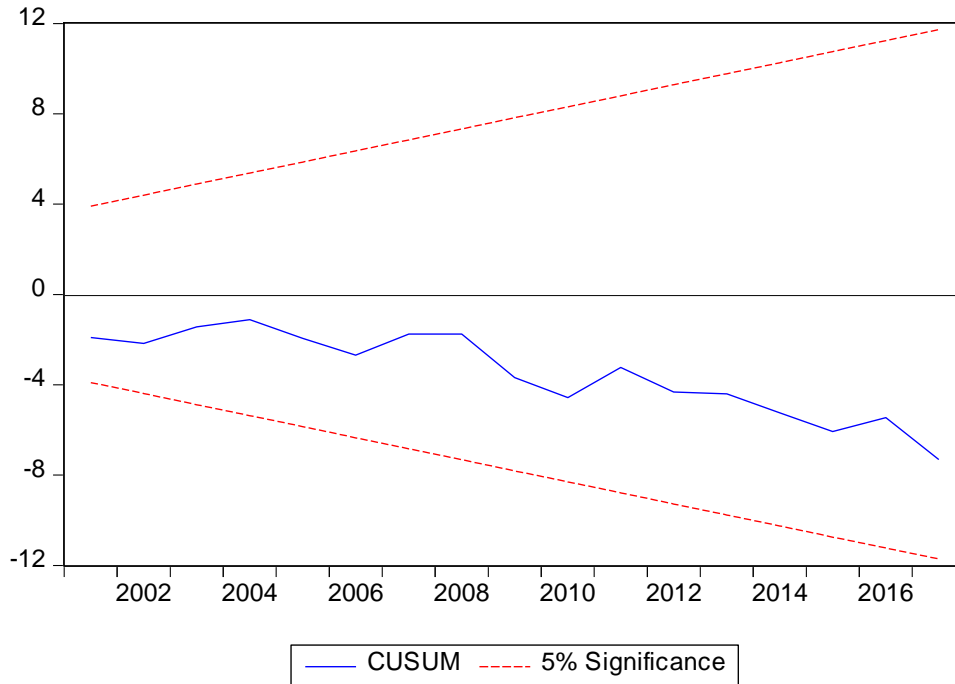
- وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين الجباية البترولية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث الزيادة ب 1 وحدة من الجباية البترولية تقابلها الزيادة ب 1.91 وحدة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.

5.V اختبار استقرار النموذج (stabilité test) :

بعـدما قمنا بدراسة التوازن في المدى القصير، سنقوم بالتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وسنعمد في خطوتنا هذه على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة CUSUMQ والتي تم اقتراحها من طرف Brown، Dublin سنة 1975 اذ يعتبر هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال فهما يساهمان في تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات وكذا مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وCUSUMQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05%، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL، وتطبيق هذان الاختباران على النموذج محل الدراسة توصلنا الى الشكل التالي:

الشكل رقم (11): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة





المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

حيث نلاحظ أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم ومعلومات الاجل الطويل مستقرة هيكلية عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

6.V اختبارات تشخيص النموذج:

1.6.V اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ :

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي Heteroscedasticity test اختبار ARCH واختبار Breusch-Pagan-Godfrey ويمكن الاكتفاء باختبار واحد من هاذين الاختبارين في حالة الحصول على نتائج إيجابية.

يتم اختبار فرضية اختلاف التباين باستخدام اختبار ARCH بعدها يتم الحكم على النتائج اما بقبول فرضية عدم والتي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أو رفض الفرض عدم وقبول الفرض البديل أي غياب ثبات التباين. والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test : ARCH

F-statistic	0.164060	Prob. F (1,24)	0.6890
Obs*R-squared	0.176525	Prob. Chi-Square(1)	0.6744

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.16 باحتمال (0.68) وهو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية عدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو (0.67) وهو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية عدم التباين التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2.6.V اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار Durbin Watson، اختبار Durbin h test وأخيرا اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا.

والسبب في تفضيل إجراء هذا الاختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشفه مما يتطلب فحصه استخدام اختبار مضاعف جرانجر (Breusch-Godfrey Serial correlation LM). كما يعتمد في هذا الاختبار على فرضيتين الأولى تنص على غياب ارتباط ذاتي بين الأخطاء والفرضية البديلة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (28): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.784391	Prob. F(2,15)	0.4742
Obs*R-squared	2.556441	Prob. Chi-Square(2)	0.2785

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 0.78 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (0.47) وهو أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

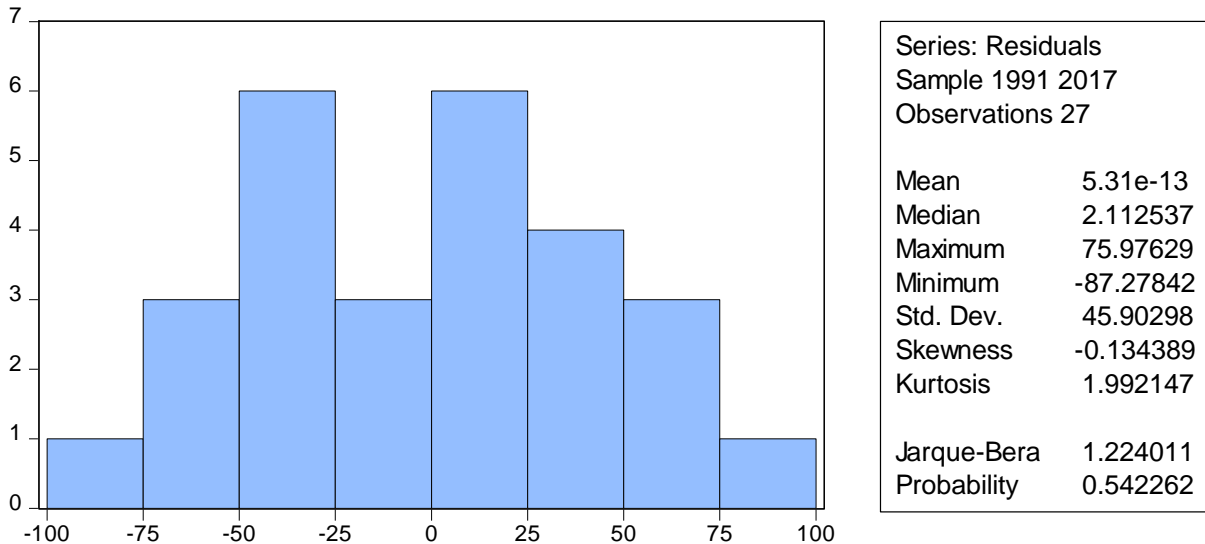
وطالما أن احتمال Obs*R-squared المحسوبة يساوي (0.27) وهو أكبر من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

7.V اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews.9) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (12): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



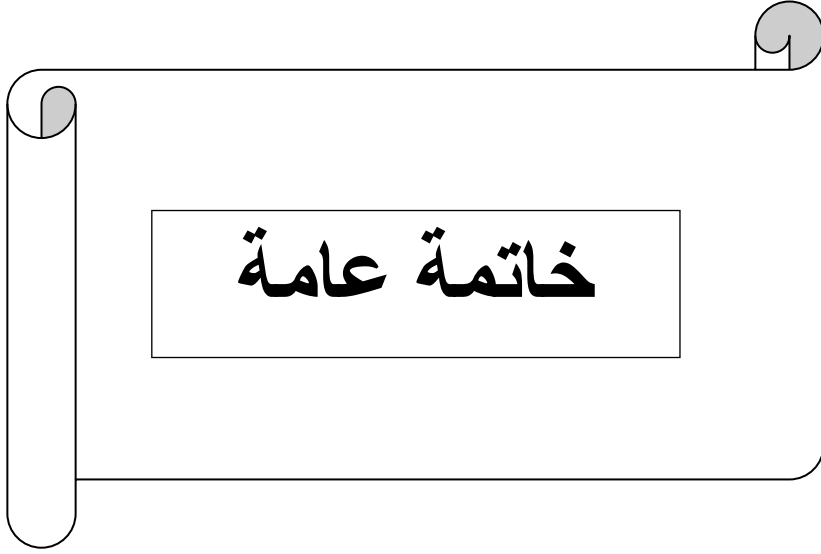
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.54) وهي أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

خلاصة الفصل :

اهتم هذا الفصل بإعطاء لمحة موجزة عن تطور السياسة الجبائية وأهم الإصلاحات التي مستها منذ الاستقلال و الى يومنا هذا، كما تمت مناقشة المنهجية المستخدمة وتقديم وصفا شاملا للنموذج النظري والتجريبي وشرحاً مفصلاً للمتغيرات وتقنيات التقدير المستخدمة في هذه الدراسة، وفي إطار محاولة اكتشاف أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، جاءت هذه الدراسة لاختبار أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر طيلة الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2017، بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية، فأظهرت النتائج: أن للجبائية العادية تأثير سالب و معنوي في المدى الطويل وسالب و غير معنوي في المدى القصير مخالفة في ذلك النظرية الاقتصادية و متوافقتا مع بعض الدراسات السابقة خاصة الدراسات الحديثة فالجبائية العادية في الجزائر هي معيقة للنمو الاقتصادي و يرجع ذلك الى معدلات الضرائب المرتفعة ، بينما جاءت معلمة راس المال المادي موجبة في كل من المدى القصير والطويل، في حين ارتبطت الجبائية البترولية بعلاقة طردية قوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير و الطويل.

وبالنسبة للنفقات الجبائية فقد ارتبطت بعلاقة طردية ومعنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الامدين القصير والطويل، ان هاته النتيجة جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية فالتحفيزات الجبائية من شأنها خلق جو انتاجي متميز وهذا يعد من جوهر اهداف السياسة العامة خاصة بالنسبة للبلدان النامية كالجزائر والتي كانت محل هاته الدراسة.



لم تلقى السياسة الجبائية اهتماما كبيرا من قبل السلطات الجزائرية الا مع بداية التسعينيات و بالضبط بعد الازمة البترولية التي مست الجزائر و العالم بأكمله، فالجزائر وكغيرها من الدول قامت بمجموعة من الإصلاحات خاصة على الصعيد الاقتصادي و المالي، وكان للسياسة الجبائية نصيب لا بأس به منها، جاءت هذه الدراسة بغية معرفة ما اذا كان للسياسة الجبائية و الإصلاحات التي خصت بها دور في رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث تضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة بدءا بالتطرق لماهية الضريبة وتطورها التاريخي، تصنيفاتها و القواعد العامة التي تحكمها بالإضافة الى السياسة الضريبية باعتبارها تندرج ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، معرفا بتطورها التاريخي وأطرها النظرية، اضافة إلى ادوات السياسة الجبائية مكوناتها و أهدافها

كما تمت الإحاطة في هذا الفصل الى الاطار النظري للنمو الاقتصادي الذي تضمن أهم التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح والذي يقصد به على وجه العموم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، الذي تصاحبه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، مع الإشارة الى مختلف أنواعه، يليها تناول مختلف طرق تقدير وقياس النمو الاقتصادي، ثم تقديم أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والمتضمنة تراكم رأس المال المادي، رأس المال البشري، الدور الحكومي، التطور التكنولوجي، الانفتاح التجاري، التغيرات المناخية وكمية الموارد الطبيعية ، بعدها تم عرض أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي سواء الكلاسيكية أو الحديثة التي تعرف بنظريات النمو الداخلي، ليتم بعدها التطرق للعلاقة بين السياسة الجبائية و بالنمو الاقتصادي.

اما الفصل الثاني فقد تم فيه عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، وسمحت نتائج هذه الدراسات بتقسيم هذا الفصل الى اتجاهين، عني فيها الاتجاه الأول بدراسات توصلت الى الأثر الايجابي للضريبة على النمو الاقتصادي، اما الاتجاه الثاني خص الدراسات التي توصلت للأثر السلبي للضريبة على النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث، فتضمن دراسة قياسية لاختبار أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر، فقسم هذا الفصل الى قسمين حيث تم التركيز في القسم الأول على تطور السياسة الجبائية في الجزائر بحيث انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة ضريبة حيث لم تكن الجبائية من الاهتمامات الكبيرة والأولى للسلطات في بداية الامر فكان هناك قضايا أكثر أهمية ومن الأولويات للسلطة لذا تم تمديد العمل بالتشريعات الجبائية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي. ولكن هذا كان مؤقتا في انتظار تشريعات جديدة تتماشى ومتطلبات التوجه الاقتصادي للدولة، هذا على الرغم من ان النظام الجبائي في هذه الفترة كان لا يتماشى والوضع السائد في الجزائر

بالإضافة الى ان هذه المرحلة سجلت في الجمل تراجع الحصيلة الضريبية نتيجة تقلص الوعاء الضريبي الناجم عن الركود الاقتصادي في مختلف القطاعات كقطاع الفلاحة والصناعة، والتي اعتبرتا اهم القطاعات الاقتصادية في هذه المرحلة، بالإضافة الى الفراغ الإداري في مجال الإدارة العامة عموما وإدارة الضرائب خاصة والتي خلفه الاستعمار الفرنسي. وقد تلت هذه المرحلة و التي سميت بمرحلة الانتظار فترة الاقتصاد الموجه والتي ركزت الجزائر في سياستها الجبائية خلال هذه الفترة على الجباية البترولية بالدرجة الأولى وقد ساعد على ذلك الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في السوق الدولية في فترة 1975-1981 فقد ساعد ارتفاع أسعار النفط على تحقيق عوائد مالية ساهت الى حد كبير في تمويل المشاريع العمومية و البرامج التنموية مخلفة مناخا مستمرا لاتخاذ القرارات في مجال الانفاق . الا ان أسعار النفط عرفت انخفاضاً محسوساً في السنوات الموالية فقد تراجع سعر البرميل الى 10 دولار امريكي سنة 1986 مما جعل الجزائر تدخل في كابوس عجز الميزانية، فعند هذا الحد لم يعد للسلطات القدرة على تلبية الاحتياجات الوطنية ، مما اوجب ضرورة اصلاح المنظومة الجبائية تماسيا مع المتطلبات الاقتصادية العالمية و محاولة ابراز الجباية العادية للتخلص من التبعية للجباية البترولية وفي سنة 1992 تم اطلاق الجيل الأول من الإصلاحات الجبائية و التي كللت باستحداث ضرائب جديدة (IBS،TVA،IRG)، ليتم اطلاق الجيل الثاني من الإصلاحات سنة 2000 و الذي تضمن إصلاحات عميقة في مجال التشريع الضريبي و عصنة الإدارة الضريبة، و محاربة الغش و التهرب الضريبيين.

اما القسم الثاني من الفصل الثالث فقد تضمن دراسة قياسية للسياسة الضريبية على النمو الاقتصادي فتم تبيان المنهجية التي استخدمت في هذه الدراسة وبناء النموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما تم تعريف ووصف المتغيرات المعتمدة في الدراسة والاشارة المتوقعة بالإضافة الى مصادر الحصول عليها، تم التركيز على اختبار أثر التغير في سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر والممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية التفسيرية تمثلت في الجباية العادية ، الجباية البترولية، النفقات الجبائية، تراكم راس المال المادي خلال الفتة 1990-2017 بالاعتماد على طرق الاقتصاد القياسي في إطار منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، حيث أعطت الدراسة القياسية نتائج و التي سيتم تحليلها في الاقي:

- وجود علاقة طردية والمعنوية بين النفقات الجبائية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المديين الطويل و القصير ، وهذا ما يتوافق من النظرية الاقتصادية بحيث ان الإعفاءات والتخفيضات وكل المزايا الجبائية تهدف الى الرفع من وتيرة الإنتاجية وخلق جو استثماري مميز، هذا الأخير الذي يسمح بدفع عجلة الإنتاج و

بالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وللجزائر سابقة في ذلك فسياستها الجبائية خاصة منذ سنة 2001 اعتمدت بشكل كبير على النفقات الجبائية وتحسدت تلك الأفكار في خلق الدعم الجبائي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية توجيه الاقتصاد الى حالة إنتاجية أكبر ، وتتجسد هذه الأفكار في الإجراءات و التدابير التي قامت بها الجزائر لدعم الاقتصاد ولعل أهمها قانو ترقية و دعم الاستثمار و التي كان جانب الامتيازات الضريبية فيه تحتل الجزء الأكبر بحيث امتدت الإعفاءات الضريبية ما بين الثلاث سنوات و العشر سنوات مرافقة كل مراحل الاستثمار من مرحلة الانجاز الى مرحلة الاستغلال وقد اختلفت الإعفاءات الجبائية حسب اختلاف مراحل الاستثمار ومست مختلف الجوانب كالإعفاءات من الرسوم الجمركية للمواد والمعدات المستوردة لإنجاز المشروع و لإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المعدات والعتاد المنجز محليا و الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة للعقارات المنحزة في إطار الاستثمار بالإضافة الى تكفل الدولة بجزء بالنسبة للأشغال القاعدية للمشروع، والإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للمستفيدين من برامج دعم تشغيل الشباب ، كما تم انشاء عدة أجهزة الغرض منها تنظيم الجو الاستثماري وقد تمثلت في وكالة تطوير الاستثمار (1993APSI)، والمجلس الوطني الاستثماري (CNI)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2001ANDI)، فالنفقات الجبائية من شأنها خلق استثمارات من خلال الترغيب فيها مما ينتج عنه زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي الا ان اثر النفقات الجبائية الإيجابي على النمو الاقتصادي اختلف في ايجابيته فنجد ان هاد الأثر كان إيجابيا في المدى الطويل أكثر من ايجابيته في المدى القصير، و هذا راجع الى نوع العلاقة فطول عمر الاستثمار يستلزم الزيادة المتتالية في النمو الاقتصادي .

- وجود علاقة عكسية والمعنوية في المدى الطويل بين الجباية العادية ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ان هاته النتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية فالجباية العادية من شأنها زيادة الإيرادات المالية للدولة مما ينجم عنه زيادة الانفاق العام لفترات لاحقة و بالتالي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، ولكن في حالة الجزائر لفترة 1990-2017 اثبتت الدراسة الأثر السلي للجباية العادية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهذا راجع الى المعدلات المرتفعة للضرائب، فالضرائب على الأشخاص و الشركات من شأنها ان تقلل المداحيل و بالتالي تقليص فرص الاستهلاك و الادخار ، و الربح و الاستثمار (الطلب الكلي) مما يادي بالأعوان الاقتصاديين الخاضعين للضرائب الى اللجوء الى التهرب و الغش الضريبيين تارة والى اللجوء الى النشاط في اقتصاد موازي تارة أخرى مما يأتى سلبا على العائدات المحصلة لفائدة الخزينة العمومية و بالتالي النمو الاقتصادي ،لقد توافت هاته النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة و التي كانت أهمها

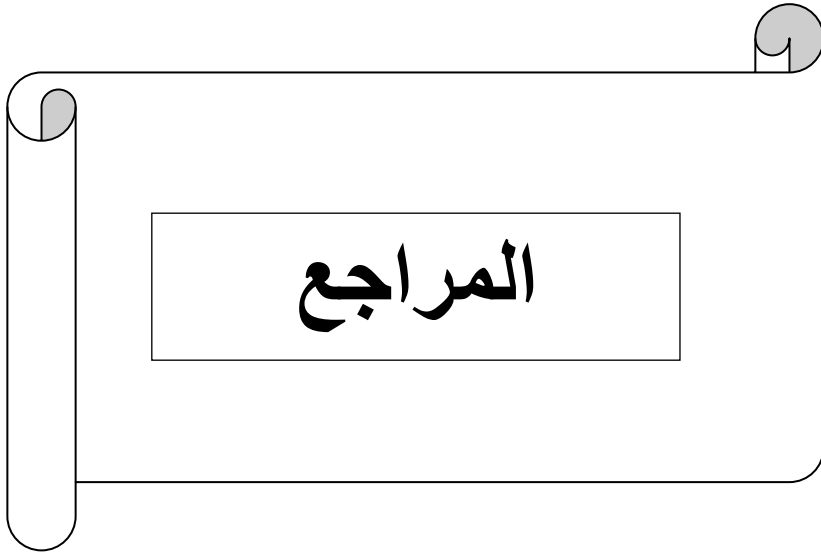
دراسة Jean-François Brun 1998 واخرون، ودراسة Andre Gbato 2017 و Arnold لدول OCDE سنة 2009. بحيث تعد الضرائب المكونة للجباية العادية معيقة للنمو الاقتصادي. وهذا ما يتوافق مع دراسة Chamly 1986 في المعدل معدل الضريبة الأمثل المسهم في النمو، فهو يرى بان معدل الضريبة الأمثل يجب ان يميل الى الصفر على المدى الطويل. اما في المدى القصير فقد سجلت نتائج الدراسة علاقة عكسية والغير المعنوية بين الجباية العادية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ان ارتفاع معدلات الضريبة يادي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يادي الى تآكل مدخرات الاعوان الاقتصاديين والذي بدوره يخفض من تراكم راس المال المادي الازم للعملية الإنتاجية وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

- اما علاقة الجباية البترولية بالنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فقد سجلت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية ومعنوية في المدى الطويل والقصير، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية باعتبار الجزائر بلد ريعي يعتمد على الجباية البترولية بالدرجة الأولى فالأثر إيجابي قوي نسبة الى باقي المتغيرات الدراسة في المدى الطويل مما يؤكد الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. فالجزائر ورغم الإصلاحات التي قامت بها بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية الا ان هذه الأخيرة لها دور فعال في تراكم راس المال المادي وهذا راجع لخصوصية الاقتصاد الجزائري والموارد البترولية المتاحة مما يجعل من الجزائر قطب هام يجذب المستثمرين في هذا المجال. ومن الملاحظ أيضا تباين الأثر الإيجابي في المدين بحيث ان الأثر الجباية البترولية تكون اجنبيتها أكبر في المدى الطويل منه على المدى القصير وهذا لإسهام عائدات هاته الجباية في تراكم راس المال والذي يترجم عبر الزمن الى استثمارات عمومية على مختلف القطاعات، وقد توافقت هاته النتيجة مع نتائج بعض الدراسات في الجزائر مثل دراسة بن عاتق حنان 2014، وحجماوي توفيق 2016.

- وجود علاقة الطردية والمعنوية بالنسبة لراس المال المادي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و القصير ، و يشمل راس المال المادي النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا اليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، و تشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي مثل البنايات و الطرق و قنوات صرف المياه ، و المشتريات من الآلات و المعدات و السكك الحديدية و ما شابه ذلك ، بما فيها المدارس و المستشفيات و الهياكل الخاصة و المباني التجارية و الصناعية و المخزونات من البضائع لمواجهة التقلبات المؤقتة او غير المؤقتة في الإنتاج او المبيعات والعمل الجاري التنفيذ، وقد توافقت هاته النتيجة النظرية الاقتصادية و التي تعتبر تراكم راس المال احد المحددات المهمة للنمو الاقتصادي، كما توافقت هاته النتيجة مع دراسة Barro 1990 و التي تنص على التأثير الإيجابي للنفقات العمومية في البنية التحتية على النمو الاقتصادي، ان هذا الأثر و على الرغم من ايجابيته الا انه

يبقى ضعيفا في حالة الجزائر وهذا راجع الى ان الجزائر و كغيرها من البلدان النامية لا زالت بحاجة أكبر الى الانفاق العمومي على البنى التحتية، فتزايد عدد السكان و المساحة الكبيرة للجزائر و الاعتماد بالأخص على الجباية البترولية كمورد لتعبئة الخزينة العمومية و الذي يمتاز بعد استقرارية عائداته ، والاستثمارات العمومية الغير المنتجة، كلها عوامل من شأنها ان تحول دون الوصول الى معدلات نمو عالية .

تكشف نتائج الدراسة القياسية صحة الفرضية بان السياسة الجبائية بمختلف ادواتها و التي انتهجتها السلطات الجزائرية خلال فترة الدراسة كان لها اثر إيجابي على النمو الاقتصادي، الا ان هذا الأثر بقي محدود على الرغم من الاصلاحات التي قامت بها الدولة و التي لا تزال قائمة الى يومنا هذا، و هذا راجع الى الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر رئيسي لتعبئة الإيرادات العامة و التي تمتاز عائداتها بعدم الاستقرار الناجم عن تطاير اسعار النفط و المعدلات الضريبية المرتفعة خاصة في الضرائب المكونة للجباية العادية، لذا وجب استكمال مسار الإصلاح الضريبي و بالخصوص في مجال تخفيض العبء الضريبي على المكلفين بالنسبة للجباية العادية و هذا بغية الحصول على سياسة جبائية تمكن من اطلاق العنان أكثر للنمو الاقتصادي .



قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

- قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006
- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2009
- حامد عبد الحميد دراز، المالية العامة، مؤسسة الشباب للنشر، الاسكندرية، 2010
- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006
- محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008
- محمد عباس محززي، مدخل الى الجباية والضرائب، دار النشر ITCI، الجزائر 2010.
- فاطمة السويسي، المالية العامة، الموازنة والضرائب، بيروت، لبنان، 2005
- ريتشارد موزقريف، بيجي موزقريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992
- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اتراد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009،
- اعاد حمود القيس، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008،
- هاشم عبد الرحمان التكروري، الاسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2015،
- محززي محمد عباس، مدخل إلى الجباية والضرائب، ITICS للنشر، الجزائر 2003
- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة للنشر، الطبعة الثانية، 2006
- ابراهيم محمد خريس الضرائب في النظام المالي الاسلامي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
- عبد الهادي علي النجار، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والاسلامي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1، 2011
- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002،
- خاد ابو القمصان، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001
- وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية الى الكلاسيكية، دار المنهل اللبناني، 2011
- عبد الرحمان يسرى، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2013
- محمد عمير ابو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009،
- قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، دار ثقافت للنشر والتوزيع، عمان، 2008،

- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، لبنان 2010،
- عدلي البابلي، "المالية العامة والنظم الضريبية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009،
- محمد الصغير جاري، اقتصاد عمومي مبادئ ومناهج في تخصيص الموارد، MSD للنشر، الجزائر، 2010،
- اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، عمان،
- عبد الباسط على جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2013،
- مرسي السيد الحجازي، الضريبة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2001،
- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي واهداف المجتمع، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008،
- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003،
- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر 2003
- رضا خلاصي، شذرات النظرية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2014،
- عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، درارير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،
- مرسي السيد الحجازي، محمد عمر حمادة أبو دوحن النظم الضريبية، الكس تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر،
- خالد امين عبد الله، حامد داود طلحة، النظم الضريبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2015، الأردن
- عبد السلام أبو القحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1993،
- اسماعين عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999،
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2007،
- محمود علي الشرفاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيدار للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2016،
- على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010،
- اسماعين عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999،
- بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 1999
- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

- كرم سالم حسين الغالي، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015،
- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 1998،
- فليح حسين خلف، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006،
- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات- نماذج- استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012،
- عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر 2011
- اطوان زحلان واخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2013،
- محمد محمد الماخي، التخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج- التطبيق)، بستان المعرفة انشر وتوزيع الكتب، تدمك، مصر، 2010،
- رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنش، عمان، الأردن، 2014،
- نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة القومية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،
- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر،
- محمد بربح، افاق التنمية في الجزائر، مخبر تطبيق علوم النفس وعلوم التربية من اجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، بدون سنة النشر، الجزائر،
- جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986،
- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011،
- شيوخ محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2012،
- تومي صالح، مدخل لنضريه القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء 1، 1999،
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999
- وليد اسماعين سيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006،

المقالات:

- يوسف قاشي، أشكال تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة الادارة والنمو للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 10،
- محمد الكامل شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 7، 2015،
- فارس مسدور، اهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الحماية البيئية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 7، 2010،
- عبد الحق بو قفة بغداد بنين، الحوافز الجبائية والشبه الجبائية وأثرها على تصدير النمو في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد 4، 2013،
- طيب لحيلح، حنان شريط، الحوافز الضريبية ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 3، 2015،
- فطيمة يزعي، زكية بن رزوق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي، بين النماذج النيو كلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 12، 2017،
- البشير عبد لكريم، دحماني بوعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة تحت عنوان تطورات نظريات النمو الاقتصادي، المغرب 2017،
- كركوك أحلام، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، رقم 01، العدد 07، 2017،
- كركوك أحلام، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 1،
- كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، 2005،
- عامر هني، قراءة في مخططات التنمية في الجزائر 1967-2014، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 4،
- سمعوني توفيق فيصل، صوار يوسف، الاثار الديناميكية لبرامج التأهيل على النمو الاقتصادي، مجلة افاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد 3، العدد 6، 2019،
- رعاد علي، بوكاليف نادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 2 العدد 15
- جابري فاطمة، الياس الهناني فراح، أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL خلال فترة 1987-2013، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 2 العدد 1،

- سلطان جاسم سلطان، محمد علي حميد، كاظم احمد حمادة البطاط، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 16، جامعة كربلاء، 2013،
- سلطان جاسم سلطان، محمد علي حميد، كاظم احمد حمادة البطاط، قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا واليونان نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 4، العدد 16، 2014،
- غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، 2018
- زناقي سيد احمد، حسناوي مريم، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج ARDL حالة الجزائر 2003-2014، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 4، العدد 1، جوان 2019،
- مسعود زكرياء، عزى حليفة، اختبار علاقة فليبس في الاقتصاد الجزائري بتطبيق نموذج ARDL، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 4، العدد 1، 2019،
- عتو الشارف، اجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 5 العدد 8، 2015،
- عثمانى أنيسة، بوعصيان أسية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث لأثر تقييم البرامج، جامعة سطيف 1، 2014،
- محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2001-2014)، المؤتمر الدولي الثاني تحت عنوان تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة، جامعة سطيف 1، 2013،
- الاطروحات والرسائل:**
- محمد الشريف، تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016-2017
- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، اطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014
- صرامة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق مدها وحدوده، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2006-2007،
- امين عبد الفتاح سلام، السياسة الضريبية للدول المتخلفة، اطروحة الدكتوراه في الحقوق جامعة عين الشمس، 1975،
- بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014

- حجاموي توفيق، مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية دراسة قياسية، اطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2015-2016،
- فنغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ الإصلاحات 1992: تقييم وفاق: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017،
- عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2016،
- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر-مصر-السعودية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014
- معط الله امال" اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2012، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان 2013-2014
- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، اطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2012 / 2013،
- كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013،
- تلمساني حنان، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2017-2018
- معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2013،
- عصماني مختار، دور الجبائية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2014-2015
- بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان 2013-2014
- مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة سطيف 2017-2018،
- حسيبة مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2016-2017،

المراجع باللغة الاجنبية الأجنبية:

- Jacques Perceboi, Economie des finance publiques, Armand colin éditeur, Paris, 1991

- Michel Lascombe, Xavier Vandendriessche, les finances publiques, Editions dalloz, 8^{ème} édition, Paris, 2013,
- Adam Smith, Recherches sur la nature et les cause de la richesse des nations, livre 5, Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, Site web : <http://pages.infinit.net/sociojmt> , consulté le 23/03/2016 a 15 :15,
- Messaoud saoudi, l'essentiel des finances publiques, Ellipres édition, Paris, 2014
- Alain Steichen, Manuel de droit fiscal, Edition Saint-Paul, Luxembourg, 5^{ème} edition, 2010,
- Adam Smith, recherche sur la nature et les cause de la richesse des nations, livre 7, Édition complétée le 26avril 2002 à Chicoutimi, Québec.
- David Ricardo, des principes de l'économie politique et de l'impôt, Édition électronique réalisée le 6 juillet 2002, Une édition électronique réalisée à partir du fac-similé de l'édition originale telle que reproduite parla Bibliothèque Nationale de France :<http://www.gallica.bnf.fr/>
- Moustapha bensahli, la gouvernance en fiscalité ses sept règles capitales, ENAG éditions, alger, 2014,
- Abdekader bouderbal, La fiscalité a la porte de tous, la maison des livre, Alger, 3^{eme} édition avec mise a jour 1987,
- Lino kaliana, l'état vue par les économistes, Rapport de stage au sein de la Direction Générale du Trésor écrit en partenariat avec Martine Perbet, rédacteur en chef des Cahiers de l'Evaluation, Lyon, 2014,
- Elodie BERTRAND et Christophe DESTAIS, Le « théorème de Coase », une réflexion sur les fondements microéconomiques de l'intervention publique, Article disponible en ligne à l'adresse <https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2002-2-page-111.htm>, consulté le 18/06/2017
- Bas Jacobs, Ruud A. de Mooij, Pigou meets Mirrlees: On the irrelevance of tax distortions for the second-best Pigouvian tax ,Journal of Environ mental Economics and Management, num 71, 2015.
- Nikolay Arefiev, la fiscalité optimale du capital, thèse de doctorat, Université Paris I Panthéon-Sorbonne, 2006.
- Alain Alcouffe, Maurice Baslé. Adolph Wagner : d'un engagement militant nationaliste à la coévolution " privé-public ". La pensée économique allemande, 2009,
- Gervasio Semedo, Malik Bensafta, Laurent Gautier, économie des finances publiques, ellipses edition, paris, 2010,

- Moustafa Bensahli, la gouvernance en fiscalité et ses sept règles capitales expérience algérienne, EMAG Edition, Alger, 2014,
- Jean-Luc Mathieu, la politique fiscale, Economica, paris, 1999,
- Paule Marie Gaudemet, Joel Molinier, Finances publiques Budget/Trésor, Tom1, 7ème edition, Edition Montchrestien, paris, 1996,
- Père LLau, Fiscalité et croissance une approche par les modèles, Economica, paris,
- Pirreb ezbakh, Shophie gherarbi, dictionnaire de l'économie, Larousse de paris ,2000,
- Paul Romer, Endogenous Technological Change, journal of political economy, University of Chicago, vol 98, no 5,1990,
- Nicolas Gravel, Intermediate Public Economics Jean Hindriks and Gareth D. Myles, revues Économiepublique/Public economics, vol 17, n2, 231-235,2005 , [En ligne] (consulté le 30septembre 2016. URL : <http://economiepublique.revues.org/3376>)
- Michael Bleaney, Norman Gemmell, Richard Kneller, Testing the Endogenous growth model : Public expenditure, Taxation, and growth over the long run, canadian journal of Economics, vol34, N 1, 2001,
- Robert E. LUCAS, Jr, ON THE MECHANICS OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Journal of Monetary Economics, 22, 3-42. North-Holland, 1988
- Plosser, C., “The search for growth”‘ in Federal Reserve of Kansas City symposium series, Policies for Long Run Growth,1993,
- Engen, E.M. and Skinner, J. “Taxation and economic growth”‘ National Bureau of economic Research, Combridge, Working Paper, No 4223, 1996
- Moustapha Hamzaoui, Nezha Bousselhami, Impact De La Fiscalite Sur La Croissance Economique Du Maroc, European Scientific Journal, Vol.13, N 4, 2017
- Robert E. Lucas, Jr. On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, North-Holland, vol 22,1988.
- Ferdinand Moussavou, Impact Des Structures Fiscales Sur La Croissance Economique Au Congo- Brazzaville, European Scientific Journal edition, Vol.13, 2017,
- Gareth D. Myles, Economic Growth and the Role of Taxation-Theory, ECONOMICS DEPARTMENT WORKING PAPERS NO.713,2009

- Ben Ammar Fayçal, Ben Ammou Saloua, Impact des recettes fiscales sur la croissance Economique (Cas des grands pays et des paradis fiscaux)‘, International Journal of Business & Economic Strategy, , vol 4, 2016
- Christophe Chamly, Optimal taxation of capital Income in general Equilibrium with infinité lives, Journal of the econometric society, vol 54, N 03, 1986
- Esterly W, Rebelo S, Fiscal policy and economic growth, Journal Monetary economics, North -Holland, , vol 32, 1993
- Amour A. khochene, incidence de la fiscalité sur la croissance économique du bénin, université d’abomeycalavi-Maitrisée 2005,
- Cheriet Athmane, Mondialisation de l’économie Algérienne, du big push à l’ajustement structurel, revue science social, n°31, Vol B, Faculté des Sciences Economiques, Université Constantine Algérie, 2009
- M C AINOUCHE, L’essentiel de la fiscalité algérienne, HIWAR COM édition, Communication et publicité, Alger, 1993,
- Bourbonnais, R économétries, 5 -ème édition Paris, Dunod, 2003,
- Damodar Gujarati, Econometrie by example, TST edition, Palgrave macmillan,2011,
- Luc Goudbout, Matthien Arseneau, Le dosage des impôts ai sein de la structure fiscales québécoise le dépassement de la taxation des revenus vers la consommation, serie scientifique n11, CIRANO, Montréal, 2005,
- Luc Goudbout, Des baisse d’impôt pour quoi comment et quand, série scientifique N29, CIRANO, Montréal, 2005,
- SVEN STEINMO, The evolution of policy ideas: tax policy in the 20th century, British Journal of Politics and International Relations, Vol. 5, No. 2, 2003

الدراسات السابقة:

- قجاتي عبد الحميد والسي محمد كمال، هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر (1992-2015)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد، 2017.
- بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014
- ح جماوي توفيق، مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2015-2016.

- شريف محمد، تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016-2017.
- داليا محمد إسماعيل احمد، الطيب محمد صالح الطيب، عبد العظيم سليمان المهمل، أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة السودان: 1980 - 2012، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 15 العدد 2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية، 2014.
- Worlu Christian N, Emeka Nkoro, Tax Revenue and Economic development in Nigeria: A macroeconometric Approach, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Published by MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rome, Vol 1, No 2, November 2012.
- Chaido Dritsaki¹, Katerina Gialitaki, journal, SPOUDAI, Vol. 55, No 3, 2005, University of Piraeus, pp. 34-54
- Ben Ammar Fayçal, Ben Ammou Saloua, Impact des recettes fiscales sur la croissance Economique (Cas des grands pays et des paradis fiscaux), International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES), Vol.4, 2016, pp. 1-6
- Hubert G. Scarlett, Tax Policy and Economic Growth in Jamaica, Research Services Département Research & Economic Programming Division Bank of Jamaica, November 2011.
- Mihai Ioan Mutaşcu, Dan Constantin Dănuleşiu, TAXES AND ECONOMIC GROWTH IN ROMANIA. A VAR APPROACH, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 13(1), 2011
- Steven yamarik, Economics Letters, Elsevier, N 68, 2000, pp211–215
- Christine Awiti, Government Expenditure and Economic Growth: Theoretical and Empirical Analysis, Dissertation zur Erlangung des Grades eines Doktors der wirtschaftlichen Staatswissenschaften, Gutenberg-Universitaet Mainz, 2016
- Shahzad Ahmad ،Dr Maqbool H. Sial،Dr. Nisar Ahmad, TAXES AND ECONOMIC GROWTH : AN EMPIRICAL ANALYSIS OF PAKISTAN, European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 5, No. 02, 2016. P.P. 16 – 29
- Ferdinand Moussavou, Impact Des Structures Fiscales Sur La Croissance Economique Au Congo-Brazzaville, European Scientific Journal, Vol.13, No.34, 2017.
- Chabossou Augustin Foster Comlan, Fiscal policy and economic growth in the West African Economic Monetary Union Countries, Journal of Economics and Development Studies, Vol. 5 N3, 2017.
- Ping-ho Chen, Angus C. Chu, Hsun Chu, Ching-Chong Lai, Short-run and Long-run Effects of Capital Taxation on Innovation and Economic Growth, MPRA Paper No. 72211, 2016, Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/72211/>, consulté le 17/08/2018 a 18 :22.

- Ed. De l'OCDE, «Chapitre 5. Fiscalité et croissance économique », Réformes économiques, Distribution électronique Cairn.info pour Ed. De l'OCDE, 2009, n° 5, p. 146-168. (Article disponible en ligne à l'adresse : <http://www.cairn.info/revue-reformes-economiques-2009-1-page-146.htm>).
- Jean-François Brun, Gérard Chambas, Jean-Louis Combes, La politique fiscale agit-elle sur la croissance, Revue d'économie du développement, vol 6 N°2, persee, 1998. pp. 115-125.
- ILABOYA, O. J, MGBAME, C.O, Indirect Tax and Economic Growth, Research Journal of Finance and Accounting, iiste.org, Vol 3, No.11, 2012.
- Andre Gbato, Impact of Taxation on Growth in Sub-Saharan Africa: New Evidence Based on a New Data Set, International Journal of Economics and Finance, vol 09 N 11, Published by Canadian Center of Science and Education 2017.
- Francois Vaillancourt, Pouya Ebrahimi, l'impact de mix fiscal sur la croissance économique des provinces canadiennes 1981-2010, rapport de projet N03, CIRANO, Montréal 2012.
- Mayandy Kesavarajah, Tax Composition and Output Growth : Evidence from Sri Lanka, CENTRAL BANK OF SRI LANKA, Staff Studies – Vol 44 N 1, 2014.

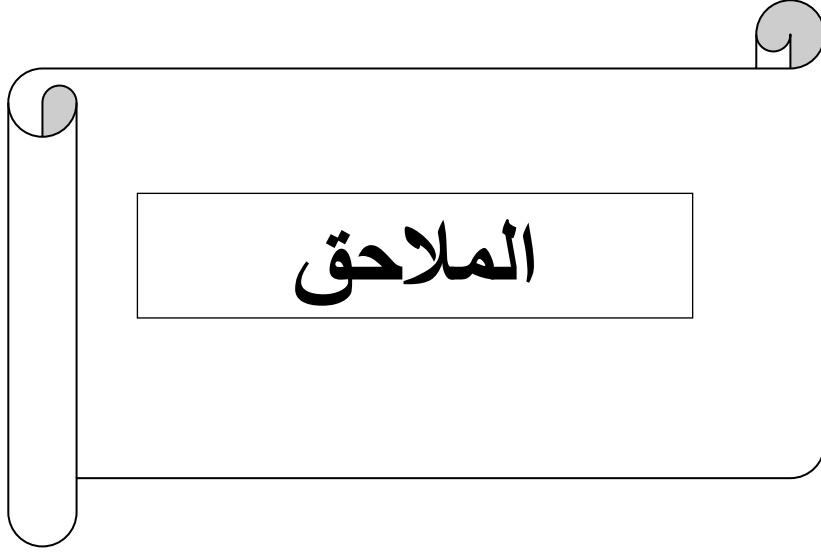
القوانين والمراسيم والتقارير:

- المرسوم 62-157 المؤرخ في 31/12/1962 الذي يمدد العمل بالتشريعات الفرنسية.
- المادة 38 من قانون المالية لسنة 1992
- الامر رقم 76-101 الصادر في 09/12/1976 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل بالمادة 38 من قانون المالية لسنة 1992 المعدل والمتمم للقانون 10-13 في 29/12/2010 قانون المالية
- قنون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 1، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، نشرة 2019،
- قانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992
- الامر رقم 27-95 المؤرخ في 30/12/1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، المادة 2-6 المعدلة بموجب المادة 70
- قانون الرسوم على رقم الاعمال، المادة 1، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، نشرة 2019،
- الامر رقم 94-03 المؤرخ في 31/12/1994 المتضمن لقانون المالية لسنة 1995، المادة 2-13 المحدثه بموجب المادة 38
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نشرة 2019
- قانون الضرائب على رقم الاعمال نشرة 2019
- التصريح العالمي لحقوق الانسان، المادة 23

- تقرير النفقات الجبائية، وزارة المالية والتقديرات، رقم 12، المغرب، أكتوبر 2005
- الامر رقم 76-101 الصادر في 1976/12/09 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل بالمادة 38 من قانون المالية لسنة 1992 المعدل والمتمم القانون 10-13 في 2010/12/29 قانون المالية 2012.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2001،
- كريم نشاشي واخرون، الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحويل الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي 1998،
- المرسوم 157-62 المؤرخ في 1962/12/31 الذي يمدد العمل بالتشريعات الفرنسية.
- OCDE, Le cout élevé des faibles performances éducatives, Edition OCDE, 2010
- Coure : Les dénonces publics productifs ; le model de Barro 1990
- ONS Finances publiques Rétrospective statistiques 1962-2011
- Rétrospective Statistique 1970-1996, Edition 1999 Finance publique
- Ahmed SADOUDI, la réforme fiscale, annales de l'I.E.D. F, Koléa, Algérie, ANEP, 1995,
- Ministère des finances direction générale des impôts, la lettre de la DGI, N 2, 2001
- Ministère des finances direction générale des impôts, la lettre de la DGI, N 8, Modernisation de l'administration fiscal 2002
- Ministère des finances direction générale de la prévision politique, mise en œuvre du programme d'action nationale sur la gouvernance et gestion économique 2007-2009.

مصادر البيانات:

- Ministère des finances/DGI/DOFR/STAT
- <https://microdata.worldbank.org/index.php/home>
- www.ons.dz
- <http://www.cnes.dz/ar/>
- <http://unctadstat.unctad.org/wds>
- www.imfstatistics.org/imf
- [http://www. Bank-of-algeria.dz](http://www.Bank-of-algeria.dz)



الملحق رقم (1): نتائج اختبار ADF & PP لمتغير الناتج الداخلي الخام للفرد (PIB)

Null Hypothesis: PIB has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.433412	0.0679
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.354926	0.0225
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.157554	0.1140
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.486564	0.0151
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (2): نتائج اختبار ADF & PP لمتغير راس المال المادي (K)

Null Hypothesis: K has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.751736	0.2276
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(K) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.358848	0.0204
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: K has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.209905	0.4655
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(K) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.307261	0.0229
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (3): نتائج اختبار ADF & PP للجباية العادية (FO)

Null Hypothesis: FO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.434576	0.9995
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.379819	0.9941
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: FO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	19.54058	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.966944	0.0487
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (4): نتائج اختبار ADF & PP للجباية البترولية (FP)

Null Hypothesis: FP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.359673	0.5453
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.242991	0.0266
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: FP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.150226	0.7216
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.301188	0.0233
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (5): نتائج اختبار ADF & PP للنفقات الجبائية (DEPFISC)

Null Hypothesis: DEPFISC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.499334	0.8165
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DEPFISC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.177135	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEPFISC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.010400	0.6773
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DEPFISC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.025137	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (6): نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

ARDL Bounds Test

Date: 07/23/19 Time: 12:37

Sample: 1991 2017

Included observations: 27

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.450037	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

Test Equation:

Dependent Variable: D(PIB)

Method: Least Squares

Date: 07/23/19 Time: 12:37

Sample: 1991 2017

Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEPFISC)	2.421883	0.746527	3.244201	0.0048
D(K)	1.10E-08	4.87E-09	2.259480	0.0373
D(FO)	-0.048706	0.168015	-0.289892	0.7754
D(FP)	1.913537	1.461883	1.308954	0.2080
C	1249.032	319.2678	3.912178	0.0011
DEPFISC(-1)	3.562888	0.977065	3.646521	0.0020
K(-1)	1.92E-08	5.07E-09	3.788932	0.0015
FO(-1)	-0.504010	0.133154	-3.785175	0.0015
FP(-1)	6.903144	1.397894	4.938247	0.0001
PIB(-1)	-0.479409	0.115324	-4.157050	0.0007

R-squared	0.700189	Mean dependent var	45.96189
Adjusted R-squared	0.541466	S.D. dependent var	83.83346
S.E. of regression	56.76793	Akaike info criterion	11.19394
Sum squared resid	54784.17	Schwarz criterion	11.67388
Log likelihood	-141.1182	Hannan-Quinn criter.	11.33665
F-statistic	4.411385	Durbin-Watson stat	2.415699
Prob(F-statistic)	0.004164		

الملحق رقم (7): مقدرات معلمات الأجل الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: PIB
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
 Date: 07/23/19 Time: 12:37
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 27

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEPFISC)	2.421883	0.543795	4.453671	0.0003
D(K)	0.000000	0.000000	3.914292	0.0011
D(FO)	-0.048706	0.092686	-0.525493	0.6060
D(FP)	1.913537	0.973944	1.964730	0.0660
CointEq(-1)	-0.479409	0.073696	-6.505223	0.0000

$$\text{Cointeq} = \text{PIB} - (7.4318 * \text{DEPFISC} + 0.0000 * \text{K} - 1.0513 * \text{FO} + 14.3993 * \text{FP} + 2605.3599)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEPFISC	7.431838	1.781737	4.171119	0.0006
K	0.000000	0.000000	6.531773	0.0000
FO	-1.051316	0.210113	-5.003582	0.0001
FP	14.399289	2.508773	5.739574	0.0000
C	2605.359935	107.917066	24.142242	0.0000

الملحق رقم (8): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.164060	Prob. F(1,24)	0.6890
Obs*R-squared	0.176525	Prob. Chi-Square(1)	0.6744

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 07/23/19 Time: 12:39
 Sample (adjusted): 1992 2017
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2215.026	587.1526	3.772489	0.0009
RESID^2(-1)	-0.082303	0.203195	-0.405043	0.6890
R-squared	0.006789	Mean dependent var		2048.211
Adjusted R-squared	-0.034594	S.D. dependent var		2097.890

S.E. of regression	2133.869	Akaike info criterion	18.24306
Sum squared resid	1.09E+08	Schwarz criterion	18.33984
Log likelihood	-235.1598	Hannan-Quinn criter.	18.27093
F-statistic	0.164060	Durbin-Watson stat	1.993652
Prob(F-statistic)	0.689034		

الملحق رقم (9): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.784391	Prob. F(2,15)	0.4742
Obs*R-squared	2.556441	Prob. Chi-Square(2)	0.2785

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 07/23/19 Time: 12:39

Sample: 1991 2017

Included observations: 27

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.052416	0.124362	0.421480	0.6794
DEPFISC	0.029629	0.819258	0.036165	0.9716
DEPFISC(-1)	-0.276446	0.880803	-0.313857	0.7580
K	5.86E-10	5.04E-09	0.116228	0.9090
K(-1)	-2.27E-09	5.83E-09	-0.389943	0.7021
FO	-0.026757	0.174368	-0.153452	0.8801
FO(-1)	0.064591	0.209908	0.307712	0.7625
FP	0.231519	1.497137	0.154641	0.8792
FP(-1)	-0.433888	1.898765	-0.228511	0.8223
C	-152.5452	346.0146	-0.440864	0.6656
RESID(-1)	-0.360079	0.295516	-1.218475	0.2419
RESID(-2)	-0.134893	0.299493	-0.450406	0.6589

R-squared	0.094683	Mean dependent var	5.31E-13
Adjusted R-squared	-0.569216	S.D. dependent var	45.90298
S.E. of regression	57.50190	Akaike info criterion	11.24262
Sum squared resid	49597.04	Schwarz criterion	11.81854
Log likelihood	-139.7753	Hannan-Quinn criter.	11.41387
F-statistic	0.142617	Durbin-Watson stat	1.872946
Prob(F-statistic)	0.998786		

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة تقييم أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال قياس أثر أدوات السياسة الجبائية على النمو خلال الفترة الممتدة بين 1990-2017 باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL) فتوصلت الدراسة الى انه هناك تأثير إيجابي لكل من النفقات الجبائية والجباية البترولية وتراكم راس المال المادي في الاجلين الطويل والقصير في حين ان معلمة جباية العادية وان جاءت إحصائية ومعنوية فان أثرها سلمي على النمو الاقتصادي في الاجلين الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL)

Résumé :

Cette étude vise à évaluer l'impact de la politique fiscal sur la croissance économique en Algérie en mesurant l'impact des outils de politique fiscal sur la croissance au cours de la période 1990-2017 en utilisant le model (ARDL). L'étude a conclu qu'il y a un effet positif pour chacune des dépenses Fiscalité, fiscalité pétrolière et accumulation de capital à long et à court terme, alors que le Paramètre statistique de la fiscalité ordinaire, même s'il est statistiquement et significativement, a un impact négatif sur la croissance économique à long et court terme.

Mots clés : politique fiscal, croissance économique, le modèle ARDL.

Abstract :

This study aims to assess the impact of fiscal policy on economic growth in Algeria by measuring the impact of fiscal policy tools on growth during the period between 1990-2017 using the model Autoregressive Distubuted Lag (ARDL). The study concluded that there is a positive effect for Tax expenditures and tax Petroleum and the capital accumulation in the long and short terms, whereas the Statistical parameter of ordinary taxation, and whether it is statistic and significant, has a negative impact on economic growth in the short and long terms.

Keywords : fiscal policy, economic growth, the ARDL model.